وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2025/2024

قسم: العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تفعيل الاستثمار السياحي لتحقيق التنمية المحلية في ولاية الطارف

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

من إعداد الطالبين:

- سلطاني صلاح الدين
- بوساحة سيف الدين

تحت إشراف:

الدكتورة العابد برينيس شريفة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمار السياحي وسبل تفعيله لتحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف، من خلال الاطلاع على تطور بعض المشاريع في القطاع السياحي بالولاية، باعتبار قطاع السياحة أداة فعالة في تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من المزايا التي لها علاقة بالاقتصاد كالربح والسيولة، ودوره في بعث التحولات الاجتماعية والاقتصادية التنموية.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من أن هناك عدة استثمارات ومجهودات في القطاع السياحي بولاية الطارف لتحقيق التنمية المحلية إلا أنها مازالت بعيدة عن ركب التقدم وهذا راجع أساسا إلى ضعف البنية التحتية التي يتطلبها نظام شامل من العتاد وبرامج الرقمنة وكذا قلة الكفاءات والبحوث المتعلقة بهذا المجال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات الهامة أبرزها ضرورة قيام ولاية الطارف بتعزيز ودعم الاستثمار السياحي من خلال التركيز على مجموعة من الاستراتيجيات وإزالة العوائق التي تقف حاجزا أمامها لإحداث وتفعيل التنمية المحلية بالولاية.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار السياحي- التنمية المحلية – المشاريع الاستثمارية- ولاية الطارف.

Abstract

This study aims to identify the reality of tourism investment and ways to activate it to achieve local development in the state of El Tarf, by examining the development of some projects in the tourism sector in the state, considering the tourism sector as an effective tool in achieving local development based on advantages related to the economy such as profit and liquidity, and its role in initiating social and economic development transformations.

The study results showed that despite the numerous investments and efforts made in the tourism sector in El Tarf province to achieve local development, the sector is still far behind the curve. This is primarily due to the weak infrastructure required for a comprehensive system of equipment and digital programs, as well as the lack of expertise and research in this field.

The study concluded with a set of important proposals, the most important of which is the need for the state of El Tarf to enhance and support tourism investment by focusing on a set of strategies and removing the obstacles that stand in the way of creating and activating local development in the state.

key words:

Tourism investment - local development - investment projects - El Tarf province.

الإهداء

إلى من كَلَّلَ العرق جبينه، ومن علّمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار...

إلى النور الذي أنار دربي، وسراجٍ لا ينطفئ نوره بقلبي أبدًا، من بذل الغالي والنفيس، واستمددتُ منه قوتي واعتزازي...

والدي العزيز

إلى من جعل الجنة تحت أقدامه، وسهّل لي الشدائد بدعائه، إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقرّ عينها لرؤيتي في يومٍ كهذا...أمي العزيزة

إلى ضِلعي الثابت، وأماني أيامي، إلى من شددتُ عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها، إلى خيرة أيامي وصفوتها، إلى قرة عيني... إخواني وأخواتي الغاليين

لكل من كان عونًا وسندًا في هذا الطريق؛

للأصدقاء الأوفياء، ورفقاء السنين، لأصحاب الشدائد والأزمات، إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة...

إليكم، عائلتي،

أهديكم هذا الإنجاز، وثمار النجاح التي لطالما تمنّيتها.

ولا أنسى أن أعبّر عن خالص امتناني وتقديري للأستاذة المشرفة " **الدكتورة العابد برينيس شريفة**"، التي كانت نِعم السند والداعم، فبعلمها وتوجيهها أبحرتُ بثقة نحو إنجاز هذا العمل.

ها أنا اليوم أُكمل وأُتم أولى ثِماره بفضل الله سبحانه وتعالى.

الحمد لله على ما وهبني، وأن يجعلني مباركة حيثما كنت، ويعينني على ما هو آتٍ.

فمن قال" أنا لها ..."نالها،

وأنا لها، وإن أبتْ رَغْمًا عنها، أتيت بها!

فالحمد لله ...شكرًا وحبًّا وامتنانًا على البدء والختام،

وآخر دعواي أن: "الحمد لله رب العالمين"

صلاح الدين

الإهداء

أشكر الله العليّ القدير الذي أنعم عليّ بنعمة العقل والدين، الذي علّمني التفكّر، ووفقني كي أكون من عباده الذين يسيرون بخطى ثابتة نحو طريق العلم.

صلى الله على معلم البشرية، رسول الله صلى الله عليه وسلم، القائل" :من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا، سهّل الله له به طريقًا إلى الجنة."

أهدي هذا التخرج لمن علّمني أن أخطو بثقة، أن أحلم ثم أحقق، أبي الغالي، أطال الله بقاءه، سندي بعد الله.

كما أبارك صعود سُلم النجاح لوالدتي العزيزة، رمز الحنان والعطاء، التي كانت دومًا حافزًا قويًا لبذل الجهد والاجتهاد.

إلى إخوتي وأخواتي، إلى كل من شجعني وساندني في لحظات ضعفي، إلى كل من كان له الأثر الطيب في نفسي، أبعث محبتي وامتناني.

وإلى أستاذتي المشرفة، التي لم تبخل عليّ بتوجيهها ونصائحها، والدكتورة التي لم تقع كلماتها في قلبي إلا بصدق وإلهام. أشكرها على متابعتها وجهودها، فقد كانت نعم القدوة والمعينة في هذا المشوار العلمي.

إلى كل الوطن الذي يحتضن الطموح والعلم، إلى المعلمين والمعلمات، إلى الزملاء والزميلات، إلى كل من ترك بصمة في مساري الدراسي، شكرًا لكم من القلب.

الحمد لله دائمًا وأبدًا، لم يكن هذا التخرج ليرى النور لولا توفيقه وتيسيره.

أسأل الله أن أكون أهلًا لهذا النجاح، وأن يبارك لي هذه الخطوة، ويجعلها بداية لما هو أعظم.

شكرًا لكل من ساعدني، أهدي هذا التخرج لروح أبي الطيبة.

المؤمنة بنور الله.

سيف الدين

شكر و عرفان

يسعدنا بعد حمد الله وشكره أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذة الفاضلة الدكتورة "**العابد برينيس شريفة**" التي أنارت لنا الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة، والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الأكبر في إنجاز هذا البحث.

كما نتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث وتقييمه.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد .

وأخيرا نتوجه بخالص شكرنا وعظيم تقديرنا إلى عائلتينا لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

لكل هؤلاء نقول: شكرا

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	نموذج تحديد الإطار العام لمكونات المناخ الاستثماري السياحي.....	(22)
02-01	حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة: (2019-2023).....	(52)
03-01	مساهمة قطاع السياحة في خلق مناصب عمل خلال الفترة 2010-2019.....	(53)
01-02	خريطة جغرافية لولاية الطارف.....	(60)
02-02	شواطئ ولاية الطارف الرئيسية.....	(68)
03-02	مناطق التسع السياحي لولاية الطارف.....	(69)
04-02	غابة الاستجمام القرقور.....	(70)
05-02	حديقة الحيوانات البرابطية ببلدية القالة.....	(71)
06-02	أهم نشاطات الصناعة التقليدية بولاية الطارف.....	(72)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-01	أنواع الاستثمار السياحي الخاص والعام.....	(18)
02-01	استراتيجية التنمية المحلية.....	(37)
03-01	عدد المطارات الجزائرية ذات المدارج المعبدة.....	(43)
04-01	عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات غير المعبدة.....	(44)
05-01	وضعية المشاريع السياحية للفترة 2018-2023.....	(47)
06-01	حجم النفقات العامة الموجهة لقطاع السياحة في الجزائر من الميزانية العامة للدولة لسنوات (2013-2022).....	(48)
07-01	تعداد الحضيرة الوطنية للفنادق في الجزائر(2023/2018).....	(49)
08-01	تطور قدرة الإيواء للحظيرة الوطنية للفنادق حسب عدد الأسرة للفترة (2023/2018).....	(50)
09-01	تطور جغرافية طاقة الإيواء في الجزائر خلال الفترة (2023/2018).....	(50)
10-01	تطور تعداد الوكالات السياحية في الجزائر (2018-2023).....	(51)
01-02	التنظيم الإداري والإقليمي.....	(61)
02-02	التوزيع السكاني لولاية الطارف.....	(63)
03-02	مراكز التكوين المهني.....	(65)
04-02	تهيئه مناطق التوسع السياحي.....	(73)
05-02	دراسات وتهيئة الشواطئ.....	(73)
06-02	مشاريع الاستثمار السياحي الخاص المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية.....	(74)
07-02	وضعية الأشغال الخاصة بالمشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية.....	(75)
08-02	تطوير السياحة الحموية بولاية الطارف.....	(76)
09-02	الاستثمار السياحي في مجال الصناعة التقليدية والحرف.....	(79)
10-02	المؤسسات الفندقية الناشطة لسنة 2024.....	(82)
11-02	عدد الوكالات السياحة والأسفار المعتمدة والأدلاء السياحيين.....	(85)
12-02	عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في مخطط جودة السياحة.....	(85)
13-02	تطور التدفق السياحي في ولاية الطارف للفترة (2016-2024).....	(86)

14-02	توافد السياح على الفنادق خلال الفترة (2016-2024).....	(86)
15-02	واقع موسـم الإصطيـاف بولاية الطارف لسنة 2024.....	(88)
16-02	حركة نمو مشاريع الاستثمار السياحي في ولاية الطارف للفترة (2020-2024).....	(91)
17-02	أمثلة مقترحة لمشاريع واقعية قابلة للتنفيذ لتفعيل الاستثمار السياحي في ولاية الطارف.....	(96)

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	الترجمة العربية للمختصر
05	**ANDT**	**A**gence **N**ationale de **D**éveloppement du Tourisme	الوكالة الوطنية للتنمية السياحية
08	**EGT**	**E**nterprise de **g**estion du **T**ourisme	مؤسسة التسيير السياحي
07	**ENET**	**E**nterprise **N**ational d**É**tudes **T**ouriste.	المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية
03	**LED**	**L**ight-**E**mitting **D**iode.	الصمام الثنائي الباعث للضوء
02	**OCDE**	**O**rganisation de **c**oopération et de **D**éveloppement **É**conomiques.	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
04	**ONAT**	**O**ffice **n**ational **A**lgérien du **T**ourisme.	الديوان الوطني الجزائري للسياحة
06	**TCA**	**T**ouring **C**lub d'**A**lgérie	النادي السياحي الجزائري
01	**WTO**	**W**orld **T**ourism **o**rganization	المنظمة العالمية للسياحة

جدول المحتويات

المحتوى	الصفحة
- الملخص.....	(I)
- Résumé.....	(II)
- إهداء.....	(III-IV)
- شكر و عرفان	(V)
- قائمة الأشكال.....	(VI)
- قائمة الجداول.....	(VII- VIII)
- قائمة المختصرات.....	(IX)
- جدول المحتويات.....	(X–XII)
- المقدمة.....	(1)
الفصل الأول: دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية	(08)
- تمهيد	(09)
المبحث الأول: ماهية الاستثمار السياحي.....	(10)
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي.....	(10)
1-مفهوم الاستثمار.....	(10)
2- مفهوم السياحة.....	(12)
3-مفهوم الاستثمار السياحي.....	(14)
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار السياحي.....	(16)
1- أهمية الاستثمار السياحي.....	(16)
2-أهداف الاستثمار السياحي.....	(17)
3-أنواع الاستثمار السياحي	(18)
المطلب الثالث: مناخ الاستثمار السياحي.....	(20)
1- تعريف المناخ الاستثماري.....	(20)
2- مجالات الاستثمار السياحي.....	(21)
3-مكونات المناخ الاستثماري السياحي.....	(21)
4- عوامل جذب الاستثمار السياحي.....	(23)
5- محددات نمو الاستثمار السياحي.....	(25)

6-معوقات الاستثمار السياحي.....	(26)
المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المحلية.....	(27)
المطلب الأول: مفهوم وركائز التنمية المحلية.....	(27)
1- التطور التاريخي للتنمية المحلية.....	(27)
2-مفهوم التنمية المحلية.....	(27)
3- أهداف التنمية المحلية.....	(30)
4-ركائز التنمية المحلية.....	(31)
المطلب الثاني: نظريات ومجالات التنمية المحلية.....	(32)
1-نظريات التنمية المحلية.....	(32)
2-مجالات التنمية المحلية	(34)
3-نماذج التنمية المحلية.....	(36)
4-إستراتيجية التنمية المحلية	(37)
5-معوقات التنمية المحلية.....	(38)
المطلب الثالث : طبيعة العلاقة بين ثنائية السياحة والتنمية المحلية.....	(40)
المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.....	(41)
المطلب الأول: مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر.....	(41)
1- المقومات الطبيعية.....	(41)
2- المقومات التاريخية، الثقافية والدينية.....	(42)
3- البنية التحتية.....	(43)
4- المؤسسات السياحية.....	(45)
المطلب الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر.....	(47)
1- تطور الاستثمار السياحي في الجزائر.....	(47)
2- تكلفة الاستثمار السياحي في الجزائر.....	(47)
3- هياكل الإيواء.....	(49)
4- مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري.....	(51)
المطلب الثالث: معوقات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر.....	(54)
1- معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر.....	(54)
2- محفزات الاستثمار السياحي في الجزائر.....	(55)
- خلاصة الفصل.....	(57)

الفصل الثاني: واقع الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف وسبل تفعيله	(58)
- تمهيد.....	(59)
المبحث الأول: واقع السياحة في ولاية الطارف.....	(60)
المطلب الأول : التعريف بولاية الطارف.....	(60)
المطلب الثاني: الهياكل القاعدية بولاية الطارف.....	(64)
المطلب الثالث: مقومات التنمية السياحية بولاية الطارف.....	(67)
المبحث الثاني: الاستثمار السياحي بولاية الطارف.....	(72)
المطلب الأول: تطور الاستثمار في القطاع السياحي بالولاية.....	(72)
1-مخططات التهيئة السياحية	(72)
2-مشاريع الاستثمار السياحي الخاص المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية.....	(74)
المطلب الثاني: تطوير السياحة الحموية.....	(76)
المطلب الثالث: الاستثمار السياحي في مجال الصناعة التقليدية والحرف بولاية الطارف.....	(79)
المبحث الثالث: واقع مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف.....	(82)
المطلب الأول: تحليل السوق السياحي بولاية الطارف.....	(82)
1- تحليل العرض السياحي.....	(82)
2- تحليل الطلب السياحي.....	(86)
المطلب الثاني: دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف.....	(88)
1- واقع موسم الإصطياف بولاية الطارف.....	(88)
2- حركة نمو مشاريع الاستثمار السياحي في ولاية الطارف.....	(91)
3-الاستثمار السياحي الخاص بولاية الطارف.....	(91)
المطلب الثالث : معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف وسبل تفعيله.....	(92)
1- معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف.....	(92)
2- سبل تفعيل القطاع السياحي في ولاية الطارف.....	(93)
3-الاستراتيجيات المقترحة لترقية وتطوير القطاع السياحي بولاية الطارف.....	(94)
- خلاصة الفصل.....	(98)
- الخاتمة.....	(99)
- قائمة المصادر والمراجع.....	(104)

المقدمة

المقدمة

1- مدخل الدراسة

أصبحت التنمية الشاملة الشغل الشاغل لمعظم الدول، وحتى يتحقق الهدف فان الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية ضمن سياسات واستراتيجيات مدروسة، وعلى هذا الأساس يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المنتهجة للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

كما تشهد الساحة الاقتصادية العالمية مؤخرا مجموعة من التغيرات والتحولات على أكثر من صعيد والتي احتل فيها القطاع السياحي مكانة مهمة وحيوية في تفعيل وتنشيط الاقتصاد الدولي، وذلك اعترافا بدوره المحوري والاستراتيجي كقاطرة لعملية التنمية بمختلف أبعادها، وايمانا شديدا بمساهمته الواضحة في التطور والنمو الاقتصادي، حيث أصبحت السياحة محورا للدراسات الاقتصادية باعتبارها مصدرا للدخل لجميع فئات المجتمع، وكونها تتيح فرص عمل لمختلف الفئات العاطلة عن العمل، لذلك تسعى مختلف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في توفير محيط اقتصادي يتلاءم وطبيعة هذا القطاع، إذ تم في هذا المجال خوض تجارب عديدة ومحاولة الاستفادة من كل تجربة سبقتها بالنجاح وتجاوز أخطائها أو إخفاقها بجعلها إحدى أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تساهم السياحة بشكل كبير في الناتج المحلي لكثير من الدول من خلال الدخول المتولدة في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ذلك يساهم هذا القطاع في المعاملات الخارجية، وتوفير فرص العمل والحصول على موارد من النقد الأجنبي، كما يجب النظر إلى هذا القطاع من خلال الخدمات التي يوفرها وأهميتها في النشاط الاقتصادي ككل.

وتمتلك الجزائر مقومات سياحية كبيرة كالمناطق الخلابة إضافة إلى تنوع المناخ الذي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة، وكذا الصحراء الواسعة وتنوع الآثار دون أن ننسى السياحة الحموية بما تمثله من الحمامات المعدنية التي تلقى رواجا شعبيا منقطع النظير إذ تعد مقصدا سياحيا محليا نظرا لأهميتها على المستوى المحلي والوطني، لذا لابد من رفع التحدي وتضافر الجهود للارتقاء بالسياحة في الجزائر لأنها تمثل المحرك النشيط لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة بالتركيز على توسيع القاعدة لتشمل السياحة الحموية التي تسهم في دفع عجلة التنمية، واستثمار ما فيها من موارد تمد السياحة بعناصر جذب مميزة، وينعكس إيجابا لصالح السكان المحليين على كافة الأصعدة ويؤدي إلى حدوث تنمية حقيقية على الصعيد المحلي والوطني مع ضمان الحفاظ على المورد الطبيعي.

والجدير بالذكر أن السياحة تعد من القطاعات الهامة والرائدة في دفع عجلة التنمية المحلية بولاية الطارف لتوفرها على إمكانيات سياحية ضخمة، لكنها غير مستغلة بطريقة اقتصادية ناجحة على الرغم من أن السياحة تعد خيارا تنمويا بديلا ناجعا خارج قطاع المحروقات نظرا لمساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تحوز على

نصيب عال من الاهتمام والتركيز بالإضافة إلى الدور الريادي الذي تؤديه في قيادة عملية التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري.

2- إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي من خلال التساؤل التالي:

ما هي سبل تفعيل الاستثمار السياحي لتحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف؟

وحتى تتم الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة تقسم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ هل تحضى ولاية الطارف بمقومات سياحية تجعلها قادرة على تحقيق التنمية المحلية ؟
- ❖ هل هناك مشاريع وبرامج سياحية متبعة لتحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية الطارف؟
- ❖ ما هي الاستراتيجيات التي يمكن التركيز عليها لتفعيل الاستثمار السياحي في ولاية الطارف مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية؟

3- فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحديد مجموعة من الفرضيات التي تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

- تحضى ولاية الطارف بمقومات سياحية تنموية تجعلها قادرة على تحقيق التنمية المحلية؛
- هناك برامج ومشاريع سياحية متبعة فعالة لتحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية الطارف؛
- هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن التركيز عليها لتفعيل الاستثمار السياحي في ولاية الطارف مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

4- أهمية موضوع الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- التعرف على موضوع الاستثمار السياحي الذي أصبح يعتبر من أهم الرهانات في الوقت الحالي، نظرا للعوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما سيوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، فقد وجدت الكثير من الدول في الاستثمار السياحي بديلا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- من خلال هذه الدراسة يتم عرض واقع الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقومات التي تتمتع بها ولاية الطارف، وتوضيح أهم العوائق التي تعترضه وكيفية تفعيله.

5- أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ❖ الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص؛
- ❖ الدور المهم الذي يؤديه الاستثمار السياحي في دعم التنمية المحلية؛
- ❖ محاولة معرفة مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الطارف؛
- ❖ قلة الدراسات المعالجة لهذا الموضوع خاصة تحديد الدراسة على ولاية الطارف.

6- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- معرفة مدى أهمية الاستثمار السياحي والتنمية المحلية في ولاية الطارف خاصة في ظل المقومات التي تمتاز بها؛
- التعرف على أهم الصعوبات والمعيقات التي يتعرض لها الاستثمار السياحي لتحقيق التنمية المحلية في ولاية الطارف؛
- اقتراح سبل تفعيل الاستثمار السياحي في ولاية الطارف.

7- حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية وزمنية، وعليه يتم تبيان حدود هذه الدراسة كالأتي:

- **الحدود المكانية**

تركز هذه الدراسة على مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية وسبل تفعيله، وذلك بتسليط الضوء على دراسة واقع الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الطارف.

- **الحدود الزمنية**

اختلفت الحدود الزمنية حسب الإحصائيات المتوفرة وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة وبالتالي اقتصرت الدراسة على البيانات المتاحة في الفترة الأخيرة (2016-2024).

8- منهج وأدوات الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، في ضوء ما يتوفر من بيانات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائم لطبيعة الموضوع محل الدراسة وذلك لوصف مفاهيم الاستثمار السياحي والتنمية المحلية وأهميتها، وعرض مؤشراتهما وترجمة الإحصائيات المتعلقة بالدراسة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة في عرض واقع الاستثمار السياحي والتنمية المحلية في ولاية الطارف.

وتمثلت أدوات الدراسة في الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والدوريات والملتقيات، إحصاءات الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، وكذلك التقارير والنشرات والمواقع الإلكترونية.

9- الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع الاستثمار وأيضا التنمية المحلية ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى: لخضر بن علية، (2018/2017) بعنوان: دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يؤديه الاستثمار السياحي في تنمية وترقية القطاع السياحي في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على واقع هذه الاستثمارات في هذا البلد، بالإضافة إلى التعرف على المشاكل التي تقف دون نمو الاستثمار فيه.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار السياحي يعتبر قاعدة وركيزة أساسية للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، بالإضافة إلى إقامة البنى التحتية اللازمة لتسهيل استغلال هذه الاستثمارات، وصولا إلى أعلى درجات التنمية السياحية بشكل خاص، والتنمية المستدامة بشكل عام.

تمثل الاختلاف بين الدراستين في أن هذه الدراسة تمت على مستوى الجزائر على غرار هذه الدراسة التي تمت على مستوى ولاية الطارف وتم التركيز بالإضافة للاستثمار السياحي على سبل تفعيله، كما أنه يوجد اختلاف في الفترة الزمنية للدراستين ففي هذه الدراسة كانت حدود سنتي 2016و2017، أما الدراسة الحالية فكانت في الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2024.

الدراسة الثانية: يزيد تقرارت وآخرون، (2019): بعنوان: الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الراهنة في الجزائر، مقال منشور بمجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر:

تهدف هذه الدراسة إلى تفعيل دور الاستثمار المحلي لخدمة التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر من خلال جملة من الاستراتيجيات من شأنها أن تعالج الخلل التنموي الذي تعاني منه الجزائر نظرا لتذبذب العوائد البترولية.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يزال الاستثمار المحلي في الجزائر في مراتب متخلفة بالرغم من المجهودات المتتالية في سبيل تطويره؛ أيضا عدم وجود معالم واضحة لسياسة محلية مستدامة في كل جوانبها وأبعادها، خاصة ما تعلق بالآليات العملية، بالإضافة إلى غياب الوعي الاستثماري لدى اغلب المواطنين، كما تقترح في هذه الدراسة مراقبة كافة مشاريع الاستثمار المحلي ومدى نجاحها في تحقيق تنمية محلية مقبولة وضرورة توعية العنصر البشري بمفهوم التنمية المحلية وتطويرها عن طريق الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى السعي إلى البحث على الموارد المتجددة وتطويرها وعدم استنزاف ثرواتها من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة.

تمثل الاختلاف بين الدراستين في أن هذه الدراسة تمت على مستوى الجزائر تمت عن طريق دراسة متغير واحد وهو التنمية المحلية على غرار هذه الدراسة التي تمت على مستوى ولاية الطارف وتم التركيز على الاستثمار السياحي وسبل تفعيله في تحقيق التنمية المحلية، كما أنه يوجد اختلاف في الفترة الزمنية للدراستين ففي هذه الدراسة كانت في سنة 2019، أما الدراسة الحالية فكانت في الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2024.

الدراسة الثالثة: حيزية هني، محمد زيدان، (2023) بعنوان: تحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 02، جامعة قسنطينة 1، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، من خلال تقييم المناخ الاقتصادي، السياسي، الطبيعي والقانوني مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى انه على الرغم من المقومات الهائلة التي تمتلكها الجزائر ومساعي الحكومة الجزائرية في توفير مناخ استثماري ملائم إلا أنها لم تتمكن بالارتقاء والنهوض بالقطاع السياحي.

يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في دراسة متغير واحد وهو الاستثمار السياحي وكان الاختلاف في هذه الدراسة حول تحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، أما الدراسة الحالية كانت حول دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية وسبل تفعيله في ولاية الطارف.

10- هيكل الدراسة

لقد حددت إشكالية الدراسة إطار متعدد الأبعاد (الاستثمار السياحي، التنمية المحلية، تحقيق التنمية المحلية من خلال تفعيل الاستثمار السياحي في ولاية الطارف) الأمر الذي يستدعي ضرورة الإحاطة بكل هذه الأبعاد وبجميع جوانبها، وعلى هذا الأساس فقد شملت هذه الدراسة مقدمة وفصلين وخاتمة جاءت كالتالي:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل دراسة دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية، وتم تقسيمه ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم التطرق إلى ماهية الاستثمار السياحي من حيث مفهومه، خصائصه، أهميته وأنواعه بالإضافة إلى التطرق إلى المناخ الاستثماري ومعوقاته في المبحث الأول، ثم تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول التنمية المحلية من حيث مفهومها، تطورها التاريخي، ركائزها، نماذجها ومجالاتها بالتفصيل في المبحث الثاني، ومن ثم تم التعرف على دور الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في المبحث الثالث.

الفصل الثاني :تضمن هذا الفصل عرض واقع الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية، حيث خصص المبحث الأول إلى عرض واقع السياحة بولاية الطارف، ثم تم تناول الاستثمار السياحي بولاية الطارف في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى واقع الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف وسبل تفعيله.

الفصل الأول

دور الاستثمار السياحي

في تحقيق التنمية

المحلية

تمهيد

يعتبر الاستثمار أحد أهم العناصر التي تحقق النمو الاقتصادي، فيعد أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع في كافة القطاعات، وله دور فعال في تلبية احتياجات المجتمع وتوفير فرص العمل، إلى جانب تحقيق العائد وتعظيم المنفعة الكامنة في الموارد المتاحة، ويعد القطاع السياحي من أهم القطاعات باعتباره قطاع تنموي مهم له سماته وخصائصه، حيث يعمل على تنشيط قطاعات عديدة، حيث يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي أو الاستثمار السياحي من أهم الأنشطة في الاقتصاد.

كما تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هامة وواعدة بسياحة مثمرة في المستقبل على مدار السنة وعلى امتداد ربوعها شمالا وجنوبا شرقا وغربا، هذه الإمكانيات السياحية في الجزائر نجدها عديدة ومتنوعة منها طبيعية، تاريخية، حضارية وإمكانيات أخرى تمثل مختلف الخدمات الأساسية للقطاع السياحي والتي تعمل على تحقيق التنمية المحلية في الجزائر والتغلب على العوائق التي تحول دون تحقيقها.

وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار السياحي.

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المحلية.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار السياحي

مهما تعددت طرق وأساليب الاستثمار فإن الهدف منه يكمن في تحقيق عوائد لخزينة الدولة، وزيادة رؤوس الأموال الحقيقية للمجتمعات والدول، ومن ثم المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ويعد الاستثمار السياحي جزءا من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم كل من الاستثمار والسياحة وكذلك مفهوم الاستثمار السياحي وأهم الخصائص والمميزات التي يمتاز بها.

1- مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار ظاهرة اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني، يقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية من خلالها يتم تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية...الخ.

1-1 تعريف الاستثمار

إن تعريف الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونمّاه[1] ".

يعرف كذلك على انه:" استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها[2] ".

كما تم تعريفه في القانون الجزائري كما يلي :

*اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛

* المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

* استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية. ".[3]

ويعرفه البعض الآخر بأنه " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في فترة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة".[4]

---

[1]محمد محمد أحمد سويلم ،(2009): الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر، ص 23.

[2]حسين عمر، (2000): الاستثمار والعولمة ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ص56.

[3]لخضر بن علية، (2018/2017):دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، ص 51

[4]شقيري نوري موسى وآخرون،(2012): إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص18

كما يعرف بأنه:" تضحية بقيم مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل على الاستثمار أنه عملية اقتصادية يتم من خلالها الفرد أو المؤسسة تخصيص جزء من رأسمال من أجل الحصول على وسائل الإنتاج جديدة، أو من أجل تطويريها وتجديدها، أو هو توظيف أموال على شرط تحصيلها في مدة زمنية معينة.

1-2 أهداف الاستثمار

يمكن القول، أن اغلب الدراسات التي تتناول موضوع الاستثمار تركز على الاستثمارات في قطاع الأعمال، أي الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق عائد أو الربح والذي يترافق بمستوى معين من المخاطرة .ويمكن إجمال أهم أهداف عملية الاستثمار بما يلي[2]:

- تحقيق عائد مناسب، حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب، يساعد على استمرارية المشروع؛

- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، ومن اجل ضمان ذلك لابد من اللجوء إلى أسلوب المفاضلة والاختيار والتي تتضمنها دراسة الجدوى الاقتصادية وصولا إلى اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة من بين عدة فرص مختارة أو مقترحة، البديل الذي يحقق اكبر عائد وبأقل درجة من المخاطرة؛

- االستمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته، وهذا يعني أن المستثمر يسعى دائما من وراء استثماره لأمواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته باستمرار؛

- ضمان السيولة اللازمة، من الأهداف الأخرى للمستثمر هو توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الإنتاجية، من اجل التمكن من تغطية حالات الطوارئ والحالات غير المحسوبة التي قد تواجه العملية الإنتاجية.

1-3 عناصر الاستثمار

كما تتكون العملية الاستثمارية من أربعة عناصر أساسية وهي :[3]

-المساهمة: يقدم المستثمر "عطاء" أو "مساهمة" نقدا أو عينا، ماديا أو غير مادي، وقد يكون المستثمر إما شخصا طبيعيا وإما شخصا معنويا، خاصا أو عموميا .

- نية الحصول على الربح: إن المستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح وفوائد وإلا فلا تعد العملية استثمارا .

---

[1] وليد معافة، (2018): الاستثمار السياحي في الجزائر : دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 360.

[2]عيد محمد، بلحاج عبد القادر، (2022/2021): دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي -دراسة حالة الجزائر 2010-2021، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت ، الجزائر، ص ص 07-08 .

[3]عبد العزيز قادري، (2006): الاستثمارات الدولية - التحكيم التجاري الدولي - ضمان الاستثمارات، دار هومة، الجزائر، ص ص 11-12.

– **المجازفة (المخاطرة)**: إن نية الحصول على الربح لا تعني بداهة التحقيق الفعلي لذلك الربح، فالمساهمة مخاطر بها (مجازف بها)، وقد يحقق المستثمر أرباحا كبيرة أو صغيرة، وقد يتحمل قدرا من الخسارة مناسبا لقيمة مساهماته .

– **عامل الزمن (المدة)**: إن المستثمر ينتظر بطبيعة الحال مدة كي يرى ثمرة استثماره، فهو لا يحقق الربح فورا بشكل عام، ذلك أن مسار الإنتاج الذي ترتبط به القيمة المستحدثة من عملية الاستثمار يستغرق وقتا، ولعل هذا أهم ما يميز عملية الاستثمار عن عملية البيع.

2– مفهوم السياحة

تعتبر السياحة من ضمن الحاجات النفسية للإنسان، والتي أساسها الحاجة إلى الراحة والاستجمام والترويح عن النفس، كما لم تعد السياحة نشاطا ترفيهيا ووسيلة للتسلية فحسب، بل أصبحت صناعة قائمة بذاتها لها أبعادها وأهدافها ومساهماتها في المداخيل القومية في كثير من دول العالم.

2–1 تعريف السياحة

هناك عدة تعاريف للسياحة إلا أن أول من قام بوضع تعريف محدد للسياحة هو العالم الألماني "جوير فورويلر " " Freuler Guyer"حيث يرى أن السياحة " ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من حاجتنا المتزايدة إلى الراحة وتغيير الجو المحيط بنا، ومولد إحساس محبب بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من خلال الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة بها". [1]

وعرفتها المنظمة العالمية للسياحة WTO [2]بأنها" نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز السنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها، على أن لا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل".[3]

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي على أنها":ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 12 شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان يتمثلان في السياحة الداخلية والخارجية".[4]

---

[1] علاء إبراهيم العسالي، (2016): السياحة في الوطن العربي التاريخ–المخاطر–المهددات، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 10.

[2] **WTO**: World Tourism organization

[3] شاقور جلطية فايزة، حاكمي بوحفص، (2019)، تمويل الاستثمار السياحي في الدول العربية غير النفطية – عرض تجربة المغرب–، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 01، جامعة تامنغاست، الجزائر، ص 334.

[4] وينان عبد القادر، (2013): السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000–2025)في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 ، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 09.

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن تعريف السياحة على أنها هي سفر أو انتقال شخص من مكان إقامته الأصلي إلى مكان آخر، بغرض الترفيه عن النفس أو العلاج أو الرياضة أو لأغراض أخرى، شرط أن لا تكون مدة الإقامة أقل من ليلة واحدة ولا تزيد عن سنة واحدة، كما يجب أن لا يكون هذا التنقل بغرض العمل بأجر.

2-2 آثار السياحة

تمثل السياحة قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يوفر أعداد لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع، ومن أهم الآثار الاقتصادية للسياحة نجد:

2-2-1 الآثار الاقتصادية المباشرة للسياحة :للسياحة آثار اقتصادية مباشرة تتمثل فيما يلي:[1]

***توفير العملة الصعبة** :حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي.

* **توفير فرص عمل جديدة** :يعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة سواء كان تمويل هذه المشاريع برأس مال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية.

* **تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية** :التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يرتبط به ظهور مشاريع أخرى جديدة، تمارس نشاطات اقتصادية معينة يزداد عليها الطلب نتيجة نشاط الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي حيث يعمل تطوير وتنشيط قطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى الكثيرة والمتنوعة ينجم عنها تحقيق عدة منافع اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة.

* **تحسين وضعية ميزان المدفوعات** :تعمل السياحة (كصناعة تصديرية) على تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلة للسياح من خلال ما تضخه من عائدات سواء على شكل استثمارات أو ضرائب أو رسوم، وذلك لأن ميزان المدفوعات يعتبر قيدا مزدوجا ينظم كافة المعاملات بين دولة ما وسائر العالم، والسياحة جزء من هذه المعاملات، وهو يتكون من ميزان المعاملات التجارية وحركة رأس المال.

* **زيادة القيمة المضافة** :تؤدي جميع المنافع السابقة الذكر إلى تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة والتي بدورها تؤدي لزيادة في الناتج الوطني للدولة، بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.

[1] شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، (2016): الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي، التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر، ص ص 26-27.

2-2-2 الآثار الاقتصادية غير المباشرة:للسياحة العديد من الآثار الأخرى والتي من ضمنها ما يلي[1] :

***الأثر على الرواج الاقتصادي** :إن المبالغ التي تدخل قطاع السياحة تدور في حركة الاقتصاد الوطني، فالاستثمار في القطاع السياحي يؤدي في كل الأحوال إلى زيادة العمالة التي بدورها تتحصل على رواتبها والتي تمثل قدرة شرائية جديدة.

* **الأثر على تسويق بعض المنتجات** :غالبا ما يقدم السياح عند زيارة بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول المستقبلة، وطبيعة هذا الانفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتوجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات.

* **الأثر على تنمية المرافق الأساسية والبنية التحتية** :تحتاج السياحة حتى تؤدي مهمتها على أكمل وجه، إلى بنى تحتية متنوعة كالطرق ومشروع صرف المياه، وماء الشرب وسائل النقل، بالإضافة إلى مطارات وموانئ مناسبة، بالإضافة إلى التطوير العمراني للمناطق الرئيسية من أجل الجذب السياحي، وبالتالي فإن زيادة الحركة السياحية تتطلب تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكة الصرف الصحي وأنظمة التخلص من النفايات والاتصالات، من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.

* **الأثر على الاستثمار الوطني والأجنبي** :تتضمن السياحة مجالات مختلفة للاستثمارات مثل بناء الفنادق، المطاعم، الملاهي، مراكز الرياضة، القرى السياحية، شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي ترتفع الاستثمارات في هذا المجال.

3- مفهوم الاستثمار السياحي

لقد تعددت المفاهيم التي قدمت للاستثمار السياحي والتي سوف يتم الإشارة إليها على سبيل الذكر لا الحصر، فيما يلي:

3-1 تعريف الاستثمار السياحي

يقصد بالاستثمار عند دارسي السياحة :" تقييم المشاريع أو دراسات الجدوى للمشروعات من حيث التوقعات لكل من النفقات العامة والإيرادات، وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة، ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد، وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن دراسة الجدوى أمر حيوي ومهم عند الرغبة في استثمار الأموال في إقامة مشروعات سياحية".[2]

[1] شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

[2] داود غديري وآخرون، (2020): واقع الاستثمار السياحي في الجزائر -مع عرض لحجم الامتيازات الممنوحة وتشخيص لأهم المعوقات الكابحة-، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، ص 121.

وعرفته المنظمة العالمية للسياحة بأنه : " التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص المستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة يحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.[1]

ويعرفه البعض على أنه:" مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من الاستثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع ويعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما يتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية متعثرة.[2]

كما يعرف بأنه :"عملية استخدام و توجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن عناصر الجذب السياحي، بهدف تسويق هذه الخدمة و تحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة"[3]

من خلال ما سبق يستنتج أن الاستثمار السياحي هو عبارة عن عملية تنموية، ممولة محليا أو أجنبيا، تقوم على استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين المنتوج أو الخدمة السياحية التي ترد ضمن عناصر جذب السياح، وذلك بهدف الترويج والتسويق لهذه الخدمة وتحقيق احتياجات السياح وكذا تحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة.

3-2 خصائص الاستثمار السياحي

وتتسم الاستثمارات السياحية بمجموعة من الخصائص تتمثل أهمها في [4]:

-العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمار ؛

- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى ؛

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة مما يترتب عليها تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية متفاوتة ؛

- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عال من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك ؛

- الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري ؛

---

[1] صالح السعيد، عبدلي هالة، (2018): دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد، 04، الجزائر، ص 255.

[2] عبد الكريم مسعودي، (2018/2017): دور الاستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر، ص ص 47-48.

[3] عبد الكريم مسعودي، (2017): الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، ص 137.

[4] مصطفى عثماني، (2017): الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية السياحية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 17، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 192.

– تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة، من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي ؛

– تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير منظورة، ولا يمكن نقلها من مكان إلى آخر.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار السياحي

يندرج الاستثمار السياحي ضمن أولويات برامج التنمية للسلطات العمومية، وذلك للأهمية البالغة التي يعود بها الاستثمار في هذا القطاع، وكذا تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الاستثمار.

1– أهمية الاستثمار السياحي

يهدف الاستثمار السياحي في الموارد الثقافية الطبيعية والتجهيزات والخدمات السياحية إلى تحقيق عدد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، إذ يعود الاستثمار في القطاع السياحي بالعديد من الفوائد والمنافع الاقتصادية للدولة والمجتمع ومن هذه المنافع الاقتصادية هو المساهمة في زيادة الناتج المحلي بما ينتجه القطاع السياحي من سلع وخدمات، فضلا عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وزيادة الدخل من العملات الأجنبية. وينتج عن ذلك تحسن في ميزان المدفوعات، وزيادة القيمة المضافة وتنويع مصادر الدخل من خلال استقطاب رؤوس الأموال المحلية للقطاع الخاص واستثمارها في مجال الحرف والصناعات التقليدية.

إن للاستثمار في قطاع السياحة قدرة على توليد فرص عمل جديدة، وعلى الأخص في القطاع الخدمي بشكل يفوق النشاطات الاقتصادية الأخرى، فضلا عن الآثار غير المباشرة الناتجة من زيادة فرص العمل والحد من البطالة وانخفاض نسبتها، كما يترتب على زيادة فرص العمل ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية وغير ذلك من المنافع والفوائد الأخرى.

هذا من الناحية الاقتصادية أما من الناحية الاجتماعية والثقافية فان الاستثمار في القطاع السياحي يؤدي إلى إحداث التحولات الاجتماعية في النظرة إلى التعامل مع السائح بطريقة تحافظ على الأنماط الاجتماعية والثقافية وعادات المجتمع المحلية وتقاليده وتراثه، كما تعمل على تطوير الإمكانات المجتمعية للتعامل مع الثقافات الوافدة والمتمثلة بالسياح وتعاملهم، لإيجاد نوع من التجانس بين الثقافة المحلية والثقافة المصاحبة لدخول السياح وإقامتهم واختلاطهم بالسكان المحليين.[1]

وبذلك يعد القطاع السياحي أحد القطاعات الاقتصادية المهمة المضافة والتي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي في البلدان المختلفة وان الاهتمام بالسياحة كباعث على تحقيق تنمية مستدامة يعد مطلبا اقتصاديا مهما لتحفيز الاستثمار في المناطق السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية والحضارية.

[1] بشيري عفاف، (2022): دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر، ص ص 05-06.

2-أهداف الاستثمار السياحي

تعد الاستثمارات عموما دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الاستثمارات تأتي الاستثمارات السياحية كعامل رئيسي في تنمية العديد من الدول وتهدف إلى تحقيق ما يلي :[1]

- تحقيق التوازن الجهوي ؛
- دعم ميزان المدفوعات ؛
- المحافظة على التراث الوطني ؛
- زيادة الدخل الوطني ؛
- تنوع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني ؛
-المساهمة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ؛
-توفير مناصب الشغل ؛
- دراسة الأثر البيئي وتقيمه جراء الاستثمار في القطاع السياحي، والعمل على معالجة الآثار وإدارتها لتقليل الآثار الناتجة على البيئة وتحجيمها السلبية المتوقعة، والإشراف عليها ؛
-وضع خطة إدارة المواقع التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية السياحة المستدامة من خلال الاستثمار في القطاع السياحي.

إن الهدف الأساسي لكل الاستثمارات مهما كان نوعها هو الربح، والاستثمار في القطاع السياحي كذلك الاختلاف عن هذه القاعدة ولكن بالإضافة أهداف أخرى نوجزها فيما يأتي:[2]

- الهدف الأساسي هو زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع؛
- تطوير القطاع السياحي حيث انه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عدد السواح ومن ثم زيادة المداخيل السياحية؛
- الاستثمارات في البنى التحتية والخدمات العامة لها أثران من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي؛
- تطوير الحركة الاقتصادية وذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل وذلك لما تتطلبه الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية.

[1] روبيح عيسى، كريد لقمان، (2023/2022): الاستثمار السياحي في ولاية جيجل بين نظم التحفيز والمعيقات دراسة حالة ولاية جيجل – ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى، جيجل، الجزائر، ص 05.

[2] قاسم كمال عبد الكريم، (2021): تحليل وقياس دالة الاستثمار السياحي في الاقتصاد العراقي المدة 2004-2018، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، قبرص، ص 25.

3-أنواع الاستثمار السياحي

تختلف تصنيفات الاستثمار السياحي فهناك من يصنفها حسب المدة وهناك من يصنفها حسب تقسيم الاستثمار في القطاع السياحي إلى نوعين رئيسيين هما: الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل ، يختص الاستثمار الطويل الأجل بالمنتجعات السياحية الكبيرة مثل مشاريع بناء القرى السياحية والأبراج السياحية، والمنتجعات الكبرى والسلاسل الفندقية، أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل في تطوير وإنشاء حركة المشاريع السياحية الصغيرة مثل المطاعم بأنواعها، مكاتب السياحة والسفر، وهناك أشكال أخرى من الاستثمار السياحي المادي والاستثمار البشري الذي يهتم بتطوير برامج التعليم والتكوين السياحي . أما الاستثمار في البحث والتطوير فهو يحتل أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص مبالغ طائلة للبحوث والدراسات السياحية التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية للشركة أو المشروع السياحي في مختلف الأسواق السياحية، وخلق منتجات سياحية جديدة . وتصنف عادة الاستثمارات السياحية في مجال صناعة السياحة وفقا للجهة التي تقوم بالاستثمار أي الجهة التي تتولى الإنفاق والتمويل الاستثماري، أو إدارة المشروع الاستثماري وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الاستثمارات السياحية إلى نوعين هما: استثمارات سياحية عامة واستثمارات سياحية خاصة،[1] يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (01-01) : أنواع الاستثمار السياحي الخاص والعام.

وجه المقارنة	استثمارات سياحية عامة	استثمارات سياحية خاصة
من حيث مجالات الاستثمار	ينقسم الإنفاق الاستثماري إلى ثلاث أنواع : – إنفاق على الأراضي والمباني، مثل مراكز الترقية العامة، المتاحف، الحدائق العامة... .الخ -الإنفاق على المعدات والتجهيزات مثل نظم الحجز الآلية، تجهيزات الترقية والتسلية المختلفة... الخ. – الإنفاق على إنشاء البني التحتية الأساسية اللازمة لمناطق الاستثمار السياسي مثل: شبكات الطرقات، والاتصالات، المياه قنوات الصرف، الكهرباء،.... .الخ	*يكون الإنفاق الاستثماري هنا موجه إلى إنشاء الفنادق وهياكل الترقية الخاصة الأخرى، شركات السياحة والطيران... الخ وغيرها من أدوات تقديم الخدمات السياحية.
من حيث شكل الاستثمار	-مشروعات يقوم القطاع العام فقط بتمويلها . – مشروعات مشتركة بين القطاع العام والخاص المحلي أو الأجنبي. – مشروعات ممولة من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ولكنها تتمتع ببعض المحفزات والضمانات المقدمة من طرق القطاع العام.	أخذ الإنفاق الاستثماري وفقا لشركات الاستثمار حسب القانون التجاري المعمول به بالبلد وقد يكون صاحب الملكية فردا واحدا أو مجموعة من الأفراد أو المساهمين.

[1] زغاش عبد القادر، (2016/2015): دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر حالة الاستثمارات السياحية الساحلية، رسالة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3 -، الجزائر، ص 09.

حسب طرق تمويل الاستثمار	إيرادات التشغيل وتكون قليلة في القطاع العام . – حصيلة الضرائب المختلفة . – القروض بأنواعها . – المكاسب المحصلة من البورصة	–الأرباح المحتجزة للمشروعات الاستثمارية – الأسهم التي تطرح للبيع والسندات – القروض بأنواعها . – المساعدات الحكومية
حسب أساليب تقييم الاستثمار	طريقة تحليل التكاليف والعائد يتم من خلالها مقارنة التكاليف بالعوائد المحققة من المشروع الاستثماري، حيث بزيادة التكاليف عن العائد الاقتصادي مع وجود عائد اجتماعي كبير يصبح المشروع الاستثماري ذو جدوى اقتصادي، لأن القطاع العام لا يهدف دائما لتحقيق الربح بقدر ما يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة	يتم تقييم المشاريع السياحية الخاصة بعدة أساليب وعندما تكون التكاليف أكبر من الإيرادات يصبح المشروع الاستثماري ليس له جدوى اقتصادي ومن أهم هذه الطرق: – طريقة الاسترداد . – طريقة معدل العائد الداخلي . –طريقة متوسط العائد على الاستثمار. – طريقة القيمة الحالية الصافية

المصدر: زغاش عبد القادر، (2016/2015): دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر حالة الاستثمارات السياحية الساحلية، رسالة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3 –، الجزائر، ص 10.

بصفة عامة الاستثمار السياحي لا يختلف عن الاستثمار بصفة عامة، فهناك الاستثمار السياحي العادي، والاستثمار السياحي في مجال البحث والتطوير السياحي، والاستثمار السياحي في مجال تكوين اليد العاملة أو الاستثمار البشري، حيث تخصص الدول مبالغ طائلة من أجل زيادة القدرة التنافسية للمشروع السياحي في السوق المحلية أو الإقليمية و العالمية حتى تتمكن من خلق فرص ومنتجات سياحية جديدة.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار السياحي

يمثل مناخ الاستثمار السياحي لبلد ما الأرضية الصلبة التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات السياحية في بلد معين، ومن بين العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار السياحي جذاب، تتمثل في النقاط الموالية.

1 –تعريف المناخ الاستثماري

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكّن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه مرتبط بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، وبعضها بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية وبعضها بالمؤسسات والبعض الآخر بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية. [1]

وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم " المناخ الاستثماري المناسب" تحت عنوانين كبيرين، أحدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين(Uncertainty) والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر.[2]

وعرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناخ الاستثمار على أنه" :مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية".[3]

ويعرف كذلك بأنه:"البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات".[4]

من خلال التعاريف السابقة لمناخ الاستثمار، فإنها تتفق في كون مناخ الاستثمار لا يتعدى أن يكون سوى تلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته من بلد إلى آخر.

[1] خياري زهية، (2021): تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 01، جامعة باجي مختار ، عنابة، الجزائر، ص ص 121-122.

[2] صبيحي شاهيناز، (2017): مناخ الاستثمار في الجزائر – دراسة تحليلية تقيمية – ، مجلة الحوار الفكري، العدد 12، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص 178.

[3] سردون مهدية، راتول محمد، (2017): تحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية لاستقطاب وتوطين الأموال العربية المهجرة ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، جامعة الشلف ، الجزائر، ص 167.

[4] علي لطفي،(2009): الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص17.

2- مجالات الاستثمار السياحي

تتعدد المجالات التي من الممكن الاستثمار فيها في مجال السياحة، إذ يرتبط القطاع بالعديد من القطاعات الأخرى إضافة إلى فرص الاستثمار المباشر بهذا النشاط ، ويمكن إجمال هذه النشاطات في الآتي:[1]

– **مجال الإيواء السياحي**: ويضم الفنادق والدور السياحية الجاهزة ودور الاستراحة والمجمعات والمدن والقرى السياحية، الشقق وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة أو التكميلية؛

– **مجالات الترفيه**: يضم المقاهي والمطاعم والمسابح ومحطات الاستراحة والحمامات المعدنية والعلاجية؛

– **مجال النقل والمواصلات**: يضم مختلف الاستثمارات الحكومية في المطارات والموانئ والأرصفة والطرق البرية، إضافة إلى استثمارات الاتصالات والمرافق السياحية؛

– **مجال التعليم والبحث العلمي**: وتشمل الكليات والمدارس ومراكز الدراسة السياحية، لإعداد إطارات القطاع؛

– **مجال الإدارة السياحية التكميلية**: يشمل إنشاء البنايات والدوائر المخصصة للمرافق السياحية وصيانة هذه البنايات ومستلزمات العمل الإداري من أجهزة وحاسبات و لوازم أخرى؛

–**مجال الترويج والإعلام السياحي**: يضم مراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز وكل النفقات المخصصة لطبع البوستات السياحية عن الدول، وعن معالمها وما يلزم خدمة الإعلام السياحي؛

–**مجال المسح السياحي**: ويعني كل النفقات التي تخصص لأغراض عمليات المسح وما يرافقها من إنفاق آخر للإحصاء السياحي.

3–مكونات المناخ الاستثماري السياحي

ينطوي مناخ الاستثمار على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المقومات والمكونات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمه .[2]

ويمكن التعبير عن مكونات المناخ الاستثماري السياحي من خلال الشكل التالي:

[1] شاقور جلطية فايزة، حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص ص 335-336.

[2] حيزية هني، محمد زيدان، (2023): تحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 02، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ص 271.

الشكل رقم (01-01) :نموذج تحديد الإطار العام لمكونات المناخ الاستثماري السياحي

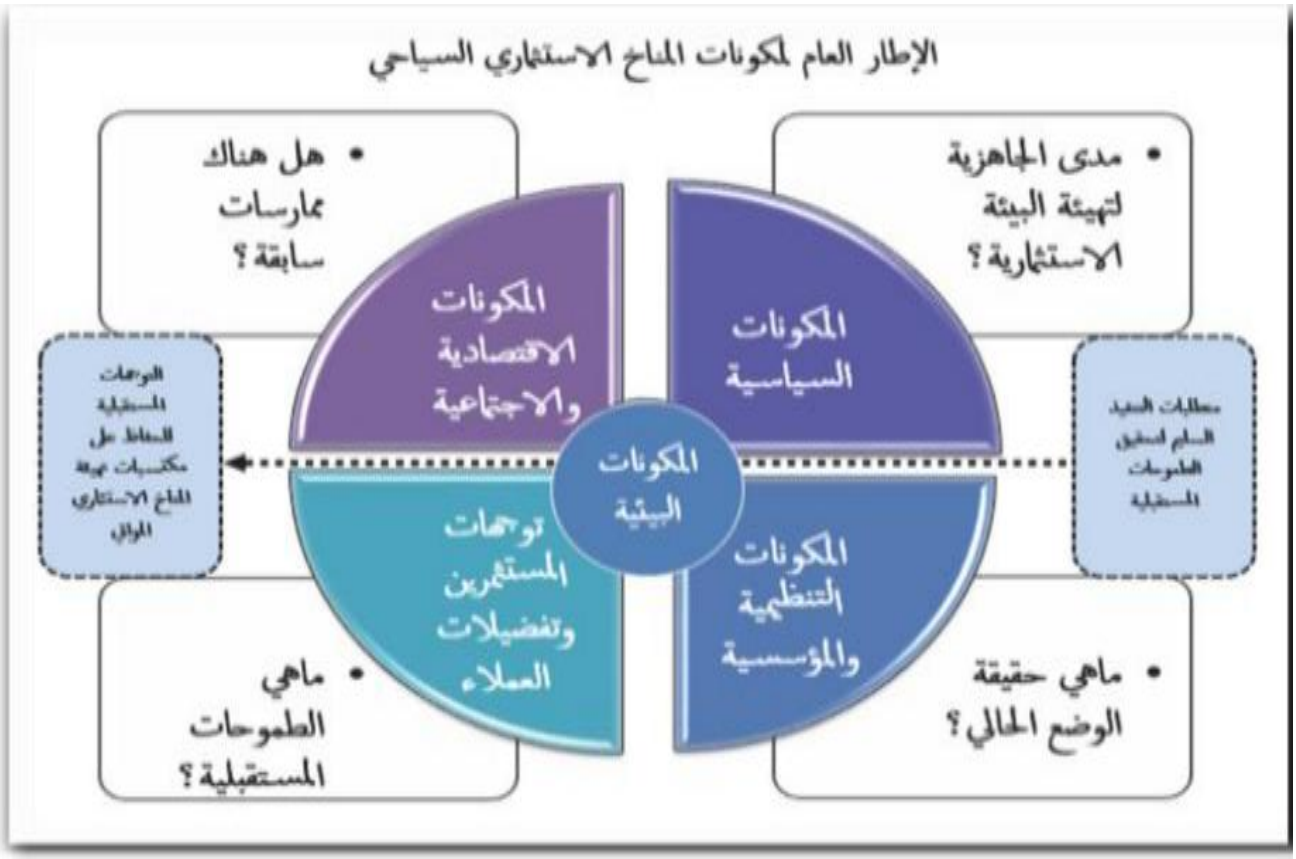

المصدر: حيزية هني، محمد زيدان، (2023): تحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 02، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ص 271.

إن فاعلية عملية تهيئة المناخ الاستثماري تتطلب التأكد من توافر إطار عام لتنفيذ عملية الاستثمار السياحي بكفاءة، وتتكون البيئة الاستثمارية من مجموعة المتغيرات أو القيود التي يمكن أن تكون غير خاضعة لسيطرة ورقابة متخذ القرار في المشروع الاستثماري والتي تتمثل في مكونات اقتصادية واجتماعية، سياسية ومكونات تنظيمية ومؤسسية مع الأخذ بعين الاعتبار لضرورة إدراك الجوانب المتعلقة بالاعتبارات السلوكية والنفسية للمستثمرين وتوجهات الرأي العام، بالإضافة إلى المكونات البيئية الطبيعية والثقافية والتراثية والتي تشكل الموارد والأصول الأساسية التي يستثمرها المشروع السياحي.

4- عوامل جذب الاستثمار السياحي

نظرا للمنافسة الشديدة بين الدول على استقطاب الاستثمار والمستثمرين للمشروعات السياحية، فإن هنالك حاجة ملحة لتطوير الحوافز الاستثمارية، بحيث تتحقق الميزة الاستثمارية لمناطق الجذب السياحي، ومما لا شك فيه أن معطيات الاستثمار الإيجابي وبيئته ومناخه تمثل أهم حوافز الاستثمار الذي يشجع القطاع الخاص ويدفع به إلى الاستثمار في القطاع السياحي من خلال المساهمة في تشغيل المنشآت والخدمات السياحية خاصة.

إن تحقيق تحفيز الاستثمار في مناطق الجذب السياحي يتطلب ما يلي:[1]

- تحديد العوامل التي من المحتمل أن تحفز القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في المشروعات السياحية المقترحة، والتي اكتملت فيها دراسات الجدوى الاقتصادية؛

- تحديد مجالات الاستثمار السياحي ذات الجذب السياحي (موارد ثقافية وطبيعية، فنادق مطاعم سياحية، منتزهات ومنتجعات سياحية)، والتي من المتوقع أن تعود بالمنافع المتعددة، وخاصة الاقتصادية منها؛

- تحديد المعوقات التي تواجه القطاع الخاص في الاستثمار في المشروعات السياحية، مع العمل على معالجة تلك المعوقات وتذليلها.

هذا وتشمل حوافز الاستثمار السياحي الإجراءات التي يوصى أن تقوم بها الدولة لتشجيع الاستثمار السياحي، كما تشمل أيضا الإجراءات التي تهدف إلى إزالة معوقات الاستثمار السياحي.

أما مجالات حوافز الاستثمار السياحي العملية فإنها تشمل المجالات الآتية:

*تحديث أنظمة سوق العمل لتتلاءم مع احتياجات السوق السياحية ومتطلبات أنظمة الاستثمار، بما يضمن حقوق الأطراف المتعاقدة، مع العمل على تطوير سوق العمل في القطاع السياحي؛

* تقديم الدعم والتمويل لقطاع السياحة، والاستثمار السياحي خاصة ؛

* إعداد قائمة بيانات Base Data للمعلومات السياحية لخدمة المستثمرين؛

* الإعلام والترويج عن الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية في مجال المشروعات السياحية؛

* الشراكة الفعالة بين كافة قطاعات الدولة والقطاع الحكومي والقطاع الخاص والمواطنين لضمان جذب السياح وتوفير الأمان لهم، بما يحقق أهداف السياحة والاستثمار السياحي؛

* تمويل خطط الاستثمار السياحي ودعم مشروعاته.

[1] أشرف إسماعيل صوفي ميهوب وآخرون، (2023): الاستثمار السياحي في مصر المقومات والمعوقات، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، المجلد 17، العدد 01، جامعة الفيوم، مصر، ص 28.

ويتحقق ذلك من خلال عدة عوامل تساعد على جذب الاستثمار في مجال السياحة من أهمها :[1]

-التجهيزات والتسهيلات السياحية :إن أكثر الوسائل والآليات المؤثرة في رؤوس الأموال في الاستثمار في القطاع السياحي تتمثل في تهيئة التجهيزات والتسهيلات في مجال الخدمات السياحية، فالافتقار للبنى التحتية للسياحة الاقتصادية، من جذب رؤوس أموال في القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي، فالتجهيزات والتسهيلات السياحية والبنى التحتية تمثل الأساس في العملية السياحية، وهى تشمل التجهيزات والتسهيلات التالية:

- خدمات النقل بوسائله المختلفة (جوي، وبحري، وبري)؛
- خدمات الإقامة والإعاشة والفنادق، والشقق، والقرى السياحية، والمقاهي والمطاعم؛
- خدمات الاتصال بوسائله المتعددة (شبكة المعلومات الدولية"الإنترنت"، والهاتف الجوال، والهاتف الثابت، والفاكسات).

-الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي :يعد توفر البيئة السياسية المستقرة والآمنة من أهم مقومات جذب الاستثمارات الخاصة (القطاع الخاص) الوطنية والأجنبية منها على حد سواء، لأن الاستقرار السياسي والأمني يعمل على تشجيع السياحة المحلية، كما يشجع السياح الأجانب ويحفزهم لزيارة مناطق الجذب السياحي في الدول المستقرة والآمنة، مما له الأثر الإيجابي في تحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي.

-الموارد البشرية المؤهلة: يتمثل دور الموارد البشرية كعامل من مقومات الجذب السياحي في قدرتها على تحقيق الحصول على قوة عمل فاعلة تسهم بفاعلية في تحسين أداء المؤسسات السياحية، فالمؤسسات السياحية الناجحة تقوم على قدرات ومهارات فنية متخصصة وقادرة على أداء الأعمال وإنجازها بالشكل المطلوب .فالموارد السياحية المؤهلة تعد شريكة إستراتيجية في الاستثمارات السياحية وصناعة السياحة، من خلال دورها المتعاظم في إدارة الفنادق والمطاعم ووكالات السفر والسياحة، ولأهمية الموارد البشرية في صناعة السياحة باعتبارها ميزة تنافسية ظهر علم جديد يطلق عليه إدارة الموارد البشرية، الذي يعرف بأنه: ربط إدارة الموارد البشرية بالأهداف الإستراتيجية، بهدف تحسين مستويات الأداء، وتنمية الثقافة التنظيمية، ومن بينها تنمية القطاع السياحي.

فالكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال السياحة تسهم كثيرا في تحقيق أهداف التنمية السياحية وتساعد في طرق تنظيم العمل وتنفيذه بالشكل الذي يضمن تخفيض التكلفة وتقليلها وزيادة جودة الخدمات، وغالبا ما يكون سلوك العاملين هو المفتاح الرئيس، والمدخل الملائم لتحقيق الميزة التنافسية في مجال صناعة السياحة، وبالتالي تحفيز رؤوس الأموال في القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي.

-البيئة الاقتصادية والنظام الضريبي : إن إتباع نظام السوق الحر في المعاملات الاقتصادية، واتخاذه منهجا يشكل بيئة ملائمة وعامل أساس لتحفيز واستقطاب التدفقات المالية في مجال الاستثمار السياحي، فإلغاء العقبات أو تذليلها أمام

[1] أشرف إسماعيل صوفي ميهوب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 29- 30.

تبادل العملات الأجنبية وصرفها وكذلك تحرير رؤوس الأموال من جميع القيود، واستقرار سعر الصرف (التضخم)، واتصاف المعدلات الضريبية بالاعتدال كلها عوامل ومقومات تشجع على الاستثمار وتحفزه في مجال القطاع السياح..

–حجم السوق السياحي :يعد اتساع حجم السوق السياحي عاملا فعال ومحفزا أساسيا للاستثمار في القطاع السياحي فتطوير مناطق الجذب السياحي وتنميتها يساهمان في تزايد حركة السياحة وأعداد السياح والزوار المحليين والأجانب، فعمليات العرض والطلب السياحي تقوم بدور مهم في اتساع السوق السياحي المحلي والعالمي وتمدده، وبالتالي تحفيز القطاع الخاص لاستثمار رؤوس أمواله في القطاع السياحي.

– الإعلام والتسويق السياحي :إن الإعلام بكل وسائله المتعددة والمتطورة يعد أساسا في عملية الاستثمار في القطاع السياحي وصناعة السياحة، فالإعلام ووسائل الاتصال المختلفة يقوم بأداء رسالة مؤثرة وفعالة تعمل على حماية الموارد الثقافية والطبيعية والبيئية والعمل على استدامتها.[1]

5–محددات نمو الاستثمار السياحي

فضلا عن المحددات الأساسية للنمو السياحي والتي تتمثل في مستوى الدخل وتوزيعه، درجة التحضر ومستوى التعليم، والهيكل الاجتماعي وغيره، فإن هناك محددات تتعلق بأوضاع الدول والتي من أهمها:[2]

– الموقع الجغرافي الملائم: يساهم اختيار موقع الاستثمار على التدفق السياحي، ويعتبر الموقع المناسب القريب من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة عاملا أساسيا في صناعة سياحة ناجحة، حيث نفقات النقل من وإلى المنطقة السياحية تمثل أهمية نسبية كبيرة للسائح؛

– التخطيط السياحي الواعي: يحصل التخطيط السياحي الواعي من خلال حصر وتعبئة الموارد والطاقات السياحية في المجتمع، ومن ثم استخدامه استخداما أمثل للوصول إلى تحقيق أكبر معدل ممكن للنمو السياحي. وعلى ذلك فالتخطيط السياحي ينطوي على تحديد الأهداف، تقدير الموارد، تحديد حجم الاستثمارات ووسائل تدويلها واختيار المشروعات التي تتطلبها أهداف الخطة؛

– التسويق السياحي الفعال: تتضح أهمية التسويق السياحي من خلال خلق آليات تسويق مستحدثة والحث على الإبداع والابتكار، فمن خلال الدعاية والإعلان يجعل المستهلك على اتصال دائم بالمنتج السياحي .ومن أهداف التسويق السياحي أيضا تحقيق السمعة الطيبة للمنتج السياحي، والعمل على تنمية الحركة السياحية للوجهة السياحية، ورفع مستوى جودة الخدمات السياحية وتنوعها، وخلق أنشطة مختلفة تشجع على زيادة معدل إنفاق السائح.

---

[1] أشرف إسماعيل صوفي ميهوب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] رمزي سمير شكشك، (2021): أثر معوقات الاستثمار السياحي على التنمية الاقتصادية – دراسة تطبيقية على قطاع غزة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 185.

6-معوقات الاستثمار السياحي

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطور الاستثمار السياحي يمكن حصرها في التالي[1] :

-عدم وجود قوانين واضحة في مجال الاستثمار السياحي وقوانين وتحفيزات للاستثمار في هذا المجال الذي يوصف بكبر مدة الاستثمار؛

- عدم وعي رجال الأعمال خاصة المحليين للربحية الناتجة عن الاستثمار في هذا القطاع؛

-قلة الشركات المختصة في الاستثمار في القطاع السياحي في الدول النامية؛

-انخفاض مستوى الوعي والثقافة السياحية لدى أجهزة السياحة والمواطن؛

-مشكلة العقار السياحي وعدم توضيح مناطق التوسع السياحي للعديد من المناطق؛

-عدم قناعة العديد من الحكومات بأهمية القطاع السياحي في دفع عملية التنمية لكل القطاعات؛

-تدهور البنية التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار وبالتالي انخفاض الأرباح؛

-عدم توفير دراسات كافية وخبراء في هذا المجال وهم الذين على عاتقهم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع كل هذا يدفع المستثمرين إلى عدم الاندفاع في هذا القطاع؛

- ارتباط الاستثمار السياحي بالبيئة السياسية والأمنية مما يجعله كثير المخاطر خاصة في البلدان غير المستقرة؛

-النظرة السلبية للمجتمع خاصة في بلدان العالم الثالث للمستثمر في القطاع السياحي وخاصة الجزائر؛

-طول مدة الاستثمار مما يعرضه للعديد من تقلبات البيئة المحيطة؛

-نقص العمالة المؤهلة في هذا القطاع مما يجعل المستثمرين يرون بأن تأهيل العامل وتدريبه يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار ومن ثم تقليل الأرباح.

[1] تريكي العربي، بن عالية لخضر، (2022): دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر، ص ص 197-198.

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية المحلية

إن مفهوم التنمية يعتبر مفهوم قديم النشأة، إلا أن الاهتمام ببحثها وتأصيلها يعد حديثا نسبيا خاصة بما يتعلق بالتنمية المحلية.

المطلب الأوّل: مفهوم ومكونات التنمية المحلية

في هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على التطور التاريخي وتعريف التنمية المحلية مع ذكر أهم مكوناتها، ثم ذكر أهدافها الرئيسية وركائزها.

1- التطور التاريخي للتنمية المحلية

إن مفهوم التنمية يعتبر من المفاهيم القديمة النشأة، إلا أن الاهتمام به وتأصيله، يعد حديثا خاصة في مجال التنمية المحلية. ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور نظرية التنمية خلال نصف القرن الماضي. في البداية عقب الحرب العالمية الثانية (1945)، احتكر التفكير في قضية التنمية الاقتصادية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي، ففي الجانب الاشتراكي مثلت النظرية الماركسية، في صورتها اللينة هو الينبوع الأول الذي استقى منه التفكير التنموي (الاشتراكي) مضامينه الفكرية. وقد تم إثراء هذه المضامين على جبهتين تتمثلان في كل من التجربة السوفيتية والصينية إلى جانب اجتهادات قوية على الصعيدين الفلسفي والاقتصادي لعدد من الماركسيين، خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما: هنري لوفير وجورج وروجيه على الصعيد الفلسفي، وكل من أرنست ماندل وشارل بتلهم وموريس باران، على صعيد الفكر الاقتصادي، أما فيما يتعلق بالفكر الاقتصادي الرأسمالي، فقد ترك بصماته القوية من خلال مختلف النظريات المتعلقة بالتنمية، ومن بين هذه النظريات نجد المطابقة بدرجات متفاوتة بين النمو والتنمية من جهة، واعتبار مسار التطور الأوروبي والغربي عموما، هو المسار "الطبيعي" وربما "الأمثل" الذي ينبغي أن تمر به البلدان الساعية إلى التنمية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[1].

2-مفهوم التنمية المحلية

اختلفت تعاريف التنمية المحلية حسب اختلاف التوجهات والمقاربات المستعملة من قبل المنظرين والمفكرين في هذا المجال، وباختلاف توجهات الهيئات الدولية، حيث قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية المحلية على أنها ": العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها".[2]

[1] وليد بولغب، (2018): التنمية المحلية في الجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد 03، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، ص 148.

[2] حجاب عبد الله، (2017): التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 357.

وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها:" إستراتيجية تنمية موجهة نحو تقييم الإمكانيات المحلية، قياس قدرة المتعاملين والعوامل المحلية على الاستجابة لمعطيات التنمية المطلوبة وكذا تفعيل البرامج واستنباط الأفضلية التي تتيحها السياسات الحكومية والتعاون الخارجي في مجال التنمية والتطوير ".[1]

وعرفت أيضا بأنها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن".[2]

أما الباحث آرثر دونهام Arthur Dunham[3] فيعرفها كما يلي: "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.

– أما هيئة الأمم المتحدة عرفت التنمية المحلية بأنها :" هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر ممكن"[4].

وعرفتها إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة بأنها: " عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم والقضاء على مشاكلهم والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي.[5]

ومن خلال مختلف هذه التعاريف المقدمة يلاحظ أن التنمية المحلية هي العملية التي تتم على مستوى إقليم معين وهناك عدة عناصر تدخل في تكوين أو تفعيل التنمية المحلية. وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

– خلق شراكة فاعلين ومبادرات: إن الشراكة هي أساس خلق الموارد المهمة للتنمية المحلية التي لا يمكن لا للسوق أو الدولة توفيرها بصفة مرضية وبالتالي على الفاعلين في إقليم معين الالتفاف حول الشراكة، و في غالب الأحيان تكون في شكل تعاقدي تركز على مجالاتها في خلق مؤسسات للنشاطات الجديدة والفاعلين فيها (القطاع الخاص، الحركة الجمعوية،

[1] عقبة سحنون،(2019): محددات التنمية المحلية واستراتيجيات تطبيقاتها العملية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 974.

[2] فؤاد بن غضيان، (2015): التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 31

[3] مصطفى الجندي، (1987)، الادارة المحلية واستراتيجياتها، نشأة المعارف الاسكندرية، مصر، ص 132.

[4] ميشيل تودارت، ترجمة محمود حسين حسني ومحمود حامد محمود، (2009): التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية، ص 50.

[5] حسين محمد حسين ، (1996)، تنمية المجتمعات المحلية، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ص 36.

المنتخبين، الدولة ومؤسساتها) كما تركز على أماكن الالتقاء (مؤتمرات، ملتقيات، شبكات الفاعلين) وأخيرا الأقاليم التي تتمثل في الأحياء، البلديات، المدن، القرى....الخ.

– **إنشاء شبكات (القنوات)**: هذه الشبكات تعتبر كنظام مفتوح للاتصال حيث من خلاله تمر المعلومات، وهذه الشبكات يمكن أن تأخذ عدة أشكال: قنوات وظيفية ، قنوات تنظيمية (هيكلية) وقنوات مجالاتية.

– **الموارد**: فكرة التنمية المحلية مرتبطة أساسا بمفهوم الموارد الذي يشكل الدعامة الأساسية لقيامها والأمر متعلق بموارد طبيعية أو تم صناعتها (بعد القيام بعمليات إنتاج، تصنيع أي تدخل أحد الفاعلين) عكس الموارد الطبيعية مثل الأرض، المعادن، الغابات.....).

من خلال التعاريف سابقة الذكر يمكن إعطاء مفهوم شامل للتنمية المحلية وهي عبارة عن تطور يشمل أو يخص منطقة معينة، من أجل توفير حياة مريحة لجميع سكان المنطقة وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ، في المجتمعات المحلية وذلك من أجل الاندماج في جميع الأمة.

كما تتصف التنمية المحلية بعدة سمات من أبرزها:[1]

– إن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بمختلف عناصره بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة الاجتماعية، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة؛

– التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل، وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحوى تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة؛

– إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني؛

– إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسيير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل، أن المجتمع يشكل تكاملا عضويا واحدا، وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.

[1]عبد السلام عبد اللاوي،(2011) : دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، ص 55.

3-أهداف التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة أهداف يمكن أن يذكر منه:[1]

- الهدف العام: ويتضمن شقين يجب أن يتحققا معا وهما التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي والارتقاء بمستوى مشاركتهم الفعالة في إحداث هذا التقدم، تتعلق هذه الأهداف باستمرارية التقدم في نوعية الحياة والارتقاء بالمشاركة الشعبية في إحداثه فإن تغييرات جذرية في بناء وظائف نسق المجتمع المحلي ونظمه الفرعية يجب أن تتحقق كأهداف وسيطة أو عامة وتشمل التنمية البيئية والاقتصادية والبشرية والمؤسسية، وتشمل الأهداف العامة:

* **التنمية البيئية المحلية:** وتتمثل في استمرارية وقدرة الموارد البيئية المحلية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة والتحسين المستمر لمستوى البيئية المعيشية للمواطنين من خلال إصلاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها البنية الأساسية؛

* **التنمية الاقتصادية المحلية:** وتتضمن زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين، وتقريب الفوارق الداخلية فيما بينهم، زيادة فرص العمل المستقر والمنتج وتنويع مصادر الدخل المحلي اعتمادا على تصنيع الريف؛

* **التنمية البشرية المحلية:** وتتضمن ضبط معدلات النمو العددي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية، التوزيع الجغرافي للسكان بما يتناسب والتوزيع الطبيعي للموارد المادية المتاحة؛

* **التنمية المؤسسية:** وتعني الاعتماد على المشاركة الشعبية من خلال رفع كفاءة المنظمات المحلية، والتعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية، بالزيادة المطردة لدور ومسؤوليات المنظمات المحلية في هذه التنمية.

إن أهمية التنمية المحلية جعلت الأمم المتحدة تعطي اهتماما بالغا بداية من النصف الثاني من القرن العشرين لتدعيم فكرة التنمية المحلية وإبلاغ الدول وخاصة الدول النامية بأهميتها لتجعل لها برامج ومخططات خاصة، كما ساهمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[2] OCDE ببرامج خاصة في إطار ما يسمى بـ LED[3] وذلك لتقوية ودعم الفاعلين المحليين على الاستفادة من قطاع الأعمال المحلي (التنمية الاقتصادية المحلية) ورأس المال ومصادر التمويل المحلي المتاحة.

[1] علوني عمار، (2019): التنمية المحلية: الأهداف والسياسات، مقاربة نظرية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، ص 69.

[2] **OCDE** : Organisation de coopération et de développement économiques.

[3] **LED**: Light-Emitting Diode.

4-ركائز التنمية المحلية

من المتعارف عليه أن كل برنامج تنموي يعتمد على مقومات نجاحه، حيث تعتمد التنمية المحلية على نجاحها إلى العناصر التالية :[1]

- المشاركة الشعبية

تمثل إسهام أفراد المجتمع المحلي بصفة تطوعية واختيارية في أعمال التنمية من خلال توجيهها نحو تحقيق احتياجاتهم التنموية وترشيد جهود السلطات المحلية بغية الرفع من مستوى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لساكنتها؛

- التكامل والترابط

تهدف عملية التكامل بين مشروعات التنمية المحلية من أجل ترشيد النفقات العمومية والتنسيق بين أعمالها، بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد، والتي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات ومتطلبات المجتمع المحلي؛

- الوصول إلى النتيجة

من خلال الإسراع إلى الوصول إلى تحقيق النتائج المادية الملموسة على أرض الواقع تكون مدخل إلى الشروع في بلورة مشاريع التنمية المحلية والتي تمس بشكل مباشر الحياة اليومية لأفراد المجتمع المحلي، والتي تشكل قاعدة لتمكينهم من الاستقرار في مناطقهم كصحة والتعليم والكهرباء والطرق...إلخ؛

- الموارد والمقدرات المحلية

الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع المحلي سواء كانت مادية أو بشرية وتؤدي إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع، من خلال تنمية موارد مالية ذاتية محلية تعطيها الاستقلالية ومجال إضافي عن البرامج السلطات المركزية التي سطرت لها.

[1] بورقبة قويدر وآخرون، (2020): واقع الجماعات المحلية الجزائرية بين ثنائية تحقيق التنمية المحلية ومتطلبات تمويلها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 28-29.

المطلب الثاني: نظريات ومجالات التنمية المحلية

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم نظريات التنمية المحلية، وكذلك مختلف مجالاتها الرئيسية ونماذجها وإستراتيجيتها.

1-نظريات التنمية المحلية

أعطت هذه النظريات في مجملها بعدا جوهريا لمكونات الأقاليم المحلية، وبنيت الدور الذي تلعبه هذه المكونات في بناء المنظومة التنموية الشاملة، ويمكن إيجاز هذه النظريات فيما يلي:[1]

1-1 نظرية التركيز المحلي للنشاطات: صاحب هذه النظرية هو الألماني "فونشن جون اريش" وهذا في كتابه المعنون "الدولة المنعزلة" وكان ذلك سنة 1926، حيث أسس هذه النظرية على مجتمع من الفرضيات مفادها :

-وجود فضاء متجانس كليا؛

-هذا الفضاء المتجانس والسهل يوجد على بعد مسافة بعيدة من المدينة، وهو معزول عن باقي العالم بصحراء؛

- عقلانية كل متدخل في الدولة المعزولة.

وتعبر هذه الفرضيات عن معطيات سادت فترة ما قبل ظهور السكك الحديدية، والتي كانت تتميز بارتفاع التكاليف لنقل المنتجات، ووجود نوع من التركيز في النشاطات الزراعية تبعا لمدى تحقيق الربح، والذي يمثل الفرق بين تكلفة إنتاج منتجات زراعية وثمن بيعها، بحيث يتوقف مقدار الربح كذلك على المسافة التي تفصل مناطق الإنتاج الزراعي عن سوق البيع، حيث كلما كانت المسافة كبيرة كانت تكاليف النقل كبيرة، وبالتالي ينخفض مقدار الربح المحقق، كما أن لوزن المنتجات المنقولة دور هام في تحديد مقدار الربح، ومن هذا يرى "فونشن جون را.." أنه يجب زرع المنتجات ذات التكلفة المرتفعة بالتتابع بالقرب من المدينة، وعليه يعمم هذا الاقتصادي الألماني فيرى أنه يجب أن تتمركز مناطق الإنتاج حول المدينة وبالتالي نجد أنه أعطى بعدا جوهريا وهاما لفضاء النشاط وأثره في توزيع الأنشطة.

1-2 النظرية النيوكلاسيكية في الترويج: لصاحبها "فليب يادولن" حيث تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أن الإنتاج في فضاء اقتصادي معين يتم عبر عاملين متجانسين، وقابلين للإحلال هما: رأس المال و إنتاجية العمل، حيث تنشأ علاقة بينهما، وعلاقة أخرى بين عرض العمل، وكثافة رأس المال، كما تقوم أيضا على الفرضية التي تنص على أن تكلفة الانتقال تكون شبه معدومة.

1-3 النظرية النيوكلاسيكية في النمو الجهوي : يرى كل من "فريمن وريشاردسن" أن مسار التنمية يكون عبر الاستثمار في فضاء معين يستفيد من عدة تأثيرات خارجية، حيث تنشأ علاقة ثنائية بينه وبين المناطق المحيطة به، والتي تبقى تابعة له،

[1] كعوان دليلة، شوايب بسمة، (2018/2017): مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية جيجل-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، ص ص 47-49.

ولكن هذه الوضعية سوف تتغير تدريجيا مع بروز خصائص ومميزات المناطق المحيطة به حيث ستخف حدة التباين في التنمية بين هذا المركز والمناطق المحيطة به.

1-4 نظرية السلبية الدائرة والتراكمية : حيث يرى صاحب هذه النظرية "مايرل" أن المنطق النيوكلاسيكي حول الترويج والتنمية لا يمكن أن يتحقق لأن الترويج له تكلفة نقدية مرتفعة، وهي عملية ترتبط أكثر بالطاقات المنتجة الشيء الذي يخدم المناطق الفقيرة من عمالتها وخاصة المؤهلة منها، كما أن التطور الذي سوف يظهر في المركز، سوف يسير ببطء في المناطق المحيطة بالإضافة إلى ذلك أن حركة رؤوس الأموال سوف تبقى مفتقدة على المناطق التي تحقق أكبر عائد رأس مالي، ومن هنا يرى "مايرل" أنه لا يمكن الاعتماد على حركة عوامل الإنتاج من أجل بعث عملية تنموية، ويبقى ذلك مرهونا بالمساواة في التوزيع بين كثافة عوامل الإنتاج.

1-5 نظرية التنمية من الداخل : قدم هذه النظرية كل من "قديدش ووالتر ستور "اللذين أعطيا لمفهوم التنمية من الداخل بعدا محليا، كون عملية التنمية ضمن هذا المنظور تنطلق من مقاربة سفلية، تحتية، ذلك بخلاف التنمية الشاملة التي تقوم على مقاربة فوقية حيث يركز مفهوم التنمية من الداخل على القدرات، والإمكانيات الذاتية للفضاء المحلي، بالإضافة إلى الفاعلين المحليين، الذين يجب عليهم ضمن هذا الإطار الاتفاق والمشاركة الفاعلة، عند المشاركة في وضع خطة تنموية شاملة، يتم عندها توجيه قدرات الإقليمي واستغلال موارده المختلفة من طبيعية ومالية وبشرية، بغية تحقيق أهداف التنمية المنشودة في هذا الإقليم وكل ذلك يتم طبعا في إطار اندماجي مع باقي الأقاليم الأخرى وانخراط بذلك في منظومة التنمية الشاملة.

1-6 نظرية القاعدة : هذه النظرية هي للاقتصادي "هومرهويت Houyt Houmar" الذي طرحها قبل الحرب العالمية الثانية بشكل مبسط، وقام بعد ذلك كل من" دوقلاس نورث" Nourt Douglas "و تيبوت tybout " بتقديم إضافات لها، وركزت هذه النظرية على علاقات المنطقة بالخارج، حيث أكدت على أنه لا يمكن لأي فضاء أو إقليم أن يحقق التنمية من خلال استغلال قدراته الذاتية وفقط، لأنه مرهون بالمتغيرات والإشارات المختلفة التي تأتي من خارج الخبر المكاني للإقليم، وعلى هذا تنتمي هذه النظرية إلى تنمية الاقتصاديات الجزئية التي تتوقف على التصدير إلى الخارج الذي يقدم إشارات معينة تتمثل بالأساس في الطلب الخارجي[1].

[1] كعوان دليلة، شوايب بسمة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

2- مجالات التنمية المحلية

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن، والسير به نحو التقدم والازدهار وتحقيق الرفاهية، ويمكن أن تشمل التنمية المحلية على الخصوص النقاط التالية:

2-1التنمية الاقتصادية :يعد مفهوم التنمية الاقتصادية المفهوم الأكثر استعمالا في المجال التنموي، وهذا راجع لكثرة النظريات الاقتصادية التي تناولت التنمية، حيث ارتبط مفهوم التنمية بالقضايا الاقتصادية، قبل أن يستعمل في المجالات الأخرى، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها" العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه".[1]

والتنمية الاقتصادية عموما ترتكز على زيادة الإنتاج، وتحسين النوعية الإنتاجية بما يؤثر على الدخل القومي، والتنمية الاقتصادية قد تقاس درجتها بنسبة الإنتاج والادخار، وبنسبة الصادرات والواردات وكذا بالدخل القومي. [2]كما تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله وهذا ما يرفع نصيبه ومقدرته للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها.

ويعد الاستثمار المحلي أساس التنمية الاقتصادية، وذلك لقدرته على تحقيق تراكم الثروات وخلق فرص أكثر لمناصب الشغل، ويمكن أن يشمل الاستثمار المحلي على القطاعات التالية:

-الصناعة :يمثل قطاع الصناعة التوجه الحديث للشعوب واليد العاملة فهو يحتل نسبة كبيرة من القوة العاملة، ويشكل المصدر الأول للمداخل بالنسبة لدول المتقدمة، ولذا فهو يلقى اهتماما كبيرا من طرف المسؤولين والمواطنين وأصحاب القرار. وهذا ما يفسح له المجال للمنافسة على جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية وحتى الأجنبية، كما من شأنه حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة خارج الإقليم أو خارج الوطن وبالتالي يساهم في حماية الاقتصاد ككل.

-الفلاحة :تعد الأساس الاقتصادي في أغلب الدول، حيث أن نجاح السياسة الفلاحية يؤدي إلى ظهور ودعم باقي الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، ولذلك وجب الاهتمام بكافة المجالات الفلاحية في الأقاليم المحلية عن طريق تطوير المنتجات مع المناطق الطبيعية والتربية المحلية، بهدف تكثيف الاستغلال الزراعي وتحقيق الاندماج الزراعي الصناعي. تهدف التنمية الفلاحية المحلية إلى معالجة حالات الفقر ومحاربة العجز الغذائي، ولذا تستوجب استراتيجيات تمكنها من تطوير منتجاتها النباتية والحيوانية ساعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى والذي من شأنه أن يسهل الحصول على ما

[1]ذنون يحي، (2022): أبعاد ومتطلبات التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية مختارة للمدة 2010-2020 ، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الموصل، العراق، ص *06*.

[2]عبد الله حجاب، مرجع سبق ذكره، ص 356.

يحتاجه الفرد وبأقل تكلفة ممكنة، كما أن تحقيق مستويات إنتاج اكبر من احتياجات المجتمع المحلي سيدعم الوضع الاقتصادي للمنطقة والسكان المحليين وقد يكون سببا في جلب الاستثمارات وخاصة المهتمين بالصناعات التحويلية.[1]

– السياحة: أصبحت السياحة وما تستند إليه من إرث تاريخي وحضاري في عالم اليوم تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في تنويع مصادر الإيرادات في العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي، وتشير الدلائل الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية والاستقراء التاريخي إلى أن السياحة ستكون أحد الركائز الأساسية المكونة لاقتصاديات الخدمات في القرن الحادي والعشرين، وأن هناك ثلاث صناعات سوق تقود اقتصاديات الخدمات في هذا القرن وهي الاتصالات اللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والسفر.

2–2التنمية الاجتماعية: تعرف التنمية الاجتماعية أنها:" إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو البلوغ بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يتحقق بموجبها إشباع احتياجات الأفراد".

كما تستهدف التنمية الاجتماعية زيادة الاستعداد وزيادة القدرات لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، ليساهموا في التنمية الاقتصادية، كما تستهدف جعل أبناء المجتمع أكثر إيجابية في المشاركة في الحياة لعامة بتقديم النصيحة واتخاذ القرار والممارسة العملية، وذلك عن طريق تحويل الإمكانيات والطاقات الفكرية والنفسية لدى أولئك الناس إلى واقع حي، يمارسونه على الطبيعة ويلمسون آثاره . [2]

2–3التنمية السياسية :تتمثل التنمية السياسية أساسا في تفعيل دور المجتمع المحلي من أجل المساهمة في شؤونه، والمشاركة الفعلية في تحقيق التنمية المرجوة، وحتى يتم ذلك يجب على الفرد في المجتمع المحلي أن يكون مدركا لكل حقوقه وواجباته، كما يجب أن يتمتع بحق التصرف واختيار ممثليه الذين يراهم الأكفأ لخدمته، كما تتضمن التنمية السياسية دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية المحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار.

2–4التنمية الإدارية :إن التنمية هي تعبير عن حيوية السياسة وتطويرها في كافة النواحي، فهي تضم أيضا المجال الإداري حيث لا يمكن أن يحقق المجتمع التنمية المنشودة دون توفره على قيادات إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط والتكامل بين أفراد المجتمع المحلي، والثقة اللازمة بين الرؤساء والمرؤوسين وكسب تضامنهم، أما القيادة الإدارية لابد أن تحوز على رصيد عال من المعرفة والخبرة، ولهذا فإن القيادات المحلية لابد أن تخضع إلى التدريب والتوجيه والتكوين باستمرار خاصة في المجال الإداري حتى تتعرف أكثر على آخر تقنيات التسيير والإدارة[3].

[1] أحمد طبوش، محمد لخضر، (2017): واقع التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، ص ص 91-92.

[2] عبد الله حجاب، مرجع سبق ذكره، ص257.

[3] أحمد طبوش، محمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص.93.

3-نماذج التنمية المحلية

يصنف المهتمون بقضايا التنمية المحلية أهم النماذج الإنمائية في ثلاث نماذج رئيسية هي[1] :

3-1 النموذج التكاملي: يتمثل هذا النموذج من البرامج التي تنطلق على المستوى الوطني والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية" ريف، مناطق حضرية، صحراوية"، أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق أيضا التنسيق و التعاون بين الجهود الإنتاجية الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة، ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية.

3-2 النموذج التكيفي: يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق من المستوى المركزي، وأن الخلاف بينهما هو أن النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وقد سمي هذا النموذج التكيفي لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية كما أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم، و تلجأ إلى هذا النموذج الكثير من الدول خاصة عقب استقلالها إلى هذا النموذج نظرا لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات لكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي، لكونه القادر على تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الوطنية والاقتصادية.

3-3 نموذج المشروع: يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها، حيث أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا يطبق على المستوى الوطني إذا أثبت فعاليته على المناطق التجريبية.

حتى وأن اختلفت النماذج المتبعة لتحقيق التنمية المحلية فإن العنصر الأساسي الذي يجب التركيز عليه في اختيار النموذج الملائم هي خاصية كل مجتمع واحتياجاته إلى جانب إمكانياته المادية، المالية وحتى البشرية، فلا يمكن اعتماد نموذج محدد لجميع المجتمعات.

[1] حدة سلمي، (2021/2020): أهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية قالمة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص ص 52-53.

4-إستراتيجية التنمية المحلية

ترتكز معظم استراتيجيات التنمية المحلية عادة على ثلاث فئات مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا هي: أسلوب الحكم والإدارة، تحقيق نمو اقتصادي على المستوى المحلي، تخفيف حدة الفقر.

الجدول رقم (01-02): استراتيجية التنمية المحلية

تجسيد أساليب الحكم والإدارة	-إن إتباع أساليب الحكم المحلي الجيد هو مبدأ واسع النطاق الذي توصف به المنهجية التي يتم من خلالها تحديد ما هي الأولويات، وكيف يتم اتخاذ القرار وكيف يتفاعل الناس والمؤسسات مع بعضها البعض . - يتميز إتباع أساليب الحكم الجيد بشفافية اتخاذ القرار، وبسلامة الإدارة المالية، وبوجود المحاسبة العامة، وعدالة وأمانة توزيع الموارد، والتي تؤدي إلى تحقيق تحسينات متواصلة في معظم المؤشرات الحضرية. -يتم تعزيز مستوى الحكم المحلي السليم عندما يتم تبني اللامركزية لملكية الموارد والمسؤوليات على ادني مستويات فعالة . - إن حكومات المدن التي أدخلت عمليات وضع موازنات مالية مبنية على المشاركة هي من أنجح المدن في تحقيق بناء الإجماع، وفي تلبية احتياجات الناس الفقراء. -إن الأسلوب المتبع في اتخاذ القرار هو ما يمثل المحور في بناء الإجماع والبرهان بوجود قدرة لمحاسبة المسئولين، إنها مسألة مشاركة، وليس مجرد تبادل للمعلومات. إن مشاركة ذوي الشأن في هياكل منظمة من شانه أن يساعد على بناء إجماع حول ما هي أولويات التنمية، وعلى تحسين المساواة ومستوى الكفاءة في توزيع الموارد، وعلى ضمان وجود شفافية ومحاسبة المسئولين المحليين واستدامة التدخلات.
النمو الاقتصادي على المستوى المحلي	يعتمد مستقبل التنمية المحلية على ما لديها من قدرات اقتصادية وميزات أفضلية، فإستراتيجية تنمية اقتصادية على المستوى المحلي هي ما يدخل في لب إستراتيجية التنمية للمدينة والمجتمع المحلي وتشمل الأولويات تحديد ما هي الأساليب لتحسين أداء المدينة الاقتصادية وكفاءتها بشكل عام، وتهدف إلى: -زيادة الاستثمار من اجل زيادة فرص العمل وتوسيع الخدمات . -تحديد ما هي السبل لتحسين الأداء الاقتصادي العام للمدينة ومستوى كفاءته . -تشجيع خلق فرص العمل ذات قاعدة عريضة، والتي تشمل أيضا القطاع العام وغير الرسمي. - تشجيع قدرة المدينة على المنافسة في الإطار الوطني والدولي. -إشراك المنشآت الاستثمارية صغيرة الحجم، علاوة على القطاع الخاص في عملية بلورة إستراتيجية التنمية، وتأمين زيادة مشاركتهم واستثماراتهم وتحديد ما تلعبه الحكومة من دور مساند.
انخفاض مستويات الفقر	إن أي إستراتيجية للتنمية لا بد أن تنظر في ما هي الخيارات المتاحة لتحقيق إيصال الخدمات بكفاءة، وما هي السياسات المؤدية إلى العدالة في وضع الأسعار (لتلك الخدمات). - إن توفير الخدمات الأساسية، وعلى وجو الخصوص المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، النقل الحضري،

يؤثر على حياة الفقراء اليومية . – إن عملية صياغة أي إستراتيجية للتنمية المحلية ينبغي أن ترتكز على ما هي أفضل الوسائل لتقديم الخدمات بفاعلية، وينبغي أن تشمل ما هي الآليات والأداء لها ومبدأ استعاضة التكلفة وما هو الإطار التنظيمي المنظم لها. إن أي إستراتيجية للتنمية المحلية لا بد لها ما تشمل عناصر مدركة على نحو اقل مثل : – قدرة الجمهور العام على الحصول على المعلومات. –تحديد حق الوصول إلى التسهيلات والفرص المتاحة، بمعنى آخر وجود بيئة بسياسات منحازة لصالح الفقراء . – إزالة أي عقبات قانونية ربما تعمل على إعاقة إعطاء كل المواطنين، خاصة المرأة، تكافؤ في القدرة للحصول على خدمات أساسية، ولحيازة الأراضي وللحصول على القروض وفرص العمل.	

المصدر: فريدة كافي، زكية آكلي، (2017): التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة إقتصاديات المال والأعمالJFBE ، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص 99.

5–معوقات التنمية المحلية

للتنمية المحلية أهداف عديدة حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، غير أن هناك مجموعة من العوائق تعترض تحقيق التنمية المحلية، والتي هي:

5–1المعوقات الاقتصادية

وتتمثل فيما يلي[1]:

–قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات؛

–العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية؛

–غياب الاستقلالية في التسيير؛

–الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة؛

–تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة؛

–اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد، وعدم انسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا، فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية.

[1]محمد سليماني، علي بايزيد، (2015): أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 03، جامعة المدية، الجزائر، ص175.

5-2المعوقات الاجتماعية

العراقيل الاجتماعية من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية لصد مشكل الفقر الذي هو أساس للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية .

-ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن؛

-الانفجار السكاني وتداعياته عن الموارد الطبيعية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛

-النقص والمحدودية في التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

5-3المعوقات السياسية

وتتمثل فيما يلي:[1]

-سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية؛

-غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل، حيث أن اللامركزية تحقق الديمقراطية والشورى بشكل فعال كما تحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية؛

-غياب حقوق الإنسان في الكثير من القطاعات منها حقوق المرأة السياسية؛

-غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من مصداقية القانون بخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.

5-4المعوقات الإدارية

تتمثل في تعقيد الإجراءات الإدارية، مع انتشار ظاهرة البيروقراطية، ونقص كفاءات المسؤولين عن التنمية، عدم التجسيد الفعلي للمركزية الذي يحقق الاستقلالية للجماعات المحلية، سوء تسيير الموارد لبشرية[2].

[1]محمد سليماني، علي بايزيد، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2]طالب حسين سهام، يعقوب محمد، (2020): الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 01، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص 18.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين ثنائية السياحة والتنمية المحلية

سبق وأن تمت الإشارة إلى أن السياحة ظاهرة إنسانية قديمة قدم التجمعات البشرية في حد ذاتها، فالسياحة باعتبارها ظاهرة إنسانية، اجتماعية، وثقافية ارتبطت بالميل الفطري للإنسان للسفر والترحال، لكن دورها لا يقتصر فقط على ذلك التواصل والتبادل الثقافي والحضاري بين الأمم والشعوب، وإنما يتعدى ذلك إلى دورها الفعال كقطاع اقتصادي حيوي يساهم في عملية التنمية المحلية، ومن ثم التنمية الاقتصادية للاقتصاد الكلي لأي دولة.

هذا الدور أيضا يكمن في أن السياحة كصناعة دون مداخن تساهم في توفير العملة الصعبة والتخفيف من حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل دائمة كانت أو مؤقتة و الحفاظ على البيئة والتقليص من الفقر، وتحليل الإرتباط بينها وبين التنمية المحلية في كون أن السياحة هي محرك للتنمية المحلية، على اعتبار أن أي إقليم وفق معادلة بسيطة يعادل مشروع (إقليم = مشروع)، والاستثمار فيه يكون تبعا للقيمة المضافة التي يتمتع بها (الإقليم)، فمثلا إذا كان الإقليم يتمتع بميزة سياحية فتصبح عندها السياحة مصدرا لثروة ذلك الإقليم[1].

وبشكل واضح يمكن القول أن السياحة بإمكانها أن تشكل ضمانة حقيقية للتنمية المحلية والمستدامة، والرهان بالنسبة للوحدات المحلية هو عصرنة وتطوير الموارد الطبيعية، الثقافية والحضارية التي يتمتع بها الإقليم من خلال تقديم ذلك في إطار مبادرات وهذا ما يعود في نهاية المطاف بالفائدة على السكان المحليين للإقليم والاقتصاد المحلي بشكل عام.

وفي مقابل ذلك لابد من تعاون ثنائي بين الوحدات المحلية والإدارة المركزية على مستوى العاصمة، وذلك من خلال لامركزية التسيير المحلي وإعطاء هامش أكبر من الاستقلالية للوحدات المحلية في إدارة وتسيير الشأن المحلي، فمرافقة الحكومة المركزية للوحدات المحلية في الاستثمارات والمشاريع، حيث يقوم هذا النوع أو النشاط السياحي على الكم، من خلال العمل على جلب أكبر عدد ممكن من السياحة إلى منطقة أو جهة معينة أو مواقع سياحية معينة، وهذا النوع من النشاط السياحي يساعد على تحريك النشاط الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وغالبا ما يتم تجنب اللجوء إلى هذا القسم في المخططات السياحية الوطنية التي تخص المواقع السياحية الحساسة، والمواقع الإيكولوجية والمحميات الطبيعية، وبعض مواقع المآثر والمواقع التاريخية النفيسة.

كما أن السياحة تعد عاملا مهما في التنمية المحلية كونها تشكل محرك حقيقي للنمو الاقتصادي من خلال التسيير العقلاني للإمكانيات، والموارد الطبيعية والسوسيوثقافية (التراث المادي وغير المادي)، هذا الأخير الذي يمثل قيمة مضافة حقيقية وعنصر أساسي لأي إقليم ويضمن نشاط اقتصادي حيوي على المدى البعيد.[2]

[1] وليد معافة، (2019/2018): دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب (2010-2015)-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 73.

[2] المرجع نفسه، ص74.

والقيمة المضافة التي تحصل نتيجة للتعاون اللامركزي بين الإدارة المركزية والوحدات المحلية، إضافة إلى السياحة المسؤولة هو أن السياحة باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد تقطع وتعبر قطاعات أخرى بشكل موضوعي ومنطقي لاسيما من خلال تهيئة إقليم معين من مختلف أبعاده بدءا من تسيير المياه مرورا بتسيير النفايات، ووصولا إلى الاقتصاد في الطاقة، وهذا ما يشكل في الحقيقة البنية التحتية الأساسية (القاعدية).[1]

وفي الأخير يمكن القول أن السياحة تلعب دورا كبيرا ومحوريا في التنمية المحلية والإقليمية، وذلك يتحقق من خلال التخطيط الإقليمي للوجهة السياحية، ومحاولة بناء سياسة سياحية مستدامة قوامها التسويق السياحي، وإعادة الاعتبار للمنتوج السياحي للفضاءات الجغرافية.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

يبرز قطاع السياحة في الجزائر كأحد أهم القطاعات بالنظر للإمكانيات الطبيعية التي تملكها، وهذا راجع للطبيعة الجغرافية و المناخية للبلاد، مما يجعل للقطاع أهمية ودورا فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته . والجزائر كغيرها من الدول ركزت أبحاثها القانونية والاقتصادية والاجتماعية من أجل الوصول إلى وضع سياسة تنموية تتناسب مع الواقع الجزائري وتؤدي إلى تحسينه.

المطلب الأول: مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر

تمتلك الجزائر عدة إمكانيات متاحة من حيث الموقع إضافة لحيازتها على عدة موارد استطاعت من خلالها احتلال موقعا مميزا من حيث إمكانية تحقيق الاستثمار السياحي، وفيما يلي توضيح لأهم هذه المقومات:

1-المقومات الطبيعية

تضم الجزائر العديد من المقومات الطبيعية نظرا لمساحتها الشاسعة، التي تؤهلها لكي تكون رائدة في مجال السياحة باختلاف أنواعها على غرار الساحل، الصحراء الجبال والتلال، المناخ، والتنوع البيولوجي، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:[2]

1-1الموقع الجغرافي :تتميز الجزائر باتساع الرقعة الجغرافية المقدر مساحتها بـ 2381741كم^2 وهي بذلك تمثل 60.80% بالنسبة لمساحة المغرب العربي، و16.90% بالنسبة للوطن العربي، إذ تعتبر بحكم انتمائها إليه قطبا هاما ومحطة جيواستراتيجية مهمة من محطات البحر المتوسط، كما تعتبر بوابة إفريقيا الشمالية، بحيث ستمكن دول الساحل الإفريقي بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية من الوصول إلى موانئ البحر المتوسط ومنه إلى بقية موانئ العالم، تمتد سواحلها

[1] وليد معافة، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب (2010-2015)-، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] سورية زرقين، سوسن مريبعي، (2020): دراسة تحليلية لمقومات مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ص ص 149-150.

البحرية على 1200كم وتقسم الجزائر إلى ثلاث مناطق جبلية، الهضاب العليا والصحراء التي تقدر مساحتها ب 2000000كم ^{2}، كما تتميز بتنوع الأقاليم المناخية من صحراوي، قاري ومناخ البحر المتوسط.

1-2الحمامات المعدنية :يقدر عدد الحمامات المعدنية ب 202 مورد مياه حراري صنفت حسب طبيعتها الفيزيائية إلى 136 مورد لمياه حرارية ذات أهمية محلية،55 مورد لمياه حرارية معدنية ذات أهمية جهوية و11 مورد لمياه معدنية ذات أهمية وطنية.

2-المقومات التاريخية، الثقافية والدينية

تزخر الجزائر بعدة معالم تاريخية وثقافية جديرة بأن تلقى العناية والاهتمام الكافيين من طرف الدولة وكذا السواح، فعلى مر العصور توالت على الجزائر عدة حضارات مختلفة: منها الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة الخمسة قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية، توجد آثارها حتى في المناطق الداخلية للبلاد مثل مدينتي تيمقاد وجميلة، بالإضافة إلى آثار أخرى موجودة بتيبازة شرشال وغيرها، لتليها الحضارة الوندالية والبزنطية وفي الأخير الحضارة الإسلامية التي تعاقبت من خلالها في بلدنا عدة خلافات منها الخلافة الفاطمية بنو حماد، المرابطون، الذين نقلوا الحضارة الاندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا وفي الأخير الخلافة العثمانية.

كما تزخر الصحراء الجزائرية بمعالم وآثار رائعة تمتاز بنقوشها الصخرية ورسوماتها الجدارية في الطاسيلي، الهقار، وبذلك فان الجزائر موطن المعالم التاريخية والثقافية التي صنف بعضها تراثا عالميا لاحتوائه على تعبيرات حضارية متنوعة كمدينة غرداية العتيقة التي صنف وادها سنة 1986 كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو. وتوجد بالجزائر عدة زوايا تستقطب اهتمام الكثيرين الذين يودون في زيارتها مثل الزاوية التيجانية والزاوية العيساوية.

كما يحتوي الرصيد الثقافي على رصيد هام من المتاحف وهي[1]:

-المتحف الوطني سيرتا: يقع بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر تم تشييده سنة 1852 يجمع كل الحفريات والقطع الأثرية الخاصة بالشرق الجزائري.

-المتحف الوطني الباردو: يعرض حفريات عن أصل الشعوب التي كانت موجودة بالجزائر تعود إلى عصور ما قبل التاريخ بالإضافة إلى قطع أثرية من أصل إفريقي؛

-المتحف الوطني زبانة: يوجد بمدينة وهران يشتمل على حفريات من عصور ما قبل التاريخ؛

-المتحف الوطني للمجاهد: يوجد بالجزائر ويعرض آثار الثورة التحريرية؛

[1] فريد بختي، رضا بهياني، (2020): مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري وسبل تطويره -دراسة تحليلية استشرافية 2004-2030، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص ص 152-153.

–المتحف الوطني للفنون الجميلة: يتواجد بالعاصمة ويعرض منتوجات الصناعة التقليدية وتقاليد وفنون شعبية؛

–متحف تيمقاد: موجود بمدينة تيمقاد بباتنة ويضم قطعا من الفسيفساء وآثار قديمة منها النقود والأسلحة القديمة والتماثيل..؛

–متحف هيبون: يوجد بمدينة عنابة ويحتوي آثار قديمة تعبر عن تاريخ المدينة النوميدية الرومانية.

3–البنية التحتية

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على البلدان التي تمتلك بنية تحتية جيدة المستوى، ونقصد بالبنية التحتية الطرق والمواصلات، الصرف الصحي، خطوط الطيران، المطارات والموانئ، ونذكر أهم ما تمتلكه الجزائر في النقاط التالية:

3–1النقل عبر الطرقات: لدى الجزائر شبكة طرق متنوعة، من طرق سيار وطرق وطنية معبدة كما لديها وسائل النقل حديثة ومتطورة مثل قطار فائق السرعة، وقطار الأقاليم السريعة، وقطار الأنفاق مترو، وترامواي، والنقل المعلق تيليفيريك، حيث يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر بـ .: 039 112 كلم ا(لمرتبة 40 عالميا، والثالثة إفريقيا) بما في ذلك 57329كلم من الطرق الوطنية أهمها الطريق السيار شرق – غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها[1].

3–2النقل بالسكك الحديدية: تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد، حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4500 كلم وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة.

3–3النقل الجوي: يوجد في الجزائر 136 مطارا، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، كما أن شبكة النقل الجوي الداخلية جيدة، حيث أن 54 من هذه المطارات ذات مدارج معبدة مصنفة كالتالي:

الجدول رقم (01–03):عدد المطارات الجزائرية ذات المدارج المعبدة

عدد المطارات	طول المدرج
9	أكثر من 3000 م
27	بين 2500 و3000 م
12	بين 1500 و2500 م
1	أقل من 1000 م

المصدر : أميرة بحري، (2020): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 145.

أما المطارات ذات المدارج غير المعبدة فيبلغ عددها 82 مطارا، موزعة كالتالي:

[1]أميرة بحري، (2020): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 145.

الجدول رقم(01-04) : عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات غير المعبدة

عدد المطارات	طول المدرج
2	بين 2500 و3000 م
23	بين 1500 و2500 م
38	بين 1000 1500 م
19	أقل من 1000 م
1	خاص بالحوامات

المصدر : أميرة بحري، (2020): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 146.

3-4 الموانئ: توجد في الجزائر العديد من الموانئ البحرية البالغ عددها 53 ميناء موزعة على الولايات الساحلية البالغ عددها 14 ولاية موزعة كما يلي :[1]

-ولاية الشلف: ميناء تنس، ميناء المرسى؛

- ولاية بجاية: ميناء بجاية، ميناء بني كسيلة، ميناء تالة إيلف؛

- ولاية تلمسان: ميناء داريغمراسن، ميناء الغزوات، ميناء مرسى بن مهيدي، ميناء هنين؛

- ولاية تيزي وزو: ميناء أزفون، ميناء تيقزيرت؛

- ولاية الجزائر: ميناء المرسى، ميناء تامنتفوست، ميناء الجزائر، ميناء رايس حميدو، ميناء الجميلة، ميناء سيدي فرج؛

- ولاية جيجل: ميناء جن جن، ميناء جيجل، ميناء زيامة منصورية، ميناء العوانة؛

- ولاية سكيكدة: ميناء سكيكدة، ميناء القل، ميناء المرسى؛

- ولاية عنابة: ميناء عنابة، ميناء شطايبي، ميناء عين بربر، ميناء الصيد-ميناء عنابة، مرفأ الخروبة.

-ولاية مستغانم: ميناء سيدي لخضر، ميناء صالاماندر، ميناء مستغانم؛

-ولاية وهران: ميناء أرزيو، ميناء كريستل، ميناء مرسى الحجاج، ميناء مرسى الكبير، ميناء وهران؛

- ولاية بومرداس: ميناء جنات، ميناء دلس، ميناء زموري؛

- ولاية الطارف: ميناء القالة؛

- ولاية تيبازة: ميناء بواسماعيل، ميناء بوهارون، ميناء تيبازة، ميناء الحمدانية، ميناء خميستي، ميناء شرشال، ميناء عين تقورايت، ميناء قوراية؛

- ولاية عين تموشنت: ميناء بني صاف، ميناء ولهاصة.

[1] أميرة بحري، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

3-5قطاع الإعلام والاتصال: كشفت وكالة الاستشارات الدولية "داتا ريبورتال"، في تقريرها السنوي حول الإنترنيت وشبكات التواصل لعام 2023، عن ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر بـ 5 ملايين شخص، حيث بلغ عدد عددهم منذ بداية السنة، 32.09 مليون مستخدم، فيما بلغ معدل انتشار الإنترنت 70.9٪ من مجموع عدد السكان بعد أن كان في حدود 27 مليون مستخدم عام 2022، كما تشير الأرقام، إلى أن اتصالات الهاتف المحمول في الجزائر كانت تعادل 107.2٪ من إجمالي عدد السكان في جانفي 2023، وزاد استعمال الانترنيت عبر الهاتف المحمول في الجزائر بمقدار 1.8 مليون (+3.8 ٪) بين عامي 2022 و2023. [1]

3-6الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96%، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض البلدان الأوروبية، فـ 96 %من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف عليها مؤسسة سونلغاز.[2]

4- المؤسسات السياحية

تتمثل في الهيئات المشرفة على تنظيم القطاع السياحي بداية من وزارة السياحة والصناعة التقليدية والهيئات التي توجد تحت وصايتها :[3]

- **الإدارة المركزية**: حاليا تتمثل في وزارة السياحة والصناعة التقليدية؛
- **الديوان الوطني للسياحة**: مهمته إصدار جملة من الحملات الترقوية (الإشهارية، علاقات عامة وتنشيط المبيعات)؛
- **المديريات السياحية بالولايات**: الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي والمسئولة عن مراقبة النوعية، التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار، مراقبة ومتابعة هذه المشاريع وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون؛
- **وكالات السياحة والأسفار**: تقوم بالوظيفة التجارية والتسويقية للمنتوج السياحي من خلال:
  - ✓ حجز الغرف في المؤسسات الفندقية والعمل على تقديم أحسن الخدمات للسياح الأجانب؛
  - ✓ استقبال ومساعدة السياح الأجانب خلال إقامتهم؛
  - ✓ تسويق الرحلات وبيع التذاكر والتعريف بالتراب الوطني في الخارج.
- **الحركة الجمعوية**: تقوم بنشاطات من أجل إبراز المنتوجات السياحية التي تتوفر لدى مناطق الوطن؛

[1] الموقع الالكتروني: https://tadamsanews.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/21 على الساعة: 14:10.

[2] بحري أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[3] محمد الهادي جاب الله، (2023/2022): الاستثمار في القطاع السياحي دراسة مقارنة لدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 – إبراهيم سلطان شيبوط – ، الجزائر، ص ص 89-90.

– **الديوان الوطني الجزائري للسياحة ONAT**[1] : يتكون من 35 وكالة موزعة عبر 25 وِلاية لتنشيط وترقية ألعالم السياحي؛

– **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT**[2]:مهمتها الأساسية تهيئة وتسيير مناطق التوسع السياحي وإدراج مهام الهندسة الفندقية والسياحية، وتطوير خدمات الدراسة والاستثمار لصالح المتعاملين والمستثمرين؛

– **النادي السياحي الجزائري TCA**[3] :يعمل على تنشيط السياحة، وله عدة فروع منها الجزائر السياحية والاستثمار، سياحة وأسفار الجزائر، الجهات الأربعة للأسفار، رحلات بدون حدود؛

– **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ENET**[4] :مهمتها تنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية، واقتناء الأراضي بغرض إنشاء الهياكل السياحية، مع حماية مناطق التوسع السياحي؛

– **مؤسسة التسيير السياحي بزرالدة EGT**[5] :وهو مركب من ثلاث مراكز (فندق زرالدة، صابل دور، مركز سياحي)؛

–**مؤسسات التكوين**: والمتمثلة في كل من:[6]

- ✓ المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالأوراسي؛
- ✓ المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحة بتيزي وزو؛
- ✓ مركز الفندقة والسياحة ببوسعادة؛
- ✓ مركز السياحة بتيبازة؛
- ✓ مدرسة السياحة بعين تموشنت؛
- ✓ بالإضافة إلى مدارس التكوين المهني الموزعة في كل من الطارف، تلمسان، عين البنيان، تيزي وزو، تمنراست، بومرداس.

[1] **ONAT:** Office national algérien du tourisme.
[2] **ANDT:** Agence Nationale de Développement du Tourisme
[3] **TCA:** Touring Club d'Algérie
[4] **ENET:** Enterprise National dÉtudes Touriste.
[5] **EGT:** Enterprise de gestion du tourisme

[6] محمد الهادي جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص 90.

المطلب الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر

يمكن تشخيص دور الاستثمار السياحي في الاقتصاد من خلال عرض بعض المؤشرات التي تخص مساهمة الدخل السياحي في الدخل المحلي الإجمالي، العمالة السياحية، إلا أن استخدامات الدخل المحلي المتمثل في الإنفاق العمومي على السياحة (استهلاكي واستثماري) يعكس مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري.

1-تطور الاستثمار السياحي في الجزائر

تتمثل أهم المؤشرات الإحصائية الخاصة بقطاع السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2023، فيما يلي[1]:

-الحضيرة الفندقية التي تضم 1638 مؤسسة إيواء، بطاقة إستعاب إجمالية قدرها 052 151 سرير.

-وكالات السياحة والإسفار بمجموع 4999 وكالة معتمدة من بينها 4052 وكالة سياحية أم و947 فرع.

أما بالنسبة لتطور وضعية المشاريع السياحية للفترة 2018-2023 فهو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (01-05): وضعية المشاريع السياحية للفترة 2018-2023

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مشاريع في طور الانجاز	799	889	804	747	701	674
مشاريع متوقفة	181	239	308	342	427	455
مشاريع غير منطلقة	1163	1220	1380	1185	1342	1017
مشاريع منتهية الأشغال	67	107	87	111	92	89
المجموع	**2210**	**2455**	**2579**	**2585**	**2562**	**2235**

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

من خلال الجدول يتضح أنه هناك تطور في عدد المشاريع السياحية للفترة 2018-2023، حيث بلغ 2235 مشروع خلال سنة 2022 مقابل 2210 في سنة 2018، كما يلاحظ أن عدد المشاريع المنتهية ارتفعت من 67 مشروع في سنة 2018 إلى 89 مشروع في سنة 2023.

2- تكلفة الاستثمار السياحي في الجزائر

تخصص الدولة سنويا ضمن ميزانيتها العامة مبالغ مالية لتمويل نشاط القطاعات الوزارية المختلفة داخل الحكومة، ووزارة السياحة كغيرها من الوزارات الأخرى تستفيد من اعتمادات مالية سنوية من طرف الدولة تخصص لتسيير القطاع السياحي في الجزائر، والجدول الموالي يوضح حجم النفقات العامة الموجهة لقطاع السياحة في الجزائر من الميزانية العامة للدولة لسنوات (2013-2022):

[1] إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

الجدول رقم (01-06): حجم النفقات العامة الموجهة لقطاع السياحة في الجزائر من الميزانية العامة للدولة لسنوات (2013-2022) (نفقات التسيير)

السنة	الميزانية العامة للدولة (دج)	ميزانية قطاع السياحة (دج)	%
2013	4.335.614.484.000	02.710.849.000	0.062
2014	4.714.452.366.000	03.007.737.000	0.063
2015	4.972.278.494.000	03.429.022.000	0.068
2016	4.807.332.000.000	04.117.881.000	0.085
2017	4.591.841.961.000	03.622.324.000	0.078
2018	4.584.462.233.000	03.157.141.000	0.068
2019	4.954.476.536.000	03.202.041.000	0.064
2020	4.893.439.095.000	03.117.974.000	0.063
2021	5.314.506.529.000	03.244.688.000	0.061
2022	6.311.532.437.000	03.585.273.000	0.056
المجموع	**43.841.015.006.000**	**33.194.930.000**	**0.075**

المصدر: محمد قمان، (2024): واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر للفترة 2013-2022، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 02، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 178.

يلاحظ من الجدول المبين أعلاه والذي يمثل حجم النفقات العامة (نفقات التسيير) الموجهة لقطاع السياحة من مجموع الميزانية العامة السنوية للدولة أن استقرار ما يتم تقديمه لقطاع السياحة سنويا عند مبلغ 3 مليار دينار جزائري بالزيادة أو النقصان، خلال عشر السنوات التي شهدتها هذه الدراسة باستثناء وحيد عام 2016 حيث فاق ما تم تخصيصه لقطاع السياحة من مجموع الميزانية العامة لنفس الفترة 04 مليار دينار جزائري بسبب ضم وزارة التهيئة العمرانية لهذا القطاع، كذلك يلاحظ أن أقل اعتماد مالي مقدم لقطاع السياحي كان سنة 2013 بمبلغ فاق 2 مليار دينار جزائري، وأكبر اعتماد مالي مقدم للقطاع السياحي كان سنة 2016 بمبلغ فاق 4 مليار دينار جزائري.

كما يمثل مجموع الاعتمادات المالية المقدمة لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى 2022 ما نسبة 0.075 % من مجموع الاعتمادات المالية للميزانية العامة للدولة خلال نفس الفترة، ورغم ارتفاع الميزانية العامة للدولة من 4 آلاف مليار دينار جزائري في عام 2020 إلى 6 آلاف مليار دينار جزائري عام 2022، إلا أن ما تم تخصيصه للقطاع السياحي بقي ثابتا نسبيا عند حدود 3 مليار دينار جزائري، كما أن ما يتم تخصيصه لقطاع السياحة سنويا من الميزانية العامة لا يتجاوز 0.1% سنويا وهي نسبة أقل ما يقال عليها ضعيفة جدا لا ترقى لحجم القطاع السياحي وأهميته كقطاع حساس استراتيجي مهم للاقتصاد الوطني.

3- هياكل الإيواء

تحتل هياكل الإيواء مكانة هامة في النشاط السياحي، إذ تعتبر ركيزة أساسية متكاملة فيما بينها، كما تمثل وفرة الفنادق نقطة قوة العرض السياحي، كونها اللبنة الأساسية في صناعة السياحة، وتوفير طاقة استيعابية لإيواء السياح.

3-1 تعداد الحضيرة الوطنية للفنادق في الجزائر(2023/2018)

يبين الشكل التالي تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023:

جدول رقم (01-07): تعداد الحضيرة الوطنية للفنادق في الجزائر(2023/2018)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
فندق عام	67	67	78	80	81	83
فندق خاص	1239	1285	1306	1357	1430	1488
فندق للجماعات المحلية	54	54	54	54	54	56
فندق مشترك (عام + خاص)	08	11	11	11	11	11
المجموع الكلي للفنادق	1368	1417	1449	1502	1567	1638

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

يبلغ تعداد الفنادق في الحظيرة الوطنية للفنادق إلى غاية 2023 ما يقارب 1638 فندق موزعة إلى: 83 فندق عام و1488 فندق خاص و56 فندق للجماعات المحلية و11 فندق مشترك بين القطاعي العام والخاص، وهذا يعكس مدى الاهتمام بالقطاع السياحي، والتوجه نحو الاستثمار السياحي وبالخصوص صناعة الفنادق المؤدية إلى زيادة العرض السياحي.

إن التطور الملحوظ في عدد الفنادق في الحظيرة الوطنية للفنادق منذ سنة 2018 إلى سنة 2023 يبين اهتمام الدولة بتوسيع الحظيرة الوطنية للفنادق قدر الإمكان لتشجيع والنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر وتلبية الطلب المتزايد وطنيا ودوليا على هذه المنشآت السياحية لاستيعاب العدد المتزايد للسياح.

3-2 تطور قدرة الإيواء للحظيرة الوطنية للفنادق حسب عدد الأسرة للفترة (2023/2018)

يوضح والجدول الموالي تطور قدرة الإيواء للحظيرة الوطنية للفنادق حسب عدد الأسرة للفترة (2018-2023):

جدول رقم (01-08): تطور قدرة الإيواء للحظيرة الوطنية للفنادق حسب عدد الأسرة للفترة (2018/2023)

عدد الأسرة/السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤسسات الفندقية المصنفة	54428	59242	61176	65706	75180	81151
المؤسسات الفندقية في طريق التصنيف	64727	66434	66438	66560	70346	69901
مجموع المؤسسات الفندقية	**119155**	**125676**	**127614**	**132266**	**145526**	**151052**

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع القدرة الاستيعابية للحظيرة الوطنية للفنادق تماشيا مع ارتفاع الإقبال على الفنادق من طرف السياح، حيث ارتفع عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية (المصنفة وفي طريق التصنيف) من 119155 سرير سنة 2018 إلى 151052 سرير عام 2023 بنسبة زيادة قدرت 78.88% خلال 06 سنوات، ويرجع ذلك إلى توفير الفنادق والنزل ووسائل الايواء مما جعله يلبي رغبات واحتياجات الزبائن.

3-3 تطور جغرافية طاقة الإيواء في الجزائر خلال الفترة (2018/2023)

يبين الجدول الموالي تطور عدد الأسرة الفندقية حسب الموقع الجغرافي للمؤسسة الفندقية، وهذا حسب نوع السياحة السائدة بها (حضري ، ساحلي ، صحراوي ، حموي ، ومناخي):

جدول رقم (01-09): تطور جغرافية طاقة الإيواء في الجزائر خلال الفترة (2018/2023)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حضري	74712	80470	81863	85577	93906	97721
ساحلي	32581	31926	32971	33588	37586	39059
صحراوي	5477	5895	6299	6620	6946	6986
حموي	4502	4502	4598	4598	5189	5339
مناخي	1883	1883	1883	1883	1899	1947
المجموع	**119155**	**125676**	**127614**	**132266**	**145526**	**151052**

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن طاقة الإيواء في الجزائر تتركز خاصة في المناطق الحضرية والساحلية، إذ نجد أن الأسرة بالفنادق الحضرية تصل إلى حوالي 60% من سنة 2018 إلى غاية 2023، في حين نجد بأن عدد الأسرة بالفنادق الساحلية تمثل نسبة حوالي 30% خلال طول الفترة (2018-2023)، كما نجد بأن عدد الأسرة ذات الطابع الصحراوي لم تتعدى نسبة 12%، ويمكن أن يعود ذلك إلى إعادة تصنيف الفنادق الحضرية إلى فنادق صحراوية خاصة

تلك الواقعة في المدن الصحراوية ، وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة ذات الطابع الحموي لا تتعدى نسبتها 10% من إجمالي طاقة الإيواء، وكذا المناخية التي لم تتعدى 3%، في دلالة على الاهتمام الكبير بالسياحة الحضرية والساحلية، والسياحة الصحراوية بشكل أقل بالرغم من أن هذه الأخيرة تحتاج إلى المبيت ووسائل الإيواء أكثر من أي سياحة أخرى بحكم موقعها الجغرافي الشاسع والبعيد عن المدن الشمالية، ويمكن أن تعتمد كثيرا على المغامرة والمبيت في كتبان الصحراء الجميلة.

3-4تعداد الوكالات السياحية في الجزائر

يوضح الجدول الموالي تطور تعداد الوكالات السياحية في الجزائر للفترة (2018-2023):

جدول رقم (01-10): تطور تعداد الوكالات السياحية في الجزائر (2018-2023)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الوكالات السياحية	2626	2942	3546	4267	4722	4999

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

من الجدول السابق نلاحظ تطور في عدد الوكالات السياحية في الجزائر من الفترة 2018 إلى 2023، حيث بلغ عددها سنة 2018 بـ 2626 وكالة سياحية ليرتفع إلى 2942 وكالة سياحية سنة 2019 ،ثم 3546 وكالة سياحية سنة 2020 ثم 4267 وكالة سنة 2021، ثم 4722 سنة 2022، ليصل أخيرا سنة 2023 إلى 4999 وكالة سياحية، بنسبة زيادة قدرت بـ 52.53% مقارنة بسنة 2018.

يعود ارتفاع عدد الوكالات السياحية سنويا إلى اهتمام الدولة بالقطاع السياحي في الجزائر عن طريق السماح بإنشاء وكالات سياحية جديدة ومنحها التراخيص اللازمة للنشاط، حيث تلعب الوكالات السياحية دورا بارزا في تنشيط قطاع السياحة في الجزائر إذ يعتمد أغلب السياح على هذه الوكالات لتنظيم رحلاتهم وحجز فنادقهم وتلبية رغباتهم عن طريق العروض السياحية المختلفة التي تقدمها هذه الوكالات.

4- مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري

للقطاع السياحي دورا هام في اقتصاديات الدول، حيث يساهم في الدخل الوطني من خلال الإيرادات السياحية المحققة بالإضافة إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات وكذا خلق فرص عمل، غير أن هذا الدور يتباين من دولة إلى أخرى حسب ما يحظى به هذا القطاع من أولوية لدى الدولة، وبحسب المقومات السياحة التي تتوفر عليها الدولة، لذلك سوف نحاول تبيان أهمية الاستثمار السياحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال المتغيرات الاقتصادية بشكل مباشر.

4-1الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي: PIB

يمثل الناتج المحلي الإجمالي احد أهم المؤشرات التي تبين مستوى الأداء الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حيث يعتبر تطور نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مهم لقياس مدى أهمية وتطور القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، والشكل الموالي يوضح حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2019-2023):

الشكل رقم (01-02): حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة: (2019-2023)

الوحدة (%)

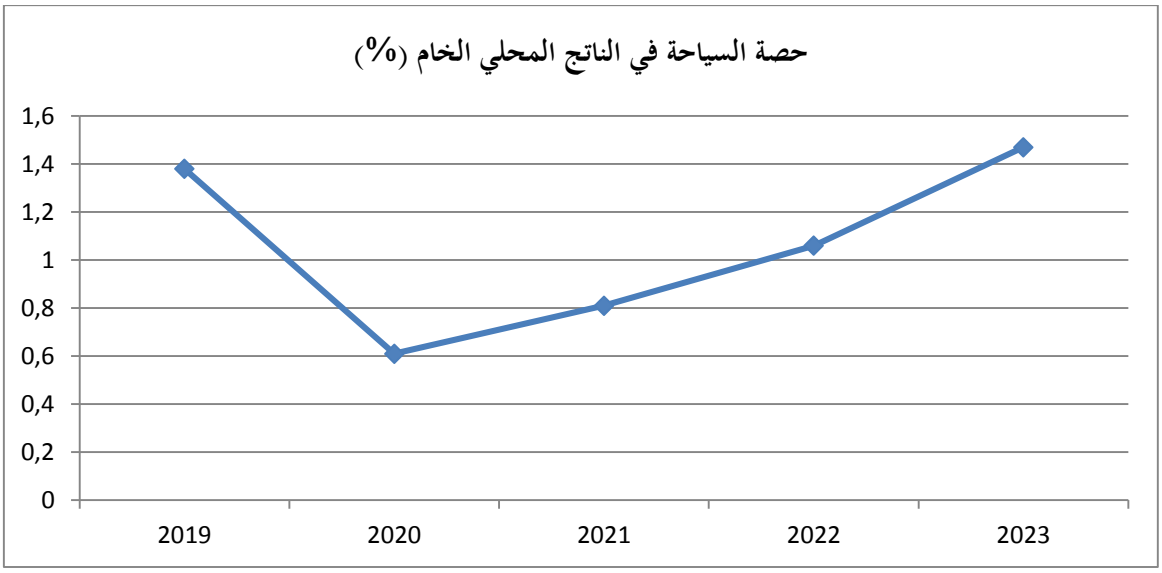

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

من الشكل نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019-2023 كانت ضعيفة ومتذبذبة في نفس الوقت، حيث لم تزيد عن نسبة 1.47% خلال سنة 2023، كما سجلت أدنى نسبة سنة 2020 بـ 0.61 % فقط، ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى هيمنة قطاع المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى قلة المشاريع والاستثمارات السياحية مقارنة بالمقومات الكثيرة والمتنوعة التي تزخر بها الجزائر، وعدم وجود إستراتيجية حقيقية ورؤية واضحة للنهوض بهذا القطاع، حتى يكون مساهم حقيقي في النمو الاقتصادي حيث تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10% وهي نسبة بعيدة جدا عن مكانة ومساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي في الجزائر.

2-4 أهمية الاستثمار السياحي في توفير فرص العمل

يمثل الاستثمار السياحي دعامة هامة من دعائم الاقتصاد الوطني في كثير من الدول، حيث يعتمد عليه في توفير فرص العمل وإيجاد دخول جديدة بالإضافة إلى تأثيره على باقي القطاعات الأخرى في الاقتصاد، ولذلك فان تطوير القطاع السياحي والتوسع في المشروعات المرتبطة بها يؤدي إلى زيادة تشغيل اليد العاملة، لأنها تخلق فرص عمل واسعة جديدة مما يساهم في تخفيض حدة البطالة في البلد، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية في المجتمع، وللوقوف على حجم فرص العمل التي من الممكن أن يوفرها القطاع السياحي تم الاستعانة بالبيانات المدرجة في الشكل التالي:

شكل رقم (01-03): مساهمة قطاع السياحة في خلق مناصب عمل خلال الفترة 2010-2019

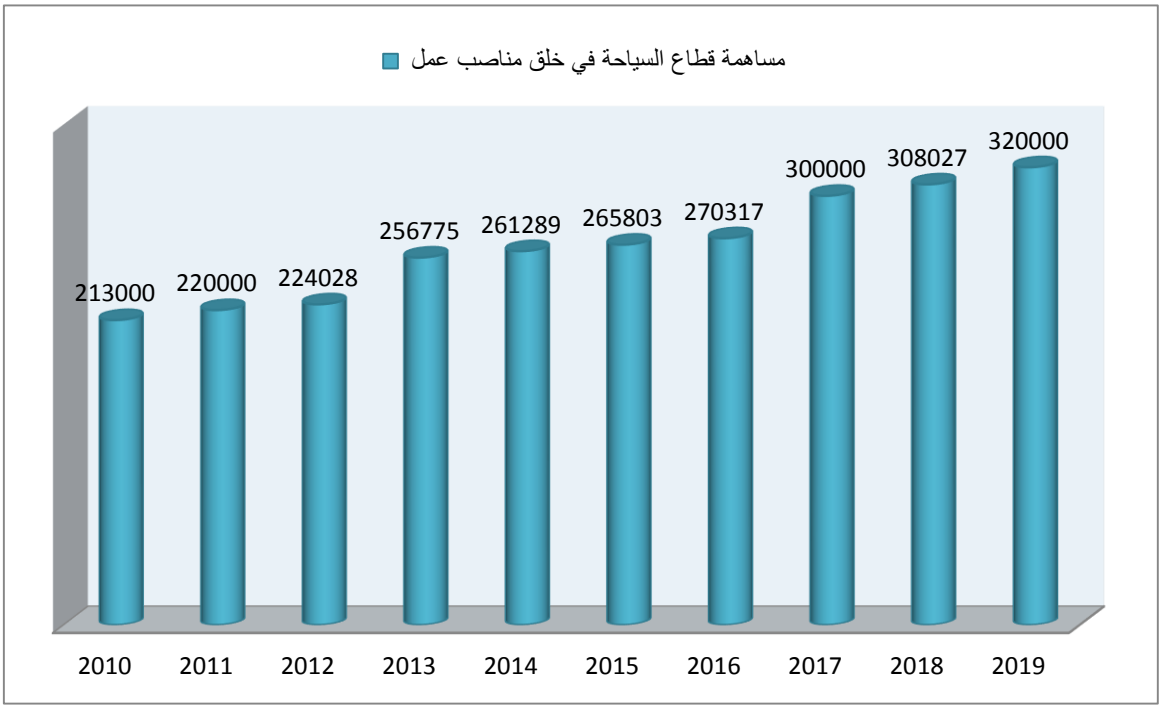

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

يشكل المورد البشري عاملا حاسما في نجاح واستمرارية الاستثمار السياحي، حيث يمد القطاع السياحي بعدد معتبر من الموظفين، يعملون في المصالح والأقسام المختلفة داخل هذا الاستثمار السياحي أو مع الأطراف التي لها صلة بالنشاط السياحي، وعلى هذا الأساس نلاحظ هذا التطور المتزايد لعدد الموظفين المشتغلين في القطاع السياحي، حيث قفز عدد الموظفين في قطاع السياحة من 213000 موظف عام 2010 إلى 320000 موظف سنة 2019 بنسبة زيادة قدرت 66.56% خلال العشر سنوات الماضية.

المطلب الثالث: معوقات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر، وكذلك أهم محفزاته.

1-معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

أحصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص أو المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر، وذلك من خلال الزيارات للمواقع وتشمل هذه النقائص :[1]

– **غياب الترويج لمنتجات السياحة الجزائرية** : مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية وتمفصل ضعيف مع حقائق الميدان.

– **إيواء وفندقة** : طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة، عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متآكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10 ٪ فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية؛

–**وكالات الأسفار**: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق، وغياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة ، نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛

–**ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية**: انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية؛

– **تغلل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة**: عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة ؛

– **ضعف نوعية النقل والمواصلات**: عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج؛

– **بنوك وخدمات مالية غير متكيفة**: عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي ؛

– **الأمن مسألة أساسية** : غياب الأمن الصحي والغذائي؛

[1] صالح السعيد، عبدلي هالة، مرجع سبق ذكره، ص ص 267-268.

– عجز في تسويق وجهة الجزائر: ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الإعلام والاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق، انعدام أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية.

كما أنه هناك عوائق حالت دون الاستثمار السياحي في الجزائر تتمثل في : كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد، بالإضافة إلى ضعف الحوافز الموجه أساسا للاستثمارات السياحية واشكالية التمويل السياحي .[1]

2– محفزات الاستثمار السياحي في الجزائر

يجب أن يتوفر مناخ الاستثمار على مقومات وإمكانيات السياحة، اللازمة والتي تعد محورا أساسيا يدعم اجتذاب رؤوس الأموال لاستثمارها في مجال السياحة .

– العوامل السياسية والأمنية

وهي العوامل التي تأثر على قطاع السياحة تأثيرا كبيرا، نختصرها فيما يلي:[2]

* الاستقرار السياسي؛

*الإرادة السياسية لتطوير القطاع السياحي؛

*توفير الأمن للمشاريع السياحية لان كل مستثمرين لا يمكن أن يستثمروا أموالهم في بيئة غير آمنة؛

* استقلالية القضاء والعدالة وتطبيق القانون.

– العوامل الاقتصادية

ولها دور فعال في جذب المستثمرين ورؤوس الأموال:

*الاستقرار الاقتصادي: إن الاستقرار الاقتصادي يعد من أهم العوامل التي تجعل المستثمر لا يخاف من الاستثمار بأمواله في المشاريع السياحية، لأنه كلما كان هناك استقرار اقتصادي كان هناك نقص في درجة المخاطرة والعكس صحيح؛

* حرية تنقل رؤوس الأموال والأرباح؛

* حدة المنافسة في مجال صناعة السياحة.

– العوامل البشرية

وتتلخص العوامل البشرية فيما يلي:

[1] صالح السعيد، عبدلي هالة، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[2] فارسي عبير شمس الضحى، ميلود كوثر، (2024/2023): دور الاستثمار في القطاع السياحي وأثره في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، ص 40.

* توفر الجامعات والمعاهد المخصصة في السياحة على الإمكانية والمقومات المادية المستخدمة في تكوين العنصر البشري في المجال السياحي والفندقي، ينتج عنه خريجين مؤهلين في هذا القطاع وهذا ما يساعد المستثمر على التخلص من مشكلة العمالة المميزة والماهرة؛

* توفر اليد العاملة المؤهلة في قطاع السياحة؛

* انخفاض نسبة الأمية في البلد يؤدي إلى ارتفاع درجة الوعي الثقافي السياحي لدى السكان مما يشجع على الاستثمار.

– البيئة الضريبية

تقرر بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة خمس سنوات وأحيانا تقرر إعفاءات جزئية في سنوات لمدة تتراوح من 10 إلى 15 سنة، كما تقوم بتقديم إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المشاريع السياحية[1].

[1]فارسي عبير شمس الضحى، ميلود كوثر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

خلاصة الفصل

يعتبر الاستثمار السياحي حجر الزاوية في مجمل الأنشطة والفعاليات السياحية، ونقطة البداية في تحقيق التنمية السياحية. ومناخ الاستثمار السياحي هو المحدد الرئيسي للعوامل الجاذبة للسياحة في البلد، فكلما تحسن هذا الأخير كلما زادت جاذبيته للاستثمار واستفادة الاقتصاد من المزايا النسبية لصناعة السياحة .

والجزائر من بين الدول التي تجتهد في توفير محيط مناسب وملائم للاستثمار ودعم الهياكل القاعدية له من خلال توافر آليات مشجعة لهذه الاستثمارات وتعمل على إصدار قوانين وتشريعات ومنح وضمانات والحوافز والامتيازات، فالحكومات المحلية لعبت دورا كبيرا في خلق البيئات المناسبة لنجاح مناخ الاستثمار السياحي وتفعليه في استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات لتحقيق التنمية المحلية.

إلا أن هذه السياسات لم تحقق الهدف المنشود، فقد بقيت مساهمة القطاع السياحي ضئيلة في الناتج المحلى ولم تتمكن الجزائر من تحقيق الاستثمار السياحي المستهدف مقارنة مع الإمكانيات المتاحة والمجهودات المبذولة في سبيل تحقيق ذلك، بسبب وجود العديد من المعيقات التي حالت دون النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.

الفصل الثاني

واقع الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف وسبل تفعيله

تمهيد

تعتبر ولاية الطارف من الولايات التي تمتلك إمكانيات طبيعية هائلة وطاقات بشرية معتبرة تجعل منها مقصدا سياحيا هاما، هذا بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي تحتله والمطل على البحر الأبيض المتوسط جعلها تتمتع بمؤهلات طبيعية مكنتها من تنمية الحركة السياحية بها، وبالتالي أصبحت مركز جذب واستقطاب للسياح سواء من داخل أو خارج المنطقة.

وعلى غرار رصد المقومات، سيتم في هذه الدراسة تشخيص التحديات التي تواجه الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية في الولاية، بغية التوّصل إلى الحلول الممكنة للنهوض بالتنمية المحلية في الولاية التي تتوافق وخصوصيتها السياحية.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول : واقع السياحة في ولاية الطارف؛

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي بولاية الطارف؛

المبحث الثالث: واقع مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف.

المبحث الأول : واقع السياحة في ولاية الطارف

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعرف على الطابع المميز لولاية الطارف، وكذلك التطرق لأهم المقومات السياحية التي تمتاز بها الولاية والتي يمكن استغلالها في استثمارات ناجحة.

المطلب الأول : التعريف بولاية الطارف

يتم من خلال هذا المطلب التعرف على ولاية الطارف من ناحية موقعها الجغرافي، المناخ، التضاريس والثروة الغابية وتوزيعها السكاني .

1-الموقع الجغرافي

تقع ولاية الطارف في أقصى الشمال الشرقي للجزائر وهي ولاية حدودية مع تونس التي تحدها شرقا وفي الجهة الغربية تحدها ولاية عنابة، أما جنوبا فتحدها كل من ولايتي سوق أهراس وقالمة، في شمال الولاية البحر الأبيض المتوسط، تجتازها 4 محاور مواصلات وهي الطريقين الوطنيين 44 و84 «أ» والرابطين بين عنابة، الطارف وولاية جندوبة بالجمهورية التونسية من جهة وكذا الطريقين الوطنيين 82 و16 اللذين يضمنان سيولة الحركة مع ولاية سوق أهراس إلى جانب 88 كلم من الطريق السيار شرق غرب.

والشكل الموالي يوضح خريطة جغرافية لولاية الطارف:

شكل رقم (02-01): خريطة جغرافية لولاية الطارف

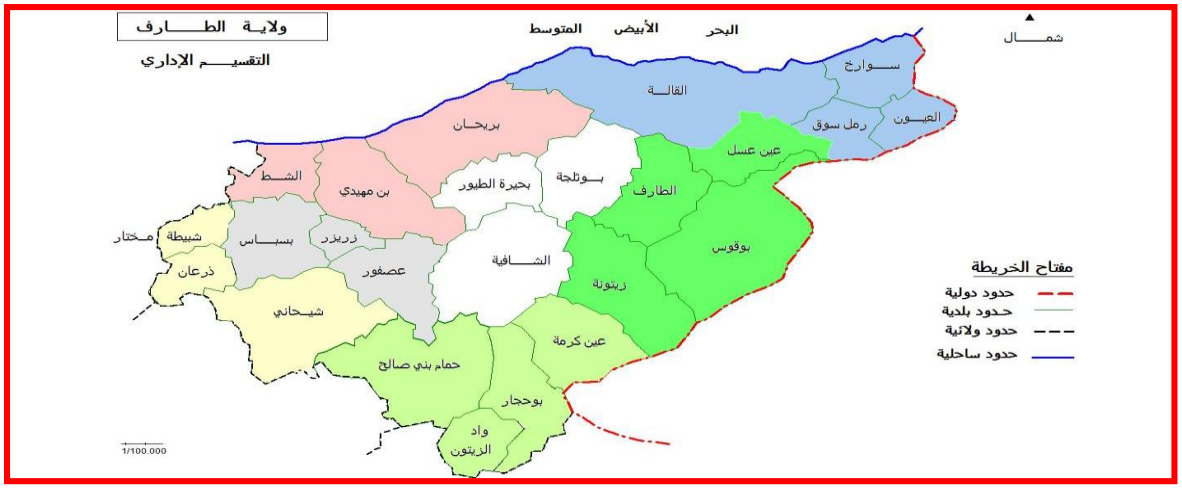

المصدر: منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف

كما تعتبر ولاية الطارف مجاورة لولاية عنابة التي كانت تابعة لها لغاية جانفي 1984 أصبحت ولاية رقم (36)، تم تسميتها بالولاية الخضراء وهي المشهورة بطبيعتها الخلابة ومناطقها الرطبة وبيئتها السخية، تتميز ولاية الطارف بطابعها الفلاحي وغاباتها الكثيفة وشواطئها الجميلة (حوالي 20 شاطئ)، وتتميز بعنبها الذي يعتبر من أجود أنواع العنب وطنيا، تتكون ولاية الطارف من (7 دوائر) و (24 بلدية) ،[1] والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02-01): التنظيم الإداري والإقليمي

الدائرة	البلديات
الطارف	الطارف، عين العسل، بوقوس، الزيتونة
القالة	القالة، السوارخ، رمل السوق، العيون
بن مهيدي	بن مهيدي، الشط، بريحان
البسباس	البسباس، عصفور، زريزر
الذرعان	الذرعان، شبيطة مختار، الشيحاني
بوحجار	بوحجار، عين الكرمة، واد الزيتون، حمام بني صالح
بوثلجة	بوثلجة، بحيرة الطيور، الشافية

المصدر: منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

تتربع على مساحة غابية تقدر ب166 ألف هكتار، أي ما نسبته 54 % من المساحة الكلية للولاية، تتميز بالتنوع البيئي وكثافة المكونات الغابية والحيوانية، ما جعلها ثاني أكبر ولاية غابية في الجزائر، يبلغ عدد سكانها 495685 نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية 6655.544 /كلم2، وتتميز الفلاحة بطابعها الفلاحي والسياحي في آن واحد.[2]

2- المناخ

تمتاز ولاية الطارف على العموم بمناخ رطب ومعتدل، [3]تطل على البحر الأبيض المتوسط وهذا ما يجعل التيارات البحرية الرطبة تتغلغل إلى المنطقة، حيث رطب حار في الجهة الشمالية ورطب بارد في الجهة الجنوبية، أما معدل سقوط الأمطار فهي تتراوح ما بين 900 إلى 200 1 مم / سنويا.

[1] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف

[2] commune de wilaya De Taref http: //www,geohive.com, Date de consulté le : 25/ 02 / 2025 à : 18 :56.

[3] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2022، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

3- التضاريس والثروة الغابية

تنقسم تضاريس الولاية إلى 03 مناطق :

-شريط ساحلي يمتد على مسافة 90 كلم من الغرب في اتجاه الحدود التونسية ويشمل 05 بلديات.

-منطقة السهول المنحدرة المتاخمة للشريط الساحلي لا يفوق ارتفاعها 100م، تعاني من مشكلة تصريف المياه والفيضانات الموسمية.

-منطقة الجنوب وهي الأكثر اتساع، تمتاز بتضاريس جبلية منكسرة ومتسعات غابية كبيرة تغطي حوالي 1660 كلم^2 أي أكثر من 57 % من المساحة الإجمالية للولايـة.

تتميز بمساحات غير متجانسة ومتنوعة لتشكيل ثلاث طوابع فلاحية وسياحية وغابية.

-منطقة السهول والتلال المنخفضة : مساحة تقدر ب 57.000 هكتار تمثل 20 % من المساحة الإجمالية للولاية تجمع البلديات عين عسل، الطارف، بحيرة الطيور، بن مهيدي، البسباس، زريزر، الشط، الذرعان وشبيطة مختار.

نظرا لإمكانياتها هذه المنطقة هي الأكثر عرضة للتطوير الاقتصادي الاجتماعي، كما تخضع للضغط السكاني الناجم إلى حد كبير عن هجرة سكان الريف.

-منطقة الكثبان: بمساحة تقدر 12.000 هكتار بما تمثل 04% من المساحة الإجمالية للولاية تجمع بين البلديات الشط، بريحان، القالة، والسوارخ وتعرف بزراعة مكثفة للفول السوداني وتربية الماشية.

-المنطقة الجبلية : بمساحة تقدر ب 220.000 هكتار تمثل 75.5 % من المساحة الإجمالية للولاية هذه المنطقة تتميز بـ :[1]

- سلسلة جبال وعرة.
- كثافة سكانية ضعيفة.
- هيكل حضري متخلف.
- زراعة واسعة بالأخص على المناطق الريفية والمعزولة البعيدة.

4-التوزيع السكاني

حسب إحصائيات سنة 2023 بلغ سكان الولاية 495685 نسمة بمتوسط كثافة 170.18 نسمة / كم ^{2}.

وتتمثل أكثر البلديات اكتظاظًا بالسكان هي بسباس والذرعان والشط وبريحان، أما بالنسبة لأعلى كثافة سكانية فيتم

[1] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

ملاحظتها في بلديات الذرعان وشبيطة مختار والشط ، وتتركز اغلب اليد العاملة في القطاع الفلاحي بما يقارب نسبة 19.04%[1].

والجدول الموالي يوضح توزيع سكان ولاية الطارف :

جدول رقم (02-02): التوزيع السكاني لولاية الطارف

البلديات	عدد السكان نسمة	المساحة كم ^{2}	الكثافة السكانية نسمة / كم ^{2}
الطارف	31.058	111,40	278,80
بوحجار	24.533	92,45	265,37
بن مهيدي	40.366	150,65	267,95
بوقوس	13.679	226,47	60,40
القالة	34.480	296,29	116,37
عين العسل	19.765	94,86	208,36
العيون	6.492	47,26	137,37
بوثلجة	21.526	116,62	184,58
السوارخ	9.920	84,92	116,82
بريحان	11.658	202,51	57,57
بحيرة الطيور	12.894	87,10	148,04
الشافية	9.948	192,87	51,58
الذرعان	45.733	45,82	998,10
شيحاني	12.250	200,68	61,04
شبيطة مختار	28.077	41,98	668,82
البسباس	56.232	125,30	448,78
العصفور	13.890	107,15	129,63
الشط	41.718	62,15	671,25

[1] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

زريزر	13.425	29,30	458,19
الزيتونة	11.815	168,09	70,29
عين الكرمة	17.450	108,65	160,61
واد زيتون	7.137	54,18	131,73
حمام بني صالح	6.354	214,68	29,60
رمل السوق	5.285	51,27	103,08
مجموع	**495.685**	**2.912,65**	170,18

- **المصدر**: منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف

المطلب الثاني: الهياكل القاعدية بولاية الطارف

تتمثل الهياكل القاعدية لولاية الطارف فيما يلي:

1- الطرق

تحتوي ولاية الطارف على شبكة طرق هامة تتكوّن من أربعة محاور رئيسية، تتمثل في الطرق الوطنية التالية:[1]

- الطريقين الوطنيين 44 و 84 "أ" و الرابطين بين عنابة، الطارف وتونس.
- الطريق الوطني 82 الرابط بين ولاية الطارف، سوق أهراس.
- الطريق الوطني 16 الرابط بين عنابة، الطارف، قالمة.

إلى جانب 88 كلم من الطريق السيار شرق غرب في طور الإنهاء.

2-قطاع التربية

تتكون البنية التحتية للمرحلتين الأولى والثانية من 267 مدرسة ابتدائية، لعدد إجمالي يبلغ 64565 تلميذ، ويقدر عدد المعلمين بـ 2837، وفيما يتعلق بالبنية التحتية للتعليم الثانوي، فهي تتكون من 35 مدرسة ثانوية يبلغ مجموعها 732 فصلاً. ويقدر عدد الطلاب بـ 17402 طالبا، ويشرف على هذه الفئة 1034 معلمًا.[2]

3-التعليم العالي

تحتوي ولاية الطارف على 5400 مقعد بيداغوجي بالإضافة إلى ذلك، هناك 03 مساكن جامعية (3512 سريرًا)، تتكون من 403 مدرسًا منهم 38 أستاذًا و 256 محاضرًا و 109 أستاذا مساعدا.

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025 .

[2] منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 11.

5-التكوين المهني

يتوفر قطاع التكوين المهني بولاية الطارف طاقة استيعابية إجمالية تبلغ 4250 وظيفة، كما هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (02-03): مراكز التكوين المهني

البلدية	معهد التكوين (مقعد)	مركز التكوين (مقعد)
الطارف	300	350/250
بوحجار	300	250
الذرعان	300	250
القالة		350
البسباس		400
بن مهيدي		400
عصفور		250
الشط		250
السوارخ		200
شبيطة مختار		150
عين الكرمة		250

المصدر: منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 18.

6-الشؤون الدينية والثقافة

يوجد في الولاية 260 مسجدا و10 مدارس قرآنية يشرف عليها 113 إمامًا و130 مساعد إمام.

7-قطاع الصحة

تتكون البنية التحتية الصحية لولاية الطارف من 04 مستشفيات بسعة 847 سرير، 27 مستوصفًا بإجمالي 110 سريرًا، 91 غرفة معالجة، 131 وكالة صيدلانية و50 معمل تحاليل طبية.[1]

[1] منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 21.

8-الشبيبة والرياضة

يتميز قطاع الشباب والرياضة بوجود 05 صالات، 07 ملعب كرة قدم، و11 مجمعات رياضية قريبة، و01 قاعة متعددة ، 05 ملاعب، و18 مركزًا للشباب، و02 بيت شباب، و19 ملعبًا بلديًا، و07 حمامات سباحة و05 غرف متعددة الأغراض.[1]

9- النشاط الإجتماعي

يتمتع القطاع بقاعدة بنية تحتية تتكون أساسًا من:[2]

- مركز تعليمي للأطفال المعوقين / المعوقين عقلياً يقع في عين عسل بسعة 80 مكانا؛
- مركز تعليمي للأطفال المعوقين / المعوقين ذهنياً الواقع في بوحجار بسعة 80 مكانا؛
- مركز تعليمي للأطفال المعوقين / المعوقين عقلياً الكائن في الطارف بسعة 80 مكانا؛
- مدرسة للصم والبكم تقع في بن مهيدي بسعة 60 مقعدا.

-الطـاقـة الكهربائية

فيما يتعلق بالكهرباء، يبلغ عدد المشتركين 122301 مشترك، أي بمعدل يبلغ حوالي 88.64٪، أما بالنسبة للغاز الطبيعي، يقدر معدل التوصيل على مستوى الولاية بـ 44.86٪ لعدد مشتركين يبلغ 61860 أسرة.

- البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال

تتكون البنية التحتية البريدية لولاية الطارف من 59مكتب بريد، ويوضح توزيع المؤسسات البريدية حسب البلدية ما يلي:

- 12 بلدية (بوقوس ، القالة ، عين العسل ، بن مهيدي ، الشط ، بسباس، عصفور ، زريزر ، ذرعان ، شبيطة مختار ، شيحاني وبوثلجة) لديها كثافة بريدية أكبر من 01 مكتب بريد لكل 1000 ساكن .

في مجال الاتصالات، يبلغ عدد الولاية 192 مراكز اتصال بسعة إجمالية قدرها 57573 خطا، وبلغ عدد المشتركين 99312 مشترك.[3]

[1] منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 21.

[2] منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 32.

[3] منوعرافيا، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف، 2023، ص 53.

المطلب الثالث: مقومات التنمية السياحية بولاية الطارف

تطورت السياحة تطورا كبيرا وخاصة منذ سبعينيات القرن الماضي حيث لم تعد السياحة ترفيها، بل تنامت ونشطت، حتى أصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل، وهي الصناعة التي لا حدود لتطورها وهي الأكثر حضارة والأقل تلوثا، وتؤكد الكثير من الأبحاث على أن صناعة السياحة تقدم منتجا سياحيا ، يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على قطاعات اقتصادية أخرى، فهي تقوم بتنشيط كثير من القطاعات المساندة مثل قطاع الخدمات، النقل، الاتصالات، الحرف والصناعات التقليدية، كل هذه القطاعات تعمل على تعميم الفائدة على الاقتصاد القومي، وهذا على المستوى الكلي من خلال توفير مصادر الدخل وتوفير فرص العمل.

1- الساحل:

يمتد ساحل الولاية على مسافة 90 كلم، و يضم 05 بلديات ساحلية، به ثمانية وعشرون (28) شاطئا، منها خمسة عشرة (15) شاطئا مسموحا للسباحة.

تمتاز هذه الشواطئ بتنوعها، من حيث لون ونوع رمالها وكذا تنوّع مساحتها ومناظرها الطبيعية، بعضها لها سمعة وطنية ودولية، من بينها 09 شواطئ بدائرة القالة، أهمها: [1]

- شاطئ مسيدة.(بلديتي السوارخ والقالة)
- شاطئ العوينات (بلدية القالة)
- شاطئ الملاح. (بلدية القالة)
- شاطئ الجبل. (بلدية القالة)
- الشاطئ الكبير. (بلدية القالة)
- شاطئ المرجان. (بلدية القالة)
- شاطئ القالة القديمة. (بلدية القالة)
- شاطئ الرمال الذهبية. (بلدية القالة)
- شاطئ قمّة روزة. (بلدية القالة).

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

شكل رقم (02-02): شواطئ ولاية الطارف الرئيسية

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

أغلب شواطئ مدينة القالة في حالة جيدة من التهيئة (بها مواقف سيارات ، مراشات ومراحيض مراكز الحراسة، الإنارة العمومية بالطاقة الشمسية)، كما سيتم تدعيمها بمكاتب متصرفي الشواطئ.

2- مناطق التوسع السياحي:

توجد خمسة (05) مناطق توسع سياحي مصنّفة بولاية الطارف، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88-232 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 المتضمن الإعلان عن مناطق التوسع السياحي، مساحتها الإجمالية 5010 هكتار، تقع كلها على الشريط الساحلي، هـي:[1]

- منطقة التوسع السياحي "مسيدة" (السوارخ والقالة) 565 هكتار(ملكية خاصة).
- منطقة التوسع السياحي "قمّة روزة " (بلدية القالة) 900 هكتار.
- منطقة التوسع السياحي "الحنايا" (بلدية القالة وبريحان) 800 هكتار.
- منطقة التوسع السياحي "المفرغ الشرقي" (بلدية بريحان) 1600 هكتار.
- منطقة التوسع السياحي "المفرغ الغربي" (بلديتي ابن مهيدي والشط) 1075 هكتار.
- علما أن منطقة التوسع السياحي "قمّة روزة " ليس لديها مخططات تهيئة سياحية والعملية مجمدة وفقا لمذكرة الرفض بتاريخ 2016/05/04..

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

شكل رقم (02-03): مناطق التسع السياحي لولاية الطارف

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

3 – المواقع الأثرية والمعالم التاريخية

فضاء ولاية الطارف ثري بمواقع أثرية وتاريخية و بقايا آثار ومعالم ترجع إلى حقب تاريخية مختلفة وتشكل مصدر مهم في تنمية السياحة الثقافية والتاريخية، حيث تحصي الولاية 14 موقعا أثريا مصنّفا وطنيا.

من أهم هذه المناطق المصنفة وطنيا ومحليا:[1]

- قلعة الطاحونة (بالقالة).
- دار الحاكم (بالقالة).

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

4 – غابات الإستجمام

تم إنشاء سبعة (07) أرضيات لاستغلالها لغابات الإستجمام على مستوى إقليم الولاية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-368 المؤرخ في 2006/10/19،قصد توفير فضاءات للراحة والإستجمام والترفيه للسياح والمصطافين والمتنزهين، وقد تمّ منح أغلبها للمستثمرين المؤهلين لجعلها أقطابا للراحة والإستجمام، يذكر منها:[1]

- غابة الإستجمام "طنقة" (بلدية القالة) 05 هكتارو 52 أ و 09 س أ(المستغل لم يحترم دفتر الشروط).
- غابة الإستجمام "الزانة" (بلدية القالة)05 هكتارو 68 أ و 83 س أ (لم يدخل حيز الاستغلال بعد).

شكل رقم (02–04):غابة الاستجمام القرقور

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

5 – حظائر وفضاءات الترفيه والتسلية

تتمثل حضائر وفضاءات الترفيه والتسلية بولاية الطارف فيما يلي:

- حظيرة الحيوانات برابطية:الطريق الوطنيA-84.

أصبحت حديقة الحيوانات و التسلية برابطية ببلدية القالة نقطة جذب حقيقية للسواح، حيث يتوافد عليها عدد هائل من الزوارخاصة خلال أيام نهاية الأسبوع.

- حظيرة الألعاب المائية ببرابطية.

هذه الحظيرة إضافة نوعية متميّزة تستقطب عدد هائل من السواح للتسلية واللعب.

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

شكل رقم (02-05):حديقة الحيوانات البرابطية ببلدية القالة

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

6 – الصناعة التقليدية

إن تنوع نشاطات الصناعة التقليدية في ولاية الطارف يمكن أن يشكل احد قواعد التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي، كما يسمح لأصحاب الحرف بالاستفادة من الدعم المتعدد الأشكال والذي يساهم في تطور جودة ونوعية المنتوج التقليدي، ويمنح للصناعات التقليدية دينامكية لإدماجها اجتماعيا واقتصاديا على المستوى المحلي.

وتتمثل أهم نشاطات الصناعة التقليدية بولاية الطارف فيما يلي: [1]

- **الحلي التقليدية من المرجان**: إحدى مميزات مدينة القالة حيث كان يقام معرض وطني خلال شهر أوت و هذا احتفالا بعيد المرجان.
- **الغليون**: يصنع من خشب الخلنج وغليون مدينة القالة ذو شهرة عالمية.
- **السلال**: تصنع من نبات السمار ويسمى محليا بـ مادة الدوم.
- **الفخار**: هذه الحرفة متوارثة من جيل الى جيل حيث لازالت أنامل الحرفيين تقوم بصنع الاواني الفخارية سواء للزينة أو الاستعمال اليومي خاصة صناعة الطاجين.

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

شكل رقم (02-06): أهم نشاطات الصناعة التقليدية بولاية الطارف

غليون مصنوع من الخلنج (بوحداد)

حلي تقليدي من المرجان

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي بولاية الطارف

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على مختلف المشاريع السياحية المعتمدة بولاية الطارف.

المطلب الأول: تطور الاستثمار في القطاع السياحي بالولاية

عرف الاستثمار السياحي في ولاية الطارف تطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة حيث تم تخصيص ميزانيات لتهيئة المشاريع السياحية.

1-مخططات التهيئة السياحية

تبلغ المساحة الإجمالية لمناطق التوسع السياحي الخمسة، 5010 هكتارا، تتوزع كالآتي :[1]

-مسيدة : 565 هكتار. (تمتد على ساحل بلديتي السوارخ والقالة): دراسة منتهية بتاريخ 2013/04/06 تمت المصادقة عليها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-128.

- **عملية إعداد مخطط التهيئة السياحية لأربع مناطق توسع سياحي:**

- قمة روزة : 900 هكتار. (تمتد على ساحل بلدية القالة)
- الحنايا : 870 هكتار. (تمتد على ساحل بلديتي القالة وبريحان)
- المفرغ الشرقي: 1600 هكتار. (تمتد على ساحل بلدية بريحان)
- المفرغ الغربي : 1067 هكتار. (تمتد على الشريط الساحلي بلديتي بن مهيدي والشط) : الدراسة منتهية، المخططات في مرحلة المصادقة من قبل المجالس الشعبية البلدية المعنية و هذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-86 المؤرخ في 11 مارس 2007 المحدد لكيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية المعدل و المتمم، لاسيما المادة 14 منه.

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

- **تهيئه مناطق التوسع السياحي (وضعيه عمليات التهيئة السياحية)**: وتتمثل من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (02-04): تهيئه مناطق التوسع السياحي

عنوان العملية	مبلغ العملية دج	مبلغ الالتزام دج	صاحب مؤسسة الانجاز	الوضعية
أشغال التحسين وإعادة التاهيل لمنطقة التوسع السياحي مسيدا (فتح مسلك عبور مهيأ بطريقة موجزة، تسوية بسيطة، شبكة التطهير).	200.000.000	,51 197.351.310	" Sarl Soumam Soum"	العملية منتهية
أشغال التحسين و إعادة التاهيل لمنطقة التوسع السياحي المفرغ الغربي موقع البطاح (فتح مسلك عبور مهيأ بطريقة موجزة ، تسوية بسيطة، شبكة التطهير).	250.000.000	239.056.509,9	Batimetal	العملية منتهية

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف،2025.

- **دراسات وتهيئة الشواطئ (وضعية عمليات الدراسة وتهيئة الشواطئ)**

جدول رقم (02-05): دراسات وتهيئة الشواطئ

اسم العملية	رقم العملية	وضعية العملية
دراسة تهيئة "شاطئ المرجان" بلدية القالة ولاية الطارف	N.1.026.102.02.2036.000.036.24.001	**منتهية**
دراسة تهيئة "شاطئ أم الجعب" بلدية بريحان ولاية الطارف	N.1.026.102.02.2036.000.036.24.002	**منتهية**
دراسة تهيئة "شاطئ 05 جويلية" بلدية الشط ولاية الطارف	N.1.026.102.02.2036.000.036.24.003	**منتهية**
دراسة لإعداد مخطط تهيئة شاطئ بوفكيرينة ملحق لشاطئ القالة القديمة على مستوى ولاية الطارف	N.1.026.102.02.2036.000.036.24.004	**منتهية**

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف،2025.

- **عمليات تهيئة الشواطئ:** تم إنجاز 21 عملية تهيئة وتجهيز شملت 19 شاطئ ممولة من طرف صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية بعنوان سنة 2024بتكلفة إجمالية 413.239.475.58 دج

2-مشاريع الاستثمار السياحي الخاص المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية

بالنسبة إلى مشاريع الاستثمار السياحي الخاص المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية فهي متمثلة في 37 مشروع مقسمة إلى 21 مشروع عقد امتياز و16 مشروع عقد ملكية موزعة كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (02-06): مشاريع الاستثمار السياحي الخاص المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية

توزيع المشاريع حسب الموقع	المشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية	المشاريع المتحصلة على رخص البناء
مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "البطاح" بلدية ابن مهيدي:.(عقود إمتياز). داخل منطقة التوسع السياحي "المفرغ الغربي"	07	07
مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "البطاح" بلدية ابن مهيدي:.(عقود ملكية). داخل منطقة التوسع السياحي "المفرغ الغربي"	08	07
مشاريع الاستثمار السياحي بالمدن والتجمعات العمرانية:.(عقود إمتياز). خارج مناطق لتوسع السياحي	06	06
مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "الشط" رقم 1 بلدية الشط:.(عقود إمتياز). خارج مناطق التوسع السياحي	04	02
مشاريع الاستثمار السياحي بموقع "الشط" رقم 2 بلدية الشط:.(عقود إمتياز). داخل منطقة التوسع السياحي "المفرغ الغربي"	01	01
مشاريع الاستثمار السياحي بالمدن والتجمعات العمرانية:.(عقود ملكية). خارج مناطق التوسع السياحي	08	06
مشاريع الاستثمار السياحي على مستوى المنابع الحموية: (عقود إمتياز). خارج مناطق التوسع السياحي	03	03
المجموع: 37مشروع سياحي	المجموع: 37	32

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف،2025.

والجدول الموالي يوضح وضعية الأشغال الخاصة بالمشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية:

جدول رقم (02-07): وضعية الأشغال الخاصة بالمشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية

المؤشرات	العدد
– عدد المشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية	***37***
– عدد المشاريع المتحصلة على رخص البناء.	***32***
– عدد المشاريع قيد الإنجاز.	**06**
– عدد المشاريع المتوقفة.	**18**
– عدد المشاريع التي لم تنطلق بعد.	**09**
– عدد المشاريع المنتهية	**04**
المشاريع التي دخلت حيز الاستغلال خلال موسم الاصطياف لسنة 2024.	– مشروع "**غولدن بيتش**"ببلدية بن مهيدي.(400سرير/10 منصب شغل).بصفة مؤقت "موسم إصطياف 2024" – مشروع "**إقامة النخيل**" ببلدية بن مهيدي.(48سرير/10 منصب شغل).بصفة مؤقت "موسم إصطياف 2024" –مشروع **فندق شايبي**"ببلدية بحيرة الطيور.(48سرير/10منصب شغل)
المشاريع التي دخلت حيز الاستغلال خلال موسم الاصطياف لسنة 2025.	– مشروع بالطارف.(140سرير /60 منصب شغل). – مشروع ببلدية بن مهيدي .(428 سرير/36 منصب شغل) – مشروع " **فندق مارينا**" بالقالة.(86 سرير/17 منصب شغل)

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف،2025.

من خلال الجدول الموضح أعلاه بلغ عدد المشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية 37 مشروعا، منها 32 مشروعا متحصل على رخص البناء، في حين بلغ عدد المشاريع قيد الإنجاز 06، عدد المشاريع المتوقفة 18 مشروع، عدد المشاريع التي لم تنطلق بعد 09 مشاريع أما عدد المشاريع المنتهية فبلغت 04 مشاريع.

كما يتضح من الجدول أن المشاريع التي دخلت حيز الاستغلال خلال موسم الاصطياف لسنة 2024 تتمثل في مشروع "غولدن بيتش"ببلدية بن مهيدي (400سرير/10 منصب شغل).بصفة مؤقت "موسم إصطياف 2024"، مشروع "إقامة النخيل" ببلدية بن مهيدي.(48سرير/10 منصب شغل).بصفة مؤقت "موسم إصطياف 2024" ومشروع فندق شايبي"ببلدية بحيرة الطيور(48سرير/10منصب شغل)، أما المشاريع التي دخلت حيز الاستغلال خلال

موسم الاصطياف لسنة 2025 تتمثل في مشروع بالطارف (140سرير /60 منصب شغل)، مشروع ببلدية بن مهيدي (428 سرير/36 منصب شغل) ومشروع " فندق مارينا" بالقالة (86 سرير/17 منصب شغل).

المطلب الثاني: تطوير السياحة الحموية

تم إعداد دراسات هيدروجيولوجية ودراسات التهيئة للمنابع الحموية الستة (06) على مستوى الولاية، دراسات منتهية ومصادق عليها من قبل مجلس الولاية بتاريخ 2016/09/15، والتي من خلالها تم تحديد الأرضيات القابلة لاستقبال مشاريع حموية، وقد شرعت السلطات الولائية في منح الأرضيات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بهذا النوع من السياحة كالتالي:

جدول رقم (02-08): تطوير السياحة الحموية بولاية الطارف

المشروع	المساحة الممنوحة	تاريخ العقد	طاقة الإستيعاب	مناصب الشغل	تاريخ موافقة اللجنة الوزارية	تاريخ رخصة البناء	وضعية المشروع
مشروع حموي (Captage) **حمام سيدي طراد بلدية الزيتونة**	1000 م^2	عقد رقم /314 2016 /06/01 2016	34	60	لجنة الحمامات /11/30 2016 اللجنة الوزارية /02/08 2017	/04/17 2017	**نسبة الأشغال: 30 %المشروع متوقف**
مشروع حموي (Captage) **حمام س. جاب الله ب.بحيرة الطيور**	7400 م^2	عقد رقم /359 2016 /06/20 2016	164	66	لجنة الحمامات /05/16 2017 اللجنة الوزارية /09/25 2017	/01/09 2018	**نسبة الأشغال: 08%المشروع متوقف (وجود نزاع عقاري مع أحد الخواص (ورثة زايدي)في انتظار صدور الحكم النهائي)**
مشروع حموي (Captage) **حمام بني صالح ب.حمام بني صالح**	6000 م^2	عقد رقم /399 2016 /06/29 2016	67	50	لجنة الحمامات /01/19 2017 اللجنة الوزارية 17/01/31	2018/373 /02/11 2018	**المشروع لم ينطلق بعد**

						2017	
مشروع حموي (Forage) **حمام بني صالح ب.حمام بني صالح**	35 000 م^2	عقد رقم /564 2016 /10/13 2016	250	110	/	/	**ملف استغلال الماء:** أرسل للوزارة بتاريخ 2017/03/01 **رد اللجنة:إنجاز النقب ونتائج التحاليل الفيزيائية والكيمائية للمياه.**
مشروع حموي (Forage) **حمام س. جاب الله ب.بحيرة الطيور**	35 425 م^2	عقد رقم /328 2017 /07/06 2017	372	70	/	/	**ملف استغلال الماء:**على مستوى الوزارة أودع بتاريخ 2018/01/02 **ردّ اللجنة:إنجاز النقب ونتائج التحاليل الفيزيائية و الكيمائية للمياه.**
مشروع حموي (Forage) **حمام س. جاب الله ب.بحيرة الطيور**	19 192 م^2	عقد رقم /319 2017 /07/06 2017	176	40	/	/	**ملف استغلال الماء:**على مستوى الوزارة أودع بتاريخ .2018/01/02 **ردّ اللجنة:إنجاز النقب ونتائج التحاليل الفيزيائية و الكيمائية للمياه.**
مشروع حموي (Forage) **حمام سيدي طراد بلدية الزيتونة**	10000 م^2	مقرّرة /03/19 2019	235	250	/	/	**ملف استغلال الماء:** على مستوى الوزارة أودع بتاريخ 2019/10/07 **رد اللجنة:إنجاز النقب ونتائج**

							التحاليل الفيزيائية و الكيمائية للمياه.
مشروع حموي **حمام زطـوط بلدية بوحجـار**	8400 م^2	مقرّرة رقم 60 /04/16 2019	/	/	/	/	/
مشروع حموي **حمام سيدي طراد بلدية الزيتونة**	29874 م^2	/	/	/	/	/	**الملف على مستوى اللجنة الوزارية**

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح أن السلطات تهتم بشكل كبير في السياحة الحموية من خلال برمجتها لمجموعة معتبرة من المشاريع على مستوى مختلف الحمامات المعدنية التي تتوفر عليها الولاية، وتتمثل هذه المشاريع في مشروع حمام سيدي طراد ببلدية الزيتونة بمساحة ممنوحة تقدر بـ 1000 م^2 توصلت نسبة الأشغال فيه 30 % والمشروع متوقف، وحمام س. جاب الله ببلدية بحيرة الطيور بمساحة ممنوحة تقدر بـ 7400 م^2 توصلت نسبة الأشغال فيه 08% والمشروع متوقف لوجود نزاع عقاري مع أحد الخواص (ورثة زايدي)في انتظار صدور الحكم النهائي، حمام بني صالح ببلدية حمام بني صالح بمساحة ممنوحة تقدر بـ 6000 م^2 المشروع لم ينطلق بعد، حمام بني صالح ببلدية حمام بني صالح بمساحة ممنوحة تقدر بـ 35000 م^2 ملف استغلال الماء: أرسل للوزارة بتاريخ 2017/03/01 وكان رد اللجنة:إنجاز النقب ونتائج التحاليل الفيزيائية و الكيمائية للمياه، وحمام س. جاب الله ب.بحيرة الطيور بمساحة ممنوحة تقدر بـ 35425 م^2 ملف استغلال الماء عقد رقم: 2017/328 بتاريخ 06-2017/07 :على مستوى الوزارة أودع بتاريخ 2018/01/02 وكان ردّ اللجنة إنجاز النقب ونتائج التحاليل الفيزيائية والكيمائية للمياه، وحمام س. جاب الله ب.بحيرة الطيور بمساحة ممنوحة تقدر بـ 19192 م^2 ملف استغلال الماء عقد رقم: 2017/319 بتاريخ 06-2017/07 :على مستوى الوزارة أودع بتاريخ 2018/01/02 وكان ردّ اللجنة: إنجاز النقب ونتائج التحاليل الفيزيائية والكيمائية للمياه، مشروع حمام سيدي طراد ببلدية الزيتونة بمساحة ممنوحة تقدر بـ 10000 م^2 ملف استغلال الماء: على مستوى الوزارة أودع بتاريخ 2019/10/07، وكان رد اللجنة: إنجاز النقب ونتائج التحاليل الفيزيائية والكيمائية للمياه، مشروع حمام زطـوط بلدية بوحجار بمساحة ممنوحة تقدر بـ 8400 م^2 المشروع لم ينطلق بعد، وأخيرا مشروع حمام سيدي طراد ببلدية الزيتونة بمساحة ممنوحة تقدر بـ 29874 م^2 الملف على مستوى اللجنة الوزارية.

وتعد هذه المشاريع قفزة نوعية للنهوض بالقطاع السياحي في ولاية الطارف إلا أن أغلبها لم تنتهي الأشغال بها ومتوقفة ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير.

المطلب الثالث: الاستثمار السياحي في مجال الصناعة التقليدية والحرف بولاية الطارف

يوضح الجدول الموالي الاستثمار السياحي في مجال الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2024 بولاية الطارف:

الجدول رقم (02-09): الاستثمار السياحي في مجال الصناعة التقليدية والحرف

1/ حماية منتجات الصناعة التقليدية الوطنية ومحاربة التقليد	عدد الخرجات الميدانية	التقليد في مجال الصناعة التقليدية ولاسيما المستوردة منها
نظمت مديرية السياحة والصناعة التقليدية برنامج خرجات عبر مختلف بلديات الولاية لمراقبة منتوجات الصناعة التقليدية وحمايتها من التقليد للحفاظ عليها كمنتوج تقليدي جزائري أصيل ذو جودة ونوعية.	30	لا يوجد تقليد في جميع الخرجات.
-التكوين في حماية منتوجات الصناعة التقليدية الفنية والصناعة التقليدية الآيلة للزوال على مستوى غرفة الصناعة التقليدية.	52	
2/ ترقية وتسويق منتجات الصناعة التقليدية	**الفترة المحددة**	**عدد الحرفيين المشاركين في مختلف الأنشطة**
2-1معارض وفضاءات محلية للصناعة التقليدية:		
- معرض للاحتفال بمناسبة رأس السنة الأمازيغية	12 يناير	20 حرفي.
- معرض الاحتفال باليوم العالمي للمرأة	08 مارس	40 حرفي
- معرض للاحتفال بشهر التراث	18 افريل	20 حرفي
- معرض للاحتفال باليوم العالمي للبيئة	05 جوان	05 حرفيين
- معرض للاحتفال بمناسبة الافتتاح الرسمي لموسم الاصطياف على مستوى المؤسسة الفندقية تروبيكانا فيلاج(موقع التوسع السياحي البطاح)	22 جوان	10 حرفيين
- معرض بدار الصناعة التقليدية بمناسبة إفتتاح و تنشيط موسم الإصطياف سنة 2024	22 جوان إلى 31 أوت.	14 حرفيين
- فضاء لعرض منتوجات الصناعة التقليدية لتنشيط موسم الإصطياف والإحتفال بالذكرى 62 لعيدي الإستقلال والشباب	من 01 جويلية إلى 31 أوت.	11 حرفي بساحة الإستقلال ببلدية الطارف ، و18 حرفي بساحة جبهة التحرير الوطني
- معرض دائم وخيمة صحراوية بحديقة الحيوانات والتسلية بالبرابطية ببلدية القالة.	على مدار السنة	ببلدية القالة 05 حرفيين
- معارض لتنشيط موسم الإصطياف بالمؤسسات الفندقية (فندق المهدي وفندق طارق)	شهري جويلية و أوت	20 حرفي
- معرض للإحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية	15 اكتوبر	
- معرض بدار الصناعة التقليدية خاص بالإحتفال باليوم الوطني للحرفي.	09 نوفمبر	10 حرفيين.
- معرض للإحتفال باليوم العالمي للجبل ومظاهرات 11 ديسمبر.	11 ديسمبر	
	30 ماي	

2-2معارض وفضاءات وطنية ودولية للصناعة التقليدية: – مشاركة ولاية الطارف بمعرض +ورشة حية في الصالون الدولي للسياحة والأسفار – مشاركة في الصالون الوطني المتخصص لدعم إنتاج منتجات الصناعة التقليدية ،الطبعة العاشرة بوهران. – مشاركة ولاية الطارف في الصالون الدولي للأيام الوطنية للصناعة التقليدية الموريطانية بموريطانيا – مشاركة ولاية الطارف بالمعرض الدولي للصناعة التقليدية ببوركينافاسو – مشاركة ولاية الطارف بالمعرض الدولي الجزائري الثاني للمنتوجات الوطنية والصناعات التقليدية ببرشلونة /إسبانيا – مشاركة ولاية الطارف بالصالون الدولي للصناعة التقليدية بميلانو/ إيطاليا	28 ديسمبر إلى 04 جانفي. 22 إلى 26 نوفمبر 25 أكتوبر إلى 03 نوفمبر من 22 إلى 23 نوفمبر 30 نوفمبر إلى 08 ديسمبر	26 حرفي. 05 حرفيين 02 حرفيين 02 حرفي 01 حرفي 01 حرفي . 01 حرفي . 01 حرفي .
3/ التكوين والتأهيل في نشاطات الصناعة التقليدية	عدد الدورات	عدد المستفيدين من الدورات
قامت غرفة الصناعة التقليدية و الحرف بدورات تكوينية بالتنسيق مع فروع التمهين في الصناعة التقليدية .	05 دورات.	138مستفيد
4/ تشجيع وتطوير المقاولاتية في مجال الصناعة التقليدية والحرف	الفترة المحددة	عدد الحرفيين المشاركين
–المشاركة في الأسبوع العالمي للمقاولاتية بإقامة معرض لمنتوجات الصناعة التقليدية وإستفادة الحرفيين من المشاركة في يوم دراسي حول أهمية ريادة الأعمال وتشجيع الشباب إلى فتح مؤسسات مصغرة. – إقامة معرض بمدرسة التكوين التقني للصيد البحري وتربية المائيات ومشاركة حرفي في يوم دراسي لشرح كيفية بناء متجر إلكتروني وأهمية التحول الرقمي وتشجيع الحرفيين لفتح مشاريع ومؤسسات إقتصادية.	19 نوفمبر 20 نوفمبر	10 حرفيين. 10 حرفيين.
5/ تنظيم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية	عدد الحرفيين	العدد الإجمالي للحرفيين المسجلين إلى غاية سنة 2024
5-1عدد الحرفيين المسجليين في سجل الصناعة التقليدية والحرف إلى غاية سنة 2024 . –عدد الحرفيين المسجلين في الصناعة التقليدية الفنية. – عدد الحرفيين المسجلين في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد . – عدد الحرفيين المسجلين في الصناعة التقليدية للخدمات	3684حرفي 2026حرفي 4415 حرفي	العدد الإجمالي للحرفيين المسجلين هو: 12125 حرفي مسجل. عدد مناصب الشغل الإجمالي: 19045 منصب شغل إلى غاية سنة 2024

2-5 عدد الحرفيين المسجليين في سجل الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2024 .		**268حرفي مسجل.**
-عدد الحرفيين المسجلين في الصناعة التقليدية الفنية.	**98 حرفي**	**عدد مناصب الشغل**
- عدد الحرفيين المسجلين في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد.	**49حرفي**	**الإجمالي: 10 مناصب شغل**
- عدد الحرفيين المسجلين في الصناعة التقليدية للخدمات .	121 **حرفي**	**إلى لسنة 2024**

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

من خلال الجدول يتضح أن مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف نظمت برنامج خرجات عبر مختلف بلديات الولاية لمراقبة منتوجات الصناعة التقليدية وحمايتها من التقليد للحفاظ عليها كمنتوج تقليدي جزائري أصيل ذو جودة ونوعية، التكوين في حماية منتوجات الصناعة التقليدية الفنية والصناعة التقليدية الآيلة للزوال على مستوى غرفة الصناعة التقليدية، كما تم المشاركة في عدة معارض وفضاءات وطنية ودولية للصناعة التقليدية من بينها مشاركة الولاية بمعرض +ورشة حية في الصالون الدولي للسياحة والأسفار والمشاركة في الصالون الوطني المتخصص لدعم إنتاج منتجات الصناعة التقليدية ،الطبعة العاشرة بوهران، ومشاركة الولاية في الصالون الدولي للأيام الوطنية للصناعة التقليدية الموريطانية بموريطانيا، وبالمعرض الدولي للصناعة التقليدية ببوركينافاسو، وكذلك مشاركة ولاية الطارف بالمعرض الدولي الجزائري الثاني للمنتوجات الوطنية والصناعات التقليدية ببرشلونة /إسبانيا وبالصالون الدولي للصناعة التقليدية بميلانو/ إيطاليا.

كما تم تشجيع وتطوير المقاولاتية في مجال الصناعة التقليدية والحرف من خلال المشاركة في الأسبوع العالمي للمقاولاتية بإقامة معرض لمنتوجات الصناعة التقليدية وإستفادة الحرفيين من المشاركة في يوم دراسي حول أهمية ريادة الأعمال وتشجيع الشباب إلى فتح مؤسسات مصغرة، وإقامة معرض بمدرسة التكوين التقني للصيد البحري وتربية المائيات ومشاركة حرفي في يوم دراسي لشرح كيفية بناء متجر إلكتروني وأهمية التحول الرقمي وتشجيع الحرفيين لفتح مشاريع ومؤسسات إقتصادية

كما تم تسجيل بالولاية العدد الإجمالي للحرفيين 5895 حرفي مما يوفر 15706 منصب شغل بالولاية، وكان أكبر عدد للحرفيين على مستوى بلدية القالة حيث بلغ عدد الحرفيين المسجلين فيها 577 حرفي مما يوفر 1154 منصب شغل بالبلدية.[1]

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

المبحث الثالث: واقع مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف

يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية فمن شأنه أن يوفر مناصب شغل وتحقيق إيرادات وتطوير الجوانب الثقافية وهذا ما قد يجعل منه قطاعا هاما في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: تحليل السوق السياحي بولاية الطارف

تشتهر ولاية الطارف بشواطئها الجذابة التي تعتبر وجهة عدد كبير من السياح، محليين منهم وأجانب، وفيما يلي مختلف التجهيزات والهياكل السياحية في الولاية .

1- تحليل العرض السياحي

تشكل الفنادق أحد مقومات الاستقبال السياحي الأساسية بحكم أنها تخضع لمعايير الجودة، حيث تتيح للسائح العديد من الخدمات الفندقية، لذلك ركزت الجزائر من خلال مختلف سياساتها السياحية على ضرورة الرفع من قدرة الاستقبال للاستجابة للطلب السياحي المتزايد، ونظرا للسمات والخصائص المميزة للولاية والمتمثلة في شهرتها بالحمامات المعدنية التي تعد مصدر جذب ووجهة للعديد من الزوار والسياح، طوال السنة مستفدين مما هو متاح ومتوفر من تجهيزات وهياكل سياحية.

1-1العرض السياحي للمؤسسات الفندقية

تتوفر ولاية الطارف على مجموعة من المؤسسات الفندقية، التي تعد أحد أبرز العوامل التي تساعد على دعم وترقية القطاع السياحي بالمنطقة، وهذه المؤسسات تتوزع على مناطق مختلفة من تراب الولاية.

والجدول الآتي يوضح أهم هذه المؤسسات الفندقية وكذا تصنيفها، إضافة إلى طاقتها الاستيعابية في الولاية:

جدول رقم (02-10) : المؤسسات الفندقية الناشطة لسنة 2024

الرقم	اسم المؤسسة الفندقية	درجة التصنيف	خاصية المؤسسة الفندقية	عدد الغرف	عدد الأسرة	العنوان
01	فندق المنار	قيد التصنيف	ساحلي	44	100	تحصيص رأس الثعلب – القالة-
02	فندق سيدي جاب الله	قيد التصنيف	حضري	30	60	الطريق الوطني رقم 44- بلدية بحيرة الطيور –
03	فندق طارق	قيد التصنيف	ساحلي	15	30	طريق الكورنيش القالة
04	موتيل البحيرة	نجمة واحدة	حضري	26	52	الطريق الوطني رقم 44- بلدية بحيرة الطيور –

05	فندق المولان	نجمتين	ساحلي	63	130	حي الطاحونة – القالة–
06	نزل ريفي بومالك	قيد التصنيف	ريفي	13	26	دوار برابطية– القالة–
07	إقامة فندقية الجزيرة	نجمة واحدة	ساحلي	15	75	تحصيص رأس الثعلب – القالة–
08	نزل لالة فاطمة	نجمة واحدة	ساحلي	19	68	حي 24 فيفري – القالة–
09	إقامة فندقية النور	نجمة واحدة	ساحلي	19	48	طريق بوليف – القالة–
10	إقامة فندقية الحدائق	قيد التصنيف	ساحلي	15	60	نهج الحدائق – القالة–
11	إقامة فندقية الساحل	نجمة واحدة	ساحلي	25	60	طريق عنابة – القالة–
12	إقامة فندقية سارة	نجمة واحدة	ساحلي	13	50	شبه الجزيرة– القالة–
13	فندق الأمير	نجمة واحدة	ساحلي	25	70	طريق بوليف – القالة–
14	فندق الرمال الذهبية	قيد التصنيف	ساحلي	24	80	تحصيص رأس الثعلب – القالة–
15	فندق بوليف	قيد التصنيف	ساحلي	23	66	حي المصنع – القالة–
16	فندق النورس	نجمتين	حضري	53	130	حي شارف بشير - بلدية بوثلجة
17	فندق إيفيان	نجمتين	ساحلي	41	80	نهج إيفيان – بلدية القالة
18	المركب السياحي المهدي	نجمة واحدة	حضري	24	72	الطريق الوطني رقم 44 - عين العسل
19	قرية عطل كارل بوا	نجمة واحدة	ساحلي	40	144	موقع البطاح – بن مهيدي
20	قرية عطل التعاضدية العامة لمواد البناء	نجمة واحدة	ساحلي	186	400	موقع البطاح - بن مهيدي
21	فندق جيهان	نجمة واحدة	ساحلي	22	44	شبه الجزيرة– القالة–
22	المركب السياحي البحيرة 02	نجمتين	حضري	16	40	الطريق الوطني رقم 44– بلدية بحيرة الطيور -
23	إقامة فندقية دار العز	ثلاثة نجوم	ساحلي	16	80	طريق بوليف 01 – القالة–
المجمـوع				**767**	**1965**	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

استنادا إلى المعلومات والبيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن ولاية الطارف تتوفر على ثلاثة وعشرون مؤسسة فندقية، توفر 767 غرفة بسعة تقدر بـ 1965 سرير، تشكل الفنادق الشاطئية منها ما يقارب 74 % وذلك بعدد 17 فندق، مما يدل ويؤكد على أن نوع السياحة في الولاية هي سياحة ساحلية، توفر مجموعة من الخدمات السياحية المتعلقة بهذا الجانب خاصة في فصل الذروة (فصل الصيف)، إلا أن هناك نقص كبير في إستيعاب السياح خلال هذا الفصل.

إن جل الفنادق في الولاية خاضعة للتنصيف، والباقي عددها 7 في قيد التصنيف، مما يؤثر إيجابا على جودة الخدمات السياحية ويعزز صورة العرض السياحي للولاية، وهو ما يستدعي العمل على تقديم المساعدة والدعم لمختلف هذه المؤسسات للحصول على التصنيف، بغية الارتقاء بالخدمات الفندقية وتحسينها، لمضاعفة توافد السياح بشكل أكبر.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن النقص المسجل في طاقة الإيواء يتم تداركه بصفة جزئية من طرف بيوت الشباب المنتشرة في دوائر الولاية، والتابعة لوزارة الشباب والرياضة، كما دفع هذا النقص في المؤسسات الفندقية العديد من العائلات المحلية إلى كراء شقق موسمية للسياح الوطنيين والأجانب بطريقة غير رسمية أثناء موسم الذروة الصيف.

1-2العرض السياحي للوكالات السياحة والأسفار بولاية الطارف

إن دور وكالات السياحة والسفر مهم في تأطير النشاط السياحي على المستوى المحلي، حيث يتمثل نشاطها في الخدمات التالية:[1]

-تنظيم جولات وزيارات إلى المواقع السياحية والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي؛

-تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة؛

-وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح؛

-النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل، حسب الشروط والتنظيم المعمول به لدى مؤسسات النقل؛

-بيع تذاكر الأماكن المحلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي وغير ذلك.

تضم ولاية الطارف عدد مهم من وكالات السياحة والسفر موزعة عبر أرجاء الولاية، وهناك أخرى في طور الإنجاز، ويبين الجدول التالي مختلف تلك الوكالات.

[1] الجريدة الرسمية، 1999، القانون رقم 06-99المؤرخ في 4أفريل 1999يحدد قواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، العدد 24، ص 14.

جدول رقم (02-11): عدد الوكالات السياحة والأسفار المعتمدة والأدلاء السياحيين

العدد الإجمالي لوكالات السياحة والأسفار المعتمدة	وكالات سياحة وأسفار (أم)	وكالات سياحة وأسفار (فروع)	عدد زبائن وكالات السياحة	عدد الأدلاء السياحيين
34	25	09	14388	01

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

يتبين من محتوى الجدول السابق، أن ولاية الطارف في سنة 2024 تتواجد بها 34 وكالة سياحية معتمدة، مقسمة إلى 25 وكالة أم و09 فروع، تساهم في ترقية القطاع السياحي للولاية، من خلال التعريف بالولاية وبما تحتويه من إمكانات سياحية، هذا فضلا عن تسهيل استفادة السياح من كافة الخدمات التي توفرها مختلف مناطق ولاية الطارف (إطعام، فنادق، رحلات.... إلخ)، وذلك عن طريق عملية تأطير هؤلاء السياح وتوجيههم داخل المنطقة.

1-3عدد المؤسسات المنخرطة في مخطط جودة السياحة في ولاية الطارف

يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في مخطط جودة السياحة لسنة 2024:

جدول رقم (02-12): عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في مخطط جودة السياحة

عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في مخطط جودة السياحة	نوع المؤسسة السياحية	
	مؤسسة فندقية	وكالة سياحة و أسفار
03	01	02

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

يتضح من الجدول المبين أعلاه أن عدد المؤسسات السياحية المنخرطة في مخطط جودة السياحة لولاية الطارف جد ضعيف حيث يتمثل في مؤسسة فندقية واحدة ووكالتي للسياحة والأسفار، وهذا راجع لضعف وعدم توفر الامتيازات المناسبة للحصول على مخطط جودة السياحة.

2- تحليل الطلب السياحي

بالرغم من الارتفاع المتواصل للسياح المتوافدين على الفنادق، إلا أنه هناك نقصا كبيرا في عدد المؤسسات المستقبلة لمختلف السياح، الأمر الذي يجعل من الصعب الاستفادة من الخدمات المتعلقة بالفندقة، نتيجة للعدد القليل لهذه المؤسسات. ولتوضيح نوع السياح المتوافدين على هذه المؤسسات، وتوجهاتهم السياحية داخل الولاية، يتم عرض الجدول الآتي:

الجدول رقم(02-13): تطور التدفق السياحي في ولاية الطارف للفترة (2016-2024)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الوافدين	39297	38975	30911	31170	7186	13800	68500	32500	57006

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

من خلال ما تضمنه الجدول أعلاه من إحصائيات، تتبين الزيادة المستمرة لعدد السياح الوافدين إلى الولاية بشكل عام، فهناك انخفاض نسبي لعدد السياح وخاصة ما بين سنة 2016 وسنة 2018، وارتفعت سنة 2019، لتعود للانخفاض في سنتي 2020 و2021 بفعل فيروس كورونا وما نتج عنه من إغلاق الفنادق والشواطئ، في حين عرف تطور كبير سنة 2022، حيث قام القطاع السياحي بانتهاج إستراتيجية ترويجية جديدة للمنتجات سياحية وخصوصا بعد تزايد تدفق السياح بوتيرة متسارعة جدا فقد تم استقبال وفود من دول عربية وأجنبية وهذا في إطار إعادة الاعتبار للمناطق الشاطئية والحموية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التدفقات السياحية، مع العلم وأن عدد السياح المتوافدين على الفنادق في تضاعف مستمر سنويا وبشكل إيجابي، ليصل سنة 2024 إلى 57006 سائح.

الجدول رقم (02-14): توافد السياح على الفنادق خلال الفترة (2016-2024)

السنة	عدد السياح	الأجانب منهم
2016	26828	782
2017	27756	1050
2018	23300	2086
2019	84024	1267
2020	6114	193
2021	11600	50

977	69523	2022
1037	24589	2023
533	38225	2024

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

من خلال ما تضمنه الجدول أعلاه من إحصائيات، تتبين الزيادة المستمرة لعدد السياح الوافدين إلى الولاية بشكل عام والسياح المتوافدين على المؤسسات الفندقية بشكل خاص والذين يمثلون النسبة الأكبر، حيث عرفت السنوات من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019 ارتفاع ملحوظ وكبير في عدد الوافدين، إلا أنه من سنة 2020 حصل انخفاض كبير في عدد الوافدين بفعل فيروس كورونا وغلق الشواطئ والمطارات ومختلف المناطق الحدودية، ليعود إلى الارتفاع في سنة 2022، وهو ما يؤكد طبيعة الظروف السياحية الملائمة بالولاية، حيث تعتبر وبلا منازع من المناطق المقصودة في مجال السياحة في الجزائر، نظرا لما تنفرد به من إمكانات سياحية هائلة في المجال الشاطئي والحموي.

المطلب الثاني: دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية بولاية الطارف

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى واقع موسم الإصطياف بولاية الطارف لسنة 2024، وحركة نمو مشاريع الاستثمار السياحي بولاية الطارف.

1- واقع موسم الإصطياف بولاية الطارف

يوضح الجدول الموالي واقع موسم الإصطياف بولاية الطارف لسنة 2024:

جدول رقم (02-15): واقع موسم الإصطياف بولاية الطارف لسنة 2024

عنوان الملف	الحصيلة المنجزة	
الحظيرة الفندقية الساحلية (فنادق ساحلية، مخيمات سياحية)	العدد	23(20 فندق+03 مخيمات)
	طاقة الإستعاب	2849
المتعاملون السياحيون الناشطون خلال موسم الإصطياف (الوكالات السياحية، الجمعيات، المكاتب المحلية)	29 وكالة سياحة و أسفار ، 13 جمعيات ، ديوان محلي للسياحة.	
التوافد على المسارات السياحية خلال الموسم	323.312زائر	
التوافد على هياكل الإيواء (فنادق، مخيمات، بيوت شباب و مراكز عطل)	التوافد	103695
الجانب الإتصالي و الإعلامي و السياحي	- إفتتاح الرسمي لموسم الإصطياف 2024 بتاريخ 17 جوان بشاطئ البطاح. - إطلاق التطبيق الرسمي للهواتف الذكية "مرحبا الطارف". - المشاركة في الحملات التحسيسية (كلنا معنيون) الممتد من 08 ماي إلى غاية 15 ماي 2024. لغرس الوعي السياحي و فن التعامل مع ضيوف الولاية. - قافلة توعوية لفائدة الشباب تحت شعار"كلنا معنيون من 2024/05/08 إلى 2024/05/15. - يوم تكويني لفائدة أعضاء المكتب الولائي للمنظمة الجزائرية لحماية المستهلك جوان 2024. - أيام إعلامية تحسيسية (تقنيات الإستقبال) لفائدة مؤطري المركزين الحدوديين أم الطبول و العيون و مؤطري الأمن الولائي لولاية الطارف من 2024/07/09 إلى	

	2024/07/10. – مطويات للوافدين على المعبرين الحدوديين في إطار حملة ترويجية للتطبيق الرقمي "مرحبا الطارف". – تنظيم أيام ترفيهية (تطوير السياحة الميسرة)بشاطئ المرجان بلدية القالة للأشخاص دوي الإحتياجات الخاصة بالتنسيق مع الجمعية الوطنية لمتطوعي الجزائر. – إعتماد السياحة الذكية باستعمال وسائل التواصل الاجتماعيلدى المتعاملين والشركاء، من مؤسسات فندقية، وكالات السياحة والأسفار والحرفيين، من أجل الترويج والتسويق السياحي وتنويع العروض. – إدراج و تفعيل المواقع و المعالم السياحية بالولاية عبر البوابة الإلكترونية الخاصة بمسارات الجزائر السياحية algeriatours.dz. – الترويج للمسارات المحلية المدرجة ضمن البوابة الرقمية، إعداد دليل سياحي ومطويات ترويجية وخرائط سياحية تعرف بالمؤهلات و المسارات السياحية بالولاية. – المشاركة في مختلف الحصص الإعلامية (الصحافة، الإذاعة والتلفزيون) للتعريف بالقدرات السياحية للولاية وجلب المستثمرين(92 حصة حول موسم الإصطياف و25 روبورتاج حول السياحة بولاية الطارف – إنشاء مسار سياحي متنوع يضم 11 موقع سياحي عبر 04 بلديات. – إصدار ومضة إشهارية مع متعامل الهاتف النقال أوريدو خلال موسم الصيفي. –وضع لوحات إشهارية ترقوية على مستوى المداخل الرئيسية للولاية(شرق،غرب، جنوب) – الإحتفال باليوم الوطني للسياحة المصادف لـ 25 جوان من كل سنة. – الإحتفال باليوم العالمي للسياحة المصادف ليوم 27 سبتمبر من كل سنة. – المشاركة في فعاليات الطبعة 21 للصالون الدولي للسياحة و الأسفار SITEV بقصر المعارض صافاكس بالجزائر العاصمة من 30ماي إلى 02 جوان2024 .

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

تتوفّر ولاية الطارف على أجمل الشواطئ وهو ما جعل منها وجهة سياحية تستقبل آلاف المصطافين من كل أنحاء الوطن، وحتى خارج الوطن دون الأخذ بالحسبان الشواطئ غير المحروسة والتي عرفت توافدا كبير عليها.

حيث تم استغلال الشواطئ بولاية الطارف بموجب حق الإمتياز بعد صدور التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 20/05/2024 لوزارة الداخلية والجماعات والتهيئة العمرانية و وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المتضمنة كيفيات تنظيم عمليات منح إمتياز الإستغلال السياحي للشواطئ لموسم الإصطياف 2024، باشرت اللجنة الولائية المكلفة بتنظيم المزايدة المفتوحة لمنح حق الامتياز للاستغلال السياحي للشواطئ المسموحة للسباحة عملية المزايدات حسب التنظيم المعمول به، حيث تم منح حق امتياز إستغلال الشواطئ بشاطئ المرجان وشاطئ بوفكيرينة الملحق لشاطئ القالة القديمة، وشاطئ الرمال الذهبية وشاطئ البطاح كما تم منح حق الامتياز لستة (06) مؤسسات تتمثل في فندق المهدي، فندق طارق، فندق المنار، قرية عطل كارل بوا، قرية عطل إيكوتوريزم وفندق بارادي بلاص.

كما قامت الولاية بنشاطات حول الصناعة التقليدية خلال الموسم عن طريق معارض للصناعة التقليدية تحتوي على أنشطة حرفية متنوعة تزخر بها الولاية وورشات حية على مستوى الساحات العمومية وعرض الواجهات البحرية للبلديات الساحلية: القالة، الشط، بمشاركة حرفيين من ولاية الطارف وحرفيين من مختلف ولايات الوطن، تظاهرة "صيف القالة للصناعة التقليدية" بساحة حي جبهة التحرير الوطني طيلة فترة موسم الإصطياف، والقيام بخرجات تحسيسية توعوية حول تقنيات العرض والبيع، كما تم القيام بدورات تكوينية من أجل حماية منتجات الصناعة التقليدية والقيام بمعرض خاص بالتحف والهدايا التذكارية بدار الصناعة التقليدية ببلدية القالة بمشاركة حرفيين جمعيات من مختلف ولايات الوطن.

كما سجلت الولاية ارتفاعا كبيرا في عدد السياح الوافدين عليها خلال الموسم السياحي، حيث بلغ التوافد على المسارات السياحية خلال الموسم 323.312 زائر، كما بلغ التوافد على هياكل الإيواء (فنادق، مخيمات، بيوت شباب و مراكز عطل) 103695 زائر، وتشير أرقام مديرية السياحة لولاية الطارف إلى انخفاض مستمر في عدد الوافدين على الفنادق في فترة قدرت بـ 5 سنوات وهذا راجع إلى ظاهرة كراء المنازل من طرف السكان المحليين للولاية بالإضافة إلى موسم الاصطياف قصير المدة، كما يتجلى هذا الانخفاض المستمر في الإقبال على الفنادق في تجاهل لنوعية الخدمات الضرورية التي تقدمها الفنادق لتلبية حاجات الفنادق إن لم نقل سيئة ومعظمها منعدمة النظافة.

رغم أن ولاية الطارف تستقبل نسبة كبيرة من السياح ومؤهلة للزيادة، إلا أن عرض الإيواء بها يتميز بالبساطة ولا يرقى لاستقبال الوافدين ولا تشجيع القادمين سواء من حيث العدد الذي يبقى بعيدا عن مستوى الاكتفاء أو النوعية التي تبقى هي كذلك بعيدة عن متطلبات السياح.

2-حركة نمو مشاريع الاستثمار السياحي في ولاية الطارف

يوضح الجدول الموالي حركة نمو مشاريع الاستثمار السياحي في ولاية الطارف للفترة (2020-2024) ومساهمتها في رفع طاقة الإيواء وتوفير مناصب الشغل:

جدول رقم (02-16): حركة نمو مشاريع الاستثمار السياحي في ولاية الطارف للفترة (2020-2024)

السنوات/ المؤشرات	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الملفات التي حظيت بموافقة الوزارية (ملفات جديد أو تعديلات)	03	03	02	02	04
عدد المشاريع التي دخلت حيز الاستغلال	00	00	04	03	03
مساهمة المشاريع السياحية في رفع طاقة الإيواء	00	00	660	1039	518
مساهمة المشاريع السياحية في مناصب الشغل	00	00	53	18	42

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

من خلال الجدول الموضح أعلاه والذي يبين حركة نمو مشاريع الاستثمار السياحي في ولاية الطارف للفترة (2020-2024) يتضح أن عدد الملفات التي حظيت بموافقة اللجنة الوزارية انتقلت من ثلاثة مشاريع في سنة 2020 إلى أربعة مشاريع سنة 2024، كما عدد المشاريع التي دخلت حيز الاستغلال كانت 04، 03، 03 مشاريع على التوالي في سنة 2022، 2023 و2024، كما كانت مساهمة المشاريع السياحية في رفع طاقة الإيواء معتبرة حيث بلغت ذروتها في سنة 2023 بقيمة 1039.

وبالنسبة لمساهمة المشاريع السياحية في توفير مناصب الشغل بلغت 53 منصب في سنة 2022، 18 منصب في سنة 2023 لتعود إلى الارتفاع في سنة 2024 بقيمة 42 منصب.

3-الاستثمار السياحي الخاص بولاية الطارف

لتدارك العجز المسجّل حاليا في هياكل الاستقبال بالولاية وتلبية الطلب المتزايد، تمّ إعادة بعث الاستثمار السياحي، من خلال تهيئة كل الظروف لتطوير الاستثمار، ومنح الأوعية العقارية للمستثمرين، حيث بلغ عدد المشاريع السياحية المعتمدة على مستوى الولاية حاليا 46 مشروعا سياحيا في سنة 2024، بإمكانها توفير 7483 سرير و2114 منصب شغل مباشر، بتكلفة تقديرية ألفين وتسعمائة مليار سنتيم (29.171.461.805,46 دج).

منها بمدينة القالة 11 مشروع سياحيا بطاقة استيعاب 1109 سرير، بإمكانها توفير 11 سرير و 379 منصب شغل مباشر، بتكلفة تقديرية سبعة ملايير (7.021.381.521,00 دج) لسنة 2024[1].

المطلب الثالث: معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف وسبل تفعيله

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف وكذلك التعرف على سبل تفعيله الأساسية وأهم الاستراتيجيات المقترحة لذلك.

1-معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف

تتمثل أهم معيقات القطاع السياحي في ولاية الطارف في النقاط التالية:

- تدهور الطرق المؤدية إلى المواقع السياحية بالولاية؛

- اعتماد السياحة في ولاية الطارف بشكل كلي على فصل الصيف وقلة الفعاليات والمهرجانات خارج موسم الصيف؛ ضعف قدرات الإيواء والإطعام السياحي، هذا على المستوى الكمي والكيفي، أي تدني جودة الخدمات السياحية، حيث تتميز معظم الطاقات الفندقية برداءة خدماتها وسوء الاستقبال للزبائن العاديين، ويقابل ذلك الغلاء الفاحش في أسعار الخدمات المقدمة؛

- ضعف الهياكل المتعلقة بالسياحة، أي الخدمات المرفقة بالسياحة التي تدخل في إطار إرضاء الزبون السياحي، مثل خدمات الإقراض البنكي، الاتصالات بشتى أنواعها، العلاج وغيرها؛

- ضعف التكوين والتأهيل لليد العاملة من خلال نقص الكوادر المختصة في التسيير الفندقي والإرشاد السياحي، وكذلك غياب مراكز تكوين محلية متخصصة في السياحة والضيافة بالإضافة إلى تدني جودة الخدمات السياحية المقدمة؛

- تعقيد الإجراءات الإدارية فيما يخص طول وتعقيد الإجراءات للحصول على رخص البناء والاستغلال السياحي، وغياب شباك موحد لتسهيل المعاملات الخاصة بالمستثمرين بالإضافة إلى تأخر في تسوية وضعية العقارات السياحية أو تحويلها للاستثمار؛

- نقص فعالية مناطق التوسع السياحي، مما أدى إلى تراجع نسبة الوافدين إليها؛

- يعد التدهور البيئي من بين العوامل الرئيسية التي تنفر السياح من قصد الوجهة للولاية، فكثرة النفايات وانتشار التلوث والأمراض وانعدام النظافة، يضاف إلى ذلك ظاهرة الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ التي تؤثر بشكل مباشر في التوازن البيئي وعلى نوعية الشواطئ بالإضافة إلى التعدي على الشواطئ والمساحات الغابية وغياب التنظيم الصارم بها؛

- قلة الجمعيات السياحية: وعدم قيامها بدور فعال في ترقية الصورة السياحية للولاية على المستويين الداخلي والخارجي؛

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

– عدم وجود سياسة تسويقية ذات فعالية يساهم فيها القطاع الحكومي مع الخاص في المجال السياحي، وقلة البرامج الاعلامية المحلية وانعدامها بالنسبة للإعلام الدولي والتي تبرز خصائص المنتج السياحي للولاية وتنوعه وأماكن تواجده وكيفية الحصول عليه؛

– ضعف الحصول على وسائل النقل ونوعيته؛

– يشكل الاستثمار أهم عوامل التنمية السياحية إلا انه يتعرض لمشاكل تحد من مردوديته وفعاليته، وتتمثل أهم العوائق في مشكلة العقار السياحي (سوء التسيير، عدم دقة الدراسات، تأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها...).

2– سبل تفعيل القطاع السياحي في ولاية الطارف

تتمثل سبل تفعيل القطاع السياحي في ولاية الطارف فيما يلي:

– تقديم تسهيلات عقارية للحصول على الأراضي لإنجاز المشاريع؛

– تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية وتحفيز الاستثمار من خلال تسهيل منح امتيازات ضريبية وجمركية للمستثمرين وإنشاء منطقة سياحية حاصة لجذب الاستثمارات الكبرى؛

– تطوير السياحة الجبلية بولاية الطارف من خلال مرافقة المستثمرين وتقديم كل التسهيلات لهم لإنشاء غابات الاستجمام والمنتزهات الغابية وكذلك تطوير وتشجيع الاستثمارات في مجال الثروة الغابية وتقديم كل التسهيلات للمستثمرين لاقتحام هذا المجال، خاصة في مجال تحويل واستغلال مادة الفلين والخشب وكذا الزيوت النباتية والعطرية وغيرها؛

– وجب أن تركز الجهود السوقية على السياحة الشاطئية من خلال عمل ترقوي فعال؛

– إنعاش الصناعة التقليدية من خلال تسهيل الحصول على قروض، فلكي يتمكن الحرفيون من الاستثمار وتحديث عتادهم واقتناء المواد الأولية يجب تسهيل الحصول على القروض البنكية وهذا الإجراء يعني بصفة خاصة الحرفيين الذين تتوفر لديهم الضمانات المفروضة عادة من قبل البنوك، وفي هذا الصدد يجب توسيع عملية منح القروض التي تدخل في إطار القرض المصغر، والقروض المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية؛

– إنشاء بوابة الكترونية سياحية خاصة بالمواقع السياحية والخدمات السياحية المتعلقة بالولاية؛

– تطوير تطبيقات هاتفية تتضمن خريطة المواقع والخدمات السياحية؛

– إدراج النشاطات الصناعية التقليدية ضمن عملية الترويج للمنتوج السياحي خاصة في المعارض؛

– تقديم حوافز مالية ومصرفية للمستثمرين المحليين والأجانب، وإنشاء صناديق استثمار خاصة لدعم المشاريع السياحية الصغيرة المتوسطة؛

– إشراك جمعيات الصناعات التقليدية ضمن برامج التظاهرات السياحية؛

- تمكين الشباب من استغلال المساحات الطبيعية في مشاريع استجمامية؛

- تشجيع السياحة الريفية وسياحة المزارع؛

- الاتصال الدائم بالمستثمرين، من أجل الاطلاع على مدى سير الأشغال والتدخل لدى المصالح المختصة في حال ما تطلب ذلك؛

- دراسة مخططات المشاريع الفندقية وتحويلها إلى الوزارة الوصية في أسرع الآجال.

وعموما يمكن القول إن مسار التنمية السياحية بالولاية في مرحلة الانطلاق، وبالتالي فهو يحتاج إلى جهود كثيرة ومتعددة الاتجاهات ويعتقد أنه من الأهمية إشراك القطاع الخاص في هذا المسعى.

3-الاستراتيجيات المقترحة لترقية وتطوير القطاع السياحي بولاية الطارف

تتمثل أهم الاستراتيجيات المقترحة لترقية وتطوير القطاع السياحي بولاية الطارف فيما يلي:

3-1استراتيجية السياحة البيئية(Eco-tourism)

تهدف إلى جعل ولاية الطارف وجهة وطنية للسياحة البيئية من خلال القيام بالإجراءات المقترحة التالية:

- تثمين الحظيرة الوطنية للقالة والمناطق الرطبة مثل بحيرة الطونقة؛
- تنظيم جولات سياحية بيئية مع أدلاء محليين؛
- بنية تحتية خضراء من خلال إنشاء مرافق صديقة للبيئة: طاقة شمسية، إعادة تدوير المياه، حمامات جافة ومسارات المشي وأبراج مراقبة للحياة البرية؛
- تطوير أكواخ بيئية (Eco-lodges) داخل الغابات أو قرب البحيرات.

3-2استراتيجية الترويج الذكي للسياحة

تهدف إلى رفع الوعي بالولاية كوجهة سياحية من خلال الإجراءات المقترحة التالية:

- إنشاء منصة رقمية تفاعلية تتضمن خريطة سياحية، حجز الإقامات، عروض الرحلات؛
- تنظيم مهرجانات صيفية وبيئية (مهرجان الغابة، مهرجان الشاطئ الأخضر)؛
- حملات دعائية على وسائل التواصل الاجتماعي بشعار مميز؛
- تطوير منصة إلكترونية خاصة بسياحة الطارف؛
- إدراج خدمات الحجز الإلكتروني والتوجيه السياحي عبر تطبيقات هاتفية؛
- توفير دليل سياحي رقمي تفاعلي؛
- التعاون مع المؤثرين وصنّاع المحتوى لتسويق المنطقة؛
- إنتاج فيديوهات تعريفية بالمواقع الطبيعية والأثرية.

3-3استراتيجية إشراك المجتمع المحلي

تهدف إلى جعل السكان المحليين للولاية شركاء في التنمية السياحية من خلال الإجراءات المقترحة التالية:

- دعم المشاريع السياحية العائلية (بيوت ضيافة، مأكولات تقليدية، حرف يدوية)؛
- دورات تكوينية في السياحة المستدامة، الإرشاد السياحي، والضيافة؛
- تأسيس تعاونيات سياحية شبابية.

3-4استراتيجية تطوير السياحة الشاطئية

تهدف إلى استغلال 90 كلم من الشريط الساحلي في ولاية الطارف من خلال الإجراءات المقترحة التالية:

- تهيئة الشواطئ وتجهيزها بالبنية التحتية (مرافق صحية، مواقف سيارات، أكشاك)؛
- إنشاء مخيمات شاطئية مرخصة وموجهة للعائلات؛
- تنظيم فعاليات رياضية وموسمية.

3-5استراتيجية السياحة الثقافية والتاريخية

تهدف إبراز التراث الثقافي للولاية من خلال القيام بالإجراءات المقترحة التالية:

- جرد وتثمين المواقع الأثرية مثل" أوبيدوم نوفوم "الرومانية؛
- تنظيم مهرجانات ثقافية وأيام مفتوحة للتعريف بالتراث المحلي؛
- إدراج الحرف التقليدية ضمن المسارات السياحية.

3-6استراتيجية الشراكة والاستثمار

تهدف إلى جذب المستثمرين وتسهيل الإجراءات من خلال القيام بالإجراءات المقترحة التالية:

- وضع حوافز جبائية للمشاريع السياحية الجادة؛
- إطلاق مناطق استثمار سياحي موجه.(zones touristiques) ؛
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

3-7استراتيجية الاستدامة والحماية البيئية

تهدف إلى ضمان توازن بين السياحة والتنمية البيئية من خلال القيام بالإجراءات المقترحة التالية:

- اعتماد دراسات أثر بيئي لكل مشروع سياحي جديد؛
- منع التوسع العمراني غير المنظم في المناطق الحساسة؛
- ترميم المواقع الأثرية والترويج لها عبر المسارات السياحية؛
- إشراك الجمعيات البيئية في مراقبة وتنظيم النشاط السياحي.

3-8 الاستراتيجية العلاجية والطبيعية

تهدف إلى تثمين الموارد الطبيعية العلاجية من خلال القيام بالإجراءات المقترحة التالية:

- تأهيل منابع المياه الساخنة وتحويلها إلى مراكز علاجية؛
- إنشاء محطات استشفاء تحتوي على حمامات معدنية، تدليك طبي، علاج بالطين، مراكز استرخاء؛
- إنشاء مراكز نقاهة في الغابات أو قرب البحيرات) مثل بحيرة الطيور، الشطوط)؛
- تقديم برامج صحية تشمل :رياضة المشي، اليوغا، التأمل، التغذية الصحية؛
- توفير بيئة علاجية للمصابين بالأمراض التنفسية والجلدية؛
- دعم بناء الإقامات الصحية مثل الفنادق البيئية والمراكز الاستشفائية؛
- تجهيز المرافق الطبية لتقديم خدمات صحية للسياح؛
- إنشاء علامة خاصة بـ " الطارف الصحية والطبيعية"؛
- التعاون مع وكالات السفر والسياحة الطبية.

والجدول الموالي يوضح أمثلة مقترحة لمشاريع واقعية قابلة للتطبيق في مجال تفعيل الاستثمار السياحي في ولاية الطارف:

جدول رقم (02-17): أمثلة مقترحة لمشاريع واقعية قابلة للتنفيذ لتفعيل الاستثمار السياحي في ولاية الطارف

نوع المشاريع	الفكرة القابلة للتنفيذ	الموقع المقترح	ملاحظات عملية للتنفيذ
مشاريع السياحة الطبيعية	منتزه طبيعي عائلي	بحيرة الطيور / الغابة الكبيرة	استثمار بلدي أو خاص صغير
	فندق بيئي (Eco-lodge)	غابات القالة أو بحيرة أوبيرة	استثمار خاص متوسط
	مسالك سياحية جبلية	سيدي قاسي / جبل الزيتونة	تعاونية محلية أو جمعيات مناسبة لرياضة المشي وركوب الدراجات
مشاريع السياحة الشاطئية	إنشاء مخيمات شاطئية صديقة للبيئة (بنغالات، خيام)	شاطئ الشط، شاطئ مسيدة	سهولة الوصول، شواطئ طبيعية، قرب من تونس
مشاريع السياحة البيئية	مسارات تعليمية في المحميات +رحلات بالقوارب	بحيرة طونقة، الأوبيرة	جذب المدارس، الجمعيات، ومراقبي الطيور
مشاريع سياحة المغامرة	تنظيم رحلات غابية (تخييم، تسلق، رحلات توجيهية)	غابة السبعة شيوخ، بوقوس	يتطلب تجهيز بسيط ومرشدين محليين
مشاريع السياحة الريفية	بيوت ضيافة ريفية + تجارب فلاحية (حصاد، رعي)	عصفور، زريزر	تعاون مع السكان المحليين ضروري

مشاريع السياحة الثقافية	سوق حرفي دائم لعرض منتجات المنطقة	مدينة الطارف أو المعبر الحدودي	دعم التعاونيات، جذب الزوار والعابرين
	متحف طبيعي وثقافي للمنطقة	القالة أو الذرعان	شراكة ثقافية سياحية يعرض التراث، اللباس، الأدوات التقليدية
مشاريع السياحة التربوية	برامج زيارات مدرسية للمحميات والمتاحف الصغيرة	محمية طونقة، متحف بيئي محتمل	تحتاج لتنسيق مع مديريات التربية
مشاريع السياحة العلاجية	منتجع حراري تقليدي + مركز استرخاء	بوحجار / عين الكرمة	استغلال المياه الحارة للعلاج والاستجمام
	مركز نقاهة واستشفاء طبيعي	منطقة عين العسل	استثمار خاص أو صحي يستهدف مرضى الربو والروماتيزم
	إقامة للعلاج الطبيعي بالتغذية والهدوء	ضواحي القالة أو الشطوط	مشروع خاص أو عائلي
مشاريع السياحة الدينية	ترميم وزيارة الزوايا والمقامات التاريخية	زاوية بوقوس أو عين العسل	تفعيلها ضمن مسارات ثقافية ودينية
مشاريع السياحة الرياضية	مسارات للدراجات الجبلية والركض	غابات القالة، جبال الزيتونة	مشروع منخفض التكلفة، يجذب الشباب
مشاريع السياحة العائلية	فضاءات ترفيهية طبيعية + أنشطة للأطفال	بحيرة الأوبيرة، غابة القالة	دمج نشاطات طبيعية وتعليمية للأطفال
مشاريع في السياحة الرقمية الداعمة	تطبيق سياحي ذكي لولاية الطارف	ولاية الطارف	يسهل تجربة السائح ويعزز الحضور الرقمي
	دليل رقمي للمستثمرين السياحيين	ولاية الطارف	منصة تعرض فرص الاستثمار، الإجراءات، الشروط القانونية والنماذج الناشئة.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مجمعة.

خلاصة الفصل

تتميز ولاية الطارف بمؤهلات وموارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، حيث تتوفر الولاية على عدة أقاليم بفضل موقعها الجغرافي الذي يتوفر على التلال والهضاب والجبال، مما يعطيها الفرصة لتنويع الإنتاج السياحي داخل الولاية .

وبالرغم من اشتهار الولاية بطابعها السياحي، إلا أن هذا النشاط لاُ يساهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية المحلية، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى النقص الكبير في الهياكل السياحية من فنادق ومطاعم وفضاءات للتسلية والترفيه، زيادة على ضعف في نوعية الخدمات الُمقدمة من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وهذه الوضعية هي نتيجة لإهمال الميزة التي تتمتع بها هذه الولاية، حيث حرمها هذا الإهمال لسنوات من استثمارات حقيقية من شأنها تطوير مرافقها السياحية مثلما هو الحال بالولايات المجاورة.

وعلى هذا الأساس يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الطارف بمثابة أداةُ محركة للتنمية السياحية على مستوى الولاية، إذ يتضمن هذا المخطط العديد من المشاريع التي من شأنها ترقية هذا القطاع وبالتالي إعطائه دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية.

الخاتمة

يعد القطاع السياحي في الوقت الراهن من أحد أهم القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم، إذ أنه قادر على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها ولهذا جعلت منه معظم الدول حجر الأساس لاقتصادها الوطني، أين أصبح ناتجها المحلي يرتكز بشكل كبير على النشاط السياحي عبر مداخيل شبكاتها السياحية.

كما أن المعرفة الحقيقية لدور السياحة جعل لتطوير الاستثمار السياحي أولوية ملحة في سياسات عديد الدول وذلك من خلال منح حوافز للمستثمرين في القطاع السياحي، وتوفير بنية تحتية تجعل من الاستثمار في هذا القطاع أقل تكلفة وأكثر جاذبية، هذا لأن الاستثمار في القطاع السياحي أقل جاذبية من القطاعات الأخرى ذلك لأنه يحتاج إلى تكاليف كبيرة ومدة زمنية طويلة من أجل تحقيق العائد المراد تحقيقه.

ويؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطورا في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد السواء آفاقا جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، حيث أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته وهذا ما يقدم دافعا قويا للتنمية المحلية، ولن يتم ذلك إلا بتوفر مناخ جيد للاستثمار السياحي باعتباره الأرضية الصلبة التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات السياحية في البلد المعني، ومن بين العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار السياحي جذابا.

بعد التطرق لمقومات التنمية السياحية المحلية بولاية الطارف يمكن وصفها بأنها ولاية الإمكانيات الكبرى والمقدرات الكبيرة، في القطاع السياحي، من خلال المساحات الشاسعة والشواطئ الخلابة والغابات والمناطق الرطبة التي منها ما هو مصنف عالميا، مروًرا بشريط ساحلي كبير وثروة سمكية ومرجان، وانتهاء بكونها ولاية حدودية تستطيع أن تكون قطبا استراتيجيا مهما. لكن وللأسف واقعها اليوم لا يرق لمقدراتها ولا لآمال وتطلعات سكانها، فهي لازالت بعيدة عن التنمية السياحية رغم ما تملكه من مقومات سياحية تنموية.

اختبار الفرضيات:

– تحضى ولاية الطارف بمقومات سياحية تنموية تجعلها قادرة على تحقيق التنمية المحلية:

الفرضية محققة وذلك من خلال الإحصائيات المدرجة، والتي أثبتت امتلاك ولاية الطارف لمقومات سياحية اقتصادية معتبرة يجب استغلالها عقلانيا لتحقيق تنمية في مختلف القطاعات والمجالات.

– هناك برامج ومشاريع سياحية متبعة فعالة لتحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية الطارف:

الفرضية غير محققة فمن خلال الدراسة الميدانية تبين أن هناك برامج ومشاريع سياحية تتبناها ولاية الطارف، بهدف تشجيع قطاع السياحة وتحسين جودة الخدمات السياحية، من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية المحلية، ولكن هذه المشاريع غير فعالة ولم ترقى للمستوى المطلوب في إنجازها بفعل أن معظمها متوقفة ومجمدة .

–هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن التركيز عليها لتفعيل الاستثمار السياحي في ولاية الطارف مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية :

الفرضية محققة إذ هناك مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن التركيز عليها لتفعيل الاستثمار السياحي في ولاية الطارف مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية، ويتجلى ذلك من خلال الاهتمام بمختلف الجوانب عن طريق استراتيجية السياحة البيئية والشاطئية، استراتيجية الترويج الذكي للسياحة، استراتيجية إشراك المجتمع المحلي، استراتيجية الشراكة والاستثمار، استراتيجية الاستدامة والحماية البيئية، بالإضافة إلى استراتيجية السياحة الثقافية والتاريخية لإبراز التراث الثقافي، لذلك فهي تحتاج لعوامل مالية وبشرية وتنظيمية مساعدة للتنمية لمجابهة مختلف التحديات والمعوقات وتحقيق التنمية المحلية.

النتائج المتوصل إليها:

لقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

– قطاع السياحة أداة فعالة في تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من المزايا التي لها علاقة بالاقتصاد كالربح والسيولة، ودوره في بعث التحولات الاجتماعية والاقتصادية التنموية؛

– الاستثمار السياحي في الفنادق والبنى التحتية والمرافق يؤدي إلى توسع العرض السياحي الذي يعد غير مرن إلى حد بعيد، نظرا لبطأ وتيرة الإنجازات والاستلام وإجراءات دخول حيز الخدمة؛

– تحقيق التنمية المحلية من خلال الاستثمار السياحي، يتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية؛

– تعتبر ولاية الطارف ولاية المقومات التنموية الكبرى في القطاع السياحي؛

– تتوفر ولاية الطارف على إمكانيات سياحية ضخمة، أهمها: طول الشريط الساحلي، وحضيرة القالة المصنفة من قبل اليونسكو، والتي تضم بحيرات ومناطق رطبة مصنفة وفق آتفاقيات "رامسار" العالمية للأراضي الزراعية الخصبة ؛

–بالرغم من أن مجهودات ولاية الطارف في تحقيق التنمية المحلية الفعلية للقطاع السياحي إلا أنها مازالت بعيدة عن ركب التقدم وهذا راجع أساسا إلى ضعف البنية التحتية التي يتطلبها نظام شامل من العتاد وبرامج الرقمنة وكذا قلة الكفاءات والبحوث المتعلقة بهذا المجال.

اقتراحات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، تقترح جملة من الاقتراحات تمثلت في:

–نشر ثقافة التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي، وذلك بتمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية، وهنا يظهر دور الإعلان المحلي في التنمية ونشر الوعي، ضمن هذا السياق نقترح تزويد البلديات بدليل توجيهي وطني يتضمن أبعاد التنمية الوطنية والمحلية مدعما بنصوص قانونية وتنظيمية تساعد وترشد وتنظم دور البلديات في ذلك، كما يمكن أن تبادر البلديات وتحت إشراف مصالحها بإعداد مجلات إعلامية محلية تعرف بالنشاطات التي تقوم بها، لتوفير المعلومات للمواطنين؛

– التركيز على ضرورة استغلال الثروات السياحية التي تتمتع بها الجماعات المحلية من خلال التهيئة العمرانية لها، ووضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية، وذلك عن طريق فتح الطرق وإيصال المياه والكهرباء والغاز، هذه العمليات التي لا شك سوف يكون لها الأثر على التنمية المحلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالحد من البطالة باستعمال اليد العاملة المتواجدة محليا سواء قبل أو بعد إقامة المشروع السياحي أو أثناء استغلاله؛

– العمل على التنسيق والتواصل والتشاور بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى؛

– تنظيم وتأطير النشاط السياحي مع تحديد قواعد التهيئة السياحية؛

– خلق مشاريع استثمارية من شأنها توليد قيمة مضافة؛

– توفير بيئة إدارية ملائمة من خلال القضاء على العوائق البيروقراطية وشتى صور الفساد المعرقلة لسير الإجراءات المتعلقة بالاستثمار؛

– التركيز على السياحة الداخلية لخفض فاتورة الواردات السياحية، وكبح ظاهرة الطلب على السياحة الخارجية، وبالتالي السعي إلى معالجة حالة عجز الميزان السياحي؛

– تشجيع الصناعات التقليدية والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي وتسهيل سبل إقامتها؛

– تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات لتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة؛

– رفع الوعي السياحي لدى المواطنين والتركيز على التسويق السياحي للمنتجات السياحة، من خلال تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة التي تزخر بها الولاية؛

– العمل على توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للولاية وبالذات الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضة سيعمل على تنميتها وتطويرها، من خلال تحسين مستوى المعيشة للسكان فيها، مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل الولاية.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد من إثرائها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، ويتمثل أهمها فيما يلي:

– تأثير الاستثمار في القطاع الفلاحي على التنمية المحلية بولاية الطارف؛

– مكانة التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر؛

– القرى السياحية المستدامة، كآلية لتشجيع السياحة الداخلية في الجزائر؛

– أهمية جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة ودورها في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والاستثمار المحلي .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- بشيري عفاف، (2022): دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر.
- تريكي العربي، بن عالية لخضر، (2022): دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مقال منشور في إطار الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر.
- حسين عمر، (2000): الاستثمار والعولمة ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
- حسين محمد حسين ، (1996)، تنمية المجتمعات المحلية، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.
- شقيري نوري موسى وآخرون،(2012): إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد العزيز قادري، (2006): الاستثمارات الدولية – التحكيم التجاري الدولي – ضمان الاستثمارات، دار هومة، الجزائر.
- علاء إبراهيم العسالي، (2016): السياحة في الوطن العربي التاريخ—المخاطر—المهددات، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- علي لطفي، (2009): الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
- فؤاد بن غضيان، (2015): التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد محمد أحمد سويلم ،(2009): الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر.
- مصطفى الجندي، (1987)، الادارة المحلية واستراتيجياتها، نشأة المعارف الاسكندرية، مصر.
- ميشيل تودارت، ترجمة محمود حسين حسني ومحمود حامد محمود، (2009): التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية.

ثانيا: المجلات والدورات العلمية

- أحمد طبوش، محمد لخضر، (2017): واقع التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر.

- أشرف إسماعيل صوفي ميهوب وآخرون، (2023): الاستثمار السياحي في مصر المقومات والمعوقات، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، المجلد 17، العدد 01، جامعة الفيوم، مصر.

- أميرة بحري، (2020): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

- بورقبة قويدر وآخرون، (2020): واقع الجماعات المحلية الجزائرية بين ثنائية تحقيق التنمية المحلية ومتطلبات تمويلها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- حجاب عبد الله، (2017): التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

- حيزية هني، محمد زيدان، (2023): تحليل مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 02، جامعة قسنطينة 1، الجزائر.

- خياري زهية، (2021): تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 01، جامعة باجي مختار ، عنابة، الجزائر.

- داود غديري وآخرون، (2020): واقع الاستثمار السياحي في الجزائر –مع عرض لحجم الامتيازات الممنوحة وتشخيص لأهم المعوقات الكابحة–، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر.

- ذنون يحيى، (2022): أبعاد ومتطلبات التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية مختارة للمدة 2010–2020 ، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الموصل، العراق.

- رمزي سمير شكشك، (2021): أثر معوقات الاستثمار السياحي على التنمية الاقتصادية – دراسة تطبيقية على قطاع غزة، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

- سردون مهدية، راتول محمد، (2017): تحسين البيئة الاستثمارية في الدول العربية لاستقطاب وتوطين الأموال العربية المهجرة ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، جامعة الشلف ، الجزائر.

- سورية زرقين، سوسن مربيعي، (2020): دراسة تحليلية لمقومات مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر.

- شاقور جلطية فايزة، حاكمي بوحفص، (2019)، تمويل الاستثمار السياحي في الدول العربية غير النفطية – عرض تجربة المغرب–، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 01، جامعة تامنغاست، الجزائر.

- شاهد إلياس، دفرور عبد النعيم، (2016): الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي، التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر.

- صالح السعيد، عبدلي هالة، (2018): دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد، 04، الجزائر.

- صبيحي شاهيناز، (2017): مناخ الاستثمار في الجزائر – دراسة تحليلية تقيمية – ، مجلة الحوار الفكري، العدد 12، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

- طالب حسين سهام، يعقوب محمد، (2020): الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 01، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

- عبد الكريم مسعودي، (2017): الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 01، الجزائر.

- عقبة سحنون،(2019): محددات التنمية المحلية واستراتيجيات تطبيقاتها العملية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر.

- علوني عمار، (2019): التنمية المحلية: الأهداف والسياسات، مقاربة نظرية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

- فريد بختي، رضا بهياني، (2020): مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري وسبل تطويره –دراسة تحليلية استشرافية 2004–2030، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- فريدة كافي، زكية آكلي، (2017): التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة إقتصاديات المال والأعمالJFBE ، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

- محمد سليماني، علي بايزيد، (2015): أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 03، جامعة المدية، الجزائر.

- محمد قمان، (2024): واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر للفترة 2013–2022، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 02، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

- مصطفى عثماني، (2017): الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية السياحية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 17، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

- وليد بولغب، (2018): التنمية المحلية في الجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد 03، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر.

- وليد معافة، (2018): الاستثمار السياحي في الجزائر : دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية

- حدة سلمي، (2021/2020): أهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية قالمة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

- روبيح عيسى، كريد لقمان، (2023/2022): الاستثمار السياحي في ولاية جيجل بين نظم التحفيز والمعيقات دراسة حالة ولاية جيجل – ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى، جيجل، الجزائر.

- زغاش عبد القادر، (2016/2015): دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر حالة الاستثمارات السياحية الساحلية، رسالة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3 – ، الجزائر.

- عبد السلام عبد اللاوي،(2011) : دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.

- عبد الكريم مسعودي، (2018/2017): دور الاستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ،الجزائر.

- عيد محمد، بلحاج عبد القادر، (2022/2021): دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي –دراسة حالة الجزائر 2010–2021، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت ، الجزائر.

- فارسي عبير شمس الضحى، ميلود كوثر، (2024/2023): دور الاستثمار في القطاع السياحي وأثره في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر.

- قاسم كمال عبد الكريم، (2021): تحليل وقياس دالة الاستثمار السياحي في الاقتصاد العراقي المدة 2004-2018، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، قبرص.

- كعوان دليلة، شوايب بسمة، (2018/2017): مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية جيجل-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.

- محمد الهادي جاب الله، (2023/2022): الاستثمار في القطاع السياحي دراسة مقارنة لدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 – إبراهيم سلطان شيبوط – ، الجزائر.

- وليد معافة، (2019/2018): دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب (2010-2015)-، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 1، الجزائر.

- وينان عبد القادر، (2013): السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025)في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 ، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر.

-لخضر بن علية، (2018/2017): دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر.

رابعا: القوانين والمراسيم التنفيذية والمناشير

- الجريدة الرسمية، 1999، القانون رقم 06-99المؤرخ في 4أفريل 1999يحدد قواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، العدد 24.

خامسا: التقارير والأوراق البحثية

- إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/22 على الساعة: 13:22.

- احصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 2025.

- منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2022، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

- منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2023، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

سادسا: مواقع الانترنيت الرسمية والموسوعات

1. باللغة العربية

- الموقع الالكتروني: https://tadamsanews.dz/ تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/21 على الساعة: 14:10.

2.باللغة الأجنبية

-commune de wilaya De Taref http: //www,geohive.com, Date de consulté le : 25/02/2025 à : 18 :56.